

## مقدمة في نشأت النقود

عرف الإنسان النقود وتعامل بها منذ القدم ، ولا يشك أحد في أن النقود هي واحدة من أهم مبتكرات الإنسان على الإطلاق، ولأسيما عندما تعددت حاجاته وتوسعت رغباته، فخرجت النقود إلى حيز الوجود عندما شعر الإنسان بضرورة وجود وسيلة ملائمة تسهل نشاطه الإنتاجي وترضي حاجاته المتعددة، لهذا لم تكن نشأت النقود من قبيل الصدفة وإنما جاءت استجابة لضرورات أحستها الجماعات البشرية القديمة في نشاطها الاقتصادي.

والنقود في شكلها الحالي لم تنشأ دفعة واحدة، بل هي نتيجة لمسيرة تاريخية طويلة امتدت من مرحلة الإنتاج السلعي الذاتي، أي بقصد الإشباع المباشر للحاجة للإنسان إلى مرحلة الإنتاج بقصد المبادلة، وأخذت النقود أهميتها تبعاً لانتقاله من عصر إلى آخر من عصور حياته، وكان من الطبيعي أن تختلف أشكال النقود باختلاف مراحل التطور الاقتصادي فاستخدمت الحيوانات وجلودها والحبوب والقماش والمعادن والأوراق وغيرها كأنواع من النقود .

## (الفصل الاول)

## المبادلة عبر نظام المقايضة :

يعتبر الانتقال من مرحلة الإنتاج لإشباع الحاجات الذاتية إلى مرحلة الإنتاج الجماعي، أي إشباع حاجات أفراد الجماعة، هو بداية ظهور نظام المبادلة، وقد تمثل ذلك في بادئ الأمر بنظام (المقايضة)، فالفائض من السلع التي ينتجها الفرد يستطيع أن يبادلها بسلع أخرى منتجة من قبل أفراد آخرين، وقد ترتب على هذا النظام الذي اتخذ شكل التبادل البسيط (سلعة مقابل سلعة) تزامن عمليتي البيع والشراء . فالذي يبيع سلعة معينة فائضة عن حاجته يشتري مقابلها سلعة أخرى في الوقت نفسه، مما يعني عدم وجود فاصل زمني بين العمليتين. ولم يكن هنالك تميز واضح بين البائع والمشتري أو بين المنتج والمستهلك. فعندما تجري عملية مقايضة بين السلعة (س) وسلعة (ص) فإن مالك السلعة (س) يحمل صفتي البائع والمشتري في آن واحد .

وقد استجاب نظام المقايضة مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمعات البشرية حيث كانت السلع المعدة للتبادل محددة نسبياً. لكن بعد زيادة التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل بين الأفراد تمخض عنه من زيادة في كمية السلع المنتجة وتباين أنواعها أصبح نظام المقايضة عاجزاً وغير مجد عملياً وغير كافٍ لتسهيل عملية الحصول على السلع والخدمات المختلفة نظراً لصعوبات عديدة التي يثيرها هذا النظام ويمكن حصر أهمها في الجوانب التالية :

1. **صعوبة توافق رغبات الأطراف المتبادلة :** بمعنى يصعب توافق رغبات البائعين والمشتريين في سوق المقايضة، فوجود كمية من السلع الفائضة عن حاجة الفرد لا تعني بالضرورة انسجام رغباته حول نوعية وكمية السلع المتبادلة وكذلك وقت المبادلة. فالذي يمتلك سلعة فائضة عن حاجته ويرغب مبادلتها بسلعة أخرى قد يجد فعلاً هذه السلعة لدى الطرف الأخرى، ولكن هذا الأخير لا يرغب مبادلتها بالسلعة التي بحوزة الأول لأنه بحاجة إلى سلعة أخرى. وهكذا فإن الفرد يبذل جهد و وقت كبيرين في الحصول على السلعة المرغوبة والعثور عليها يستوجب توافق رغبات الأطراف المتبادلة.
2. **عدم قابلية السلع على التجزئة :** هنا يزداد الأمر تعقيداً عندما تكون السلع الداخلة في عملية التبادل غير قابلة للانقسام إلى وحدات صغيرة، أي لا يمكن تجزئتها مثل (الحيوانات). وهنا سيواجه الفرد صعوبة متناهية في العثور على سلعة أو مجموعة معينة من السلع المساوية من حيث القيمة لقيمة سلعته.
3. **عدم توفر وسيلة مناسبة لاختزان القيمة في ظل المقايضة :** أي لا يستطيع الفرد احتفاظ بثروته أو (القوة الشرائية) المتمثلة في السلعة نفسها التي بحوزته، فلو أراد شخص أن يدخر جزءاً من

أنتاجه الجاري لمواجهة ما يحمله المستقبل من ظروف طارئة أو لمبادلتها بقيم أخرى عند الحاجة في المستقبل، فإنه سيكون مجبراً على الاحتفاظ بها في صورة مخزون سلعي، لكن هذا الأسلوب في الاحتفاظ بالثروة لا يتم دون تكلفة أو حتى خسارة لان السلعة التي ينتجها الفرد قد يصعب تخزينها بسبب تعرضها إلى التلف السريع وانخفاض قيمتها. نتيجة عدم توفر الشروط والظروف الملائمة لخرن السلعة، فضلاً عن أن بعض السلع لا يمكن تخزينها أصلاً. وعليه سيندفع الفرد في ظل غياب الوسيط النقدي إلى التخلص بسرعة من السلعة التي في حوزته أما بمبادلتها بسلعة أخرى رغم عدم حاجته إليها، أو استعمالها دون أن تكون له رغبة شديدة في استهلاكها أو مقايضتها بشروط ربما لم يكن يقبلها لو تبدلت الظروف، لذلك تظهر صعوبة أخرى من صعوبات المقايضة تتمثل في عدم إمكانية الاحتفاظ ببعض السلع بصورة مخزن للقيمة أو مستودع لها.

4. **عدم توفر وسيلة للدفع المؤجل أو إدارة الادخار :** حيث في سوق المقايضة لا يوجد طريقة لتسديد الديون إلا عن طريق السلع العينية التي تستخدم كواسطة لإبراء الذمم بين الدائن والمدين، وقد يحدث خلاف بين الدائن والمدين حول نوعية السلعة المستخدمة لتسديد الديون، فضلاً عن ذلك أن بعض السلع يتغير ثمنها خلال فترة الدين وحتى سدادها، ويرتب على هذا التغير في الثمن ضرر لأحد الأطراف المتبادلة وفائدة للطرف الآخر .

5. **صعوبة تقدير قيم السلع المعدة للتبادل :** نظراً لعدم وجود وحدة حساب مشتركة أو أداة لقياس قيم السلع المتداولة، أي عدم وجود وحدة حساب عامة ومشاركة يقاس بها أثمان أو أسعار السلع والخدمات المتداولة في الأسواق، وعليه يصبح من الضروري تقدير قيمة كل سلعة من خلال مقارنتها بالسلع الأخرى لمعرفة قيمتها بالنسبة لمجموع السلع في السوق. وهذا يعني أنه كلما ازداد عدد السلع المنتجة والمعروضة في السوق كلما ازدادت صعوبة تقدير قيمتها نظراً لانفصال الأسواق بعضها عن البعض الآخر، واختلاف تقديرات الأفراد لتقييم السلع والخدمات التي هي بحوزتهم .

## أنواع النقود :

## 1. النقود السلعية Commodity money :

أدت صعوبات نظام المقايضة إلى ارتباك في حركة المعاملات وإعاقة تقدم التبادل التجاري، مما استوجب في مرحلة تاريخية إلى إيجاد وسيلة تعمل على تقدير قيم الأشياء وتعمل كوسيط نقدي للمبادلة، أي الفصل بين عمليتي البيع والشراء، حيث يتم مبادلة السلعة الفائضة عن حاجة الفرد بها الوسط (عملية البيع) ثم مبادلة هذا الأخير بسلع الأخرى هو بحاجة إليها (عملة الشراء)، أي تقسيم عملية المبادلة إلى مرحلتين، مرحلة البيع ومرحلة الشراء، وبهذا تم القضاء على أهم صعوبات المقايضة ألا وهي توافق رغبات المتعاملين فضلاً عن تسهيل عملية تقدير قيم السلع المتبادلة.

وقد أشار التاريخ أن الإنسان استخدم أكثر من سلعة (كوسيط نقدي للتبادل) تمثلت بالحيوانات والجلود والقمح والذرة، وكان هذا الوسيط يختلف من مجتمع إلى آخر. فالعرب قبل الإسلام استخدموا الجمل كأداة للتبادل، والفراء والجلود في الشعوب التي تهتم بالصيد، والقمح والذرة في المناطق الزراعية، واستخدموا المواشي في المناطق التي تهتم بالرعي. حيث أن هذه السلع كانت تتمتع بصفات عامة تؤهلها أن تستخدم كوسيط للتبادل و وظيفة تقدير قيم الأشياء، وهذه الصفات هي :

1. أن تكون من الأشياء لنافعة لأفراد المجتمع كافة مما يسهل اقتنائها وتبادلها.
  2. تتمتع السلعة بقيمة ذاتية مستمدة من طبيعتها كأشياء قادرة على تحقيق إشباع ذاتي.
  3. قابليتها على الحفظ والتداول لفترة من الزمن.
  4. تمتعها بخاصية الندرة النسبية لكي لا تتعرض قيمتها في السوق إلى تقلبات واسعة ومستمرة.
- وبشكل عام يمكن القول أن السلع التي استخدمت كوسيط نقدي لتسهيل عملية التبادل وتقدير قيم الأشياء كانت تتسم بشيوع استعمالها وتحظى بالقول العام من قبل عموم أفراد المجتمع. وعلى الرغم من استخدام السلع كوسيط نقدي استطاع التغلب على العديد من صعوبات المقايضة، ألا أنه لم يسمح بتوسع دائرة المبادلات على المستوى المحلي والدولي ، ذلك لان إذا كانت سلعة معينة نافعة في منطقة ما ومقبولة قبولاً عاماً فأنها ليس بالضرورة مقبولة في مجتمع آخر. ومع تطور حاجة المجتمعات إلى وسيلة تلبى متطلبات التبادل التجاري المحلي والخارجي بدأ الأفراد يستخدمون أنواع جديدة من النقود السلعية تمثلت أولاً بالمعادن الغير ثمينة كنحاس وبرونز عندما كانت حجم التجارة صغير ولكن مع التوسع التجاري أخذت المعادن النفيسة (الذهب والفضة) تفرض نفسها تدريجياً كأدوات نقدية. ويرجع تفضيل الأفراد للمعادن النفيسة إلى الخصائص الفريدة التي تتميز بها:

1. عدم إمكانية التحكم بإنتاجها، مما يجعلها تتمتع بقيمة سوقية أكثر استقراراً من غيرها من السلع.
2. قابليتها على الخزن وعدم تعرضها إلى التلف. ومن ثم قدرتها على القيام بوظيفة كمخزن للقيمة.
3. سهولة تجزئتها وحملها ونقلها.

4. تمتع المعادن النفيسة بالندرة النسبية وارتفاع قيمتها يجعلها قادرة على شراء كمية أكبر من السلع بوحداث صغيرة.

5. المكانة الخاصة التي تحتلها المعادن النفيسة في تفضيلات الأفراد والحكومات على المستوى المحلي والدولي.

6. يتسم كل من الذهب والفضة بصفة التجانس التام مما يجعلها أكثر صلاحية للاستخدام كوسائل دفع ومعيار للقيم الاقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدمت لمعادن النفيسة في بداية الأمر كوسائل دفع بصورة سبائك، إلا أنها لم تكن سهلة الاستعمال بسبب تفاوت درجة نقاوتها ووزنها وجودتها، مما يسبب حالات من الغش والتزوير، لذا عمدت السلطات الدينية والسياسية في العصور القديمة والوسطى إلى إصدار مسكوكات معدنية تحمل ختم معين يؤشر فيه وزن المعدن ودرجة نقاوته وبذلك أصبحت القطع المعدنية أكثر انسجاماً في تأدية متطلبات التبادل التجاري.

## 2. النقود الورقية Paper money :

رغم انتشار الاستعمال الواسع للنقود المعدنية (الذهب والفضة) لفترة طويلة من الزمن باعتبارها نوعاً أولياً من أنواع النقود السلعية، إلا أن الخطر كان يهدد استخدامها، فانتقال القطع المعدنية من يد إلى أخرى ومن مكان إلى آخر لانجاز المعاملات كان يعرضها إلى الضياع والسرقة إضافة إلى التآكل نتيجة استعمالها في التداول. لذا وجد الأفراد من المناسب إيداع ما لديهم من نقود معدنية لدى التجار أو رجال المال (الصارفة) ورجال المصارف مقابل حصولهم على شهادات أو إيصالات قابلة للتداول تتضمن كمية النقود المعدنية التي أودعوها. وأن هذه الوصولات تمثل تعهد الصيرفي على إرجاع المبالغ المودعة لديه لحامل الإيصال عند الطلب وبدون تأخير، ومع مضي الوقت وتطور وسائل الاتصال وازدياد ثقة التجار بعضهم بالبعض الآخر أصبح بالإمكان إصدار شهادات من بيوت خاصة هي البنوك، محددة القيمة وفئات مختلفة تتسجم مع العمليات التجارية.

وهكذا تمكن التجار وبقية الأفراد المودعون استخدام هذه الشهادات أو الإيصالات كأداة لإتمام أي صفقة تجارية وتسوية المدفوعات وإبراء الديون بين الأطراف الدائنة والمدينة وذلك عن طريق تداول شهادات الإيداع دون الحاجة تحويلها إلى نقد. إذ غدت هذه الشهادات بديلاً عن النقود. ويرجع سبب قبول الأفراد لهذه الشهادات نتيجة قابلية تحويلها إلى نقود معدنية (ذهب وفضة)، فقيمة هذه الشهادات تعادل قيمة الذهب والفضة الذي تمثله.

وبانتشار البنوك التجارية في النصف الثاني من القرن السادس عشر ومطلع القرن السابع عشر ونجاحها في إدارة العمليات المصرفية، ازدادت ثقة الأفراد فيها وتساعد حجم التعامل معها. وكان ذلك أثر كبير في تشجيع المصارف على إصدار أوراق نقدية مقابل النقود المعدنية المودعة لدى المصارف ،

وأخذت هذه الأوراق النقدية تتوب في التداول عن النقود المعدنية، مع قدرة حامل هذه أوراق في تقديمها إلى المصرف في أي وقت لصرف قيمتها بما يعادلها من مسكوكات معدنية. الأمر الذي استدعى المصارف إلى تغطية الإصدار النقدي الورقي بغطاء معدني تعادل قيمتها 100% من قيمة النقود الورقية لمواجهة طلبات تحويل الأفراد للأوراق النقدية إلى معادن نفيسة. فالعلاقة بين الأوراق النقدية ومعادن النفيسة وثيقة، طالما قابلية تحول هذه الأوراق إلى معدن نفيس، حيث أن التوسع والانكماش في إصدار الأوراق النقدية لمواجهة متطلبات النشاط الاقتصادي مرتبطان بحجم المعدن النفيس ولاسيما الذهب. ولهذا السبب سميت بالنقود النائية أو الممتلئة.

وفي منتصف القرن السابع عشر شهدت البنوك تحولاً جذرياً في قدرتها على الإصدار النقدي. فقد استطاع بنك ستوكهولم بالسويد عام 1956 أن يجمع بين عمليتي الإصدار النقدي الورقي والخصم التجاري كشكل من أشكال الائتمان المصرفي عن طريق أفعال حاملي الأوراق التجارية بقبول الأوراق النقدية بدلاً المسكوكات المعدنية عند لجوئهم للبنك طلباً للخصم. ويكون لحامل أوراق النقدية الحق في تحويلها إلى مسكوكات نقدية وبذلك يستطيع البنك التوسع في إصدار النقود الورقية وبكميات تفوق ما يودعه الأفراد من مسكوكات معدنية.

وقد استطاعت البنوك إصدار كمية من الأوراق النقدية على المكشوف، أي دون أن يكون لها أي رصيد من المعدن النفيس، وتستخدم هذه الأوراق النقدية التي تتجاوز المعدن النفيس الذي يحتفظ به في عمليات ائتمان وخاصة بصورة خصم تجاري. ومع ذلك يستمر قبول هذه الأوراق النقدية في التداول، وذلك لأنها تستمد قبولها من ثقة الجمهور بحسن إدارة البنك من قابلية تحويل هذه الأوراق النقدية إلى مسكوكات معدنية.

والسؤال المطروح هو كيف يستطيع البنك إصدار أوراق نقدية دون أن يكون لها رصيد معدني، وأن يكون لحاملها الحق في أن يصرف قيمتها ذهباً أو فضة في أي وقت يشاء؟

لقد استطاعت البنوك ومن خلال تجاربها العملية أدراك حقيقة أن الأفراد لا يتقدمون دفعة واحدة في تحويل ما لديهم من أوراق نقدية إلى معادن نفيسة، فنسبة الأوراق النقدية التي يتطلب تحويلها إلى معدن نفيس لا تشكل سوى نسبة ضئيلة من مجموع الأوراق النقدية المصدرة. وبذلك يتوفر للبنك الأمان والملائمة في استعمال الاحتياطي المتوفر لديه من المعدن النفيس في مواجهة سحبات الأفراد ما أودعوه من نقود معدنية أو تحويل الأوراق النقدية إلى مسكوكات معدنية. وبهذا يستطيع البنك مضاعفة قيمة الأوراق التجارية المخصصة وزيادة حجم أرباحه.

وهكذا ظهرت إلى حيز الوجود وسيط نقدي جديد يتمثل في الأوراق النقدية الائتمانية إلى جانب المسكوكات المعدنية، وأخذت هذه الأوراق تتداول بين الأفراد تؤدي نفس الوظائف التي تؤديها النقود المعدنية، غير أن نشوب الحروب وما رافقها من أزمات وحاجة الدول المتحاربة إلى نقد لمواجهة النفقات الحربية، كل ذلك جعل الحكومات تتماهى في الإصدار الأوراق النقدية. ونتيجة لخشية الحكومات من

عجزها عن مواجهة طلبات الأفراد في تحويل الأوراق النقدية إلى معادن نفيسة عمدت إلى إلغاء قابلية تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب، وبذلك شاع نوع آخر جديد من النقود الورقية غير قابلة للتحويل وهي النقود الورقية الإلزامية أو القانونية. وأصبحت تستخدم في التداول من ثقة الأفراد فيها وقوة القانون. وسميت بالنقود القانونية وذلك لأنها تستمد قبولها العام من قوة القانون أو إدارة المشرع، فالدولة هي التي أوجدتها ومنحتها صفة الإلزام في التداول، بمعنى أن قيمتها التبادلية مضمونة من قبل السلطات الرسمية. ومن الناحية التاريخية تأتي النقود القانونية أو الإلزامية بالمرتبة الأخيرة من سلم تطور التاريخي للنقود، ألا أنها تأتي في المرتبة الأولى من حيث شيوع استعمالها وتأدية وظائفها وقوة تأثيرها في مجمل الفعاليات الاقتصادية، وأهم أشكال النقود القانونية هي :

#### أ. النقود الورقية الإلزامية :-

ويطلق عليها أيضاً أوراق البنكنوت أو النقود المركزية التي تصدرها السلطة المركزية المتمثلة بالبنك المركزي. ولا يترتب على الجهة التي تصدرها بصرف قيمتها النقدية بالذهب. فهي غير قابلة للتحويل إلى ذهب فهي تمثل الشكل النهائي في التحويل.

بالمقابل تمثل النقود الورقية الإلزامية التزاماً على البنك المركزي وتدرج ضمن مطلوباته النقدية، وذلك لان النقود تعتبر بنسبة إلى حائزها قوة شرائية يمكن أن يستخدمها في شراء أي سلعة أو خدمة ولها قوة أبراء غير محددة، ومن هنا على البنك المركزي أن يحتفظ بموجودات مساوية تماماً في قيمتها لما أصدره من أوراق نقدية. وتعرف هذه الموجودات بالغطاء النقدي. وبفقد هذا الغطاء في تنظيم حجم الإصدار الورقي. ويخضع هذا الغطاء لقواعد معينة تتعلق بمكونات هذا الغطاء ونسبته إلى قيمة العملة المصدرة. وتتفاوت هذه القواعد من نظام نقدي لآخر، إذ لا توجد قاعدة عامة تسيطر عليها جميع الأنظمة النقدية في العالم.

وتتميز النقود الورقية ذات السعر إلزامي بأن قيمتها الاسمية (النقدية) تفوق بكثير قيمتها السوقية (السلعية) ومعنى ذلك أن الأوراق النقدية المصدرة ليس لها قيمة تذكر كسلعة، في حين كوسيلة دفع تستمد قوتها من القانون. فالأخير هو الذي يوفر لها القيمة وقابلية التداول وإبراء الديون، فإذا إلغاء القانون الأوراق النقدية تفقد صفتها كنقود. وتستخدم هذه الأوراق النقدية في المبادلات الكبيرة والمتوسطة كما تستخدم كاحتياطي لدى الوحدات الاقتصادية المصرفية وغير مصرفية على حد سواء.

#### ب. النقود المساعدة :-

وتصدر عادة بفئات صغيرة من أجل تسهيل عمليات المبادلة وانجاز المعاملات الصغيرة، ولا تتخذ شكلاً واحداً فقد تكون على شكل مسكوكات معدنية كنجاس أو نيكل أو البرونز وقد تكون على شكل نقود ورقية بفئات صغيرة. والنقود المساعدة شأنها شأن النقود الورقية، فإن قيمتها الاسمية تفوق بكثير قيمتها السلعية. فبنسبة للنقود المعدنية فإنها تحتوي على قيمة نقدية تفوق بكثير قيمة المعدن الذي صنعت منه.

## 3. نقود الودائع (النقود المصرفية) :

ترتبط نشأة نقود الودائع أو كما تسمى أحياناً (بالنقود المصرفية) بتطور العمل المصرفي، وتمثل الإيداعات التي تتخذ شكل حسابات مصرفية جارية (تحت الطلب) لدى البنوك التجارية وتسجل كرصيد دائن لصالح حسابات الوحدات الاقتصادية. وتنشأ هذه الودائع من مصدرين :

المصدر الأول : يمثل هذا النوع الإيداع الفعلي من النقود القانونية لدى البنك التجاري، التي يودعها الأفراد أو المشروعات، ومهمة البنك هنا أن يسجل هذه الإيداعات في حساب الودائع الجارية أو تحت الطلب لشخص المودع. وهذا النوع من الإيداع ينطوي في حقيقته على تحويل النقود من شكلها القانوني إلى ودائع بصورة حساب جاري لدى البنك التجاري، وتكون قابلة للسحب من قبل المودع في أي وقت يشاء.

المصدر الثاني : ويأخذ شكل ودائع مشتقة نتيجة قيام البنك التجاري بفتح حساب جاري لعملائه عند منحهم القروض والسلف وشراء الموجودات المالية. فالبنك التجاري هو الذي يخلق الوديعة ويقدمها لعملائه عن طريق الإقراض المصرفي أو شراء الأوراق المالية. وهو بفعله يقوم بإنتاج النقود التي يقرضها، ويستمد البنك قدرته في خلق النقود (المشتقة) من خلال إقراض الآخرين من احتياطات الودائع الفعلية. وتعتبر الودائع التي تنشأ عن طريق منح القروض هي وحدها تغطي إلى زيادة حجم وسائل الدفع داخل الاقتصاد. فهي بمثابة نقد إضافي تخلقه البنوك دون أن يكون له وجود سابقاً أصلاً.

حيث تتداول الودائع الجارية بواسطة الشيكات والشيك هو أمر صادر من المودع (الدائن) إلى المصرف (المدين) بدفع مبلغ لمصلحة حامله أو لأمره أو لأي طرف آخر (مستفيد). وعلى هذا الأساس يعتبر الشيك أداة ملموسة يستخدمها الأفراد في دفع قيمة السلع والخدمات، وتسديد الديون، وتحويل الحسابات المصرفية الجارية إلى نقود قانونية، فهو يشكل أداة مناسبة لسداد بمجرد تظهيره من قبل الشخص الذي يقوم بعملية السداد، لذلك فهو يعتبر وسيلة دفع ويتمتع بسيولة قريبة من سيولة النقود القانونية أي العملة المتداولة، ذلك لان النقود المصرفية لها القابلية إلى قبلها بسرعة ويسر إلى نقود قانونية. ويترتب على هذا الاستخدام انتقال ملكية الودائع الجارية من شخص لأخر مع تغير في قيود الدفترية للبنوك التجارية.

وعلى الرغم من أن النقود القانونية والنقود المصرفية يمثلان النقد بحد ذاته إلا أن هناك اختلافات بينهما ومن جملة هذه الاختلافات هي :

1. إن إصدار النقود القانونية هي من مهام البنك المركزي، وبالتالي فإنها تخضع لرقابته المباشرة، في حين خلق النقود المصرفية هو من اختصاص البنوك التجارية ونتيجة لذلك فإن رقابة البنك المركزي عليها غير مباشرة.

2. لا يتخذ من إصدار النقود القانونية مسلكاً لتحقيق الربح، بينما الأمر يختلف بالنسبة للنقود الودائع، فالمصارف تهدف إلى تحقيق الربح من منح القروض عن طريق الحصول على الفائدة.
3. تعتبر النقود القانونية ملزمة بحكم القانون، بينما نجد هذه الصفة هي اختيارية بالنسبة للنقود المصرفية، فالبائع أو الدائن يستطيع رفضها عند تقديمها في شراء السلع والخدمات وتسديد الديون، وعلى الرغم من ذلك فإن استخدامها في تزايد مستمر ولاسيما في الدول المتقدمة نتيجة انتشار الوعي المصرفي.
4. واستناداً إلى الفقرة أعلاه فإن النقود المصرفية قد تفقد جزءاً من سيولتها التي يفترض أن تكون 100% عندما لا تلقى القبول العام ولاسيما في الدول النامية بسبب عدم انتشار الوعي المصرفية.
5. ان النقود القانونية هي أدوات نقدية ملموسة، في حين أن النقود المصرفية ليست كذلك فهي تمثل قيود محاسبية في دفاتر البنوك التجارية، والشيك وهو تمثيل المادي لها. ويقوم مقام النقود المصرفية في عملية المبادلة وإيفاء الديون.

#### 4. أشباه النقود Quasi money :

يقصد بأشباه النقود مجموعة الأصول المالية القابلة لتحويل إلى وسائل دفع بسرعة وسهولة كودائع الزمنية وودائع التوفير لدى البنوك التجارية والودائع الادخارية لدى صناديق الادخار ودوائر البريد والمؤسسات الادخارية الأخرى والسندات الحكومية القصيرة الأجل. ولا تعتبر هذه الودائع وسيلة دفع، فصاحب الوديعة الثابتة أو التوفير لا يمكن أن يستخدمها في عملية المبادلة وذلك لتعذر السحب عليها بالشيكات لذا فإنه يقوم بتحويلها إلى نقود قانونية أو ودائع جارية لتستخدم في تسديد المدفوعات. لذا فهي تشكل عنصر من عناصر السيولة وليست وسيلة دفع. وينطبق ذلك على سندات الحكومية قصيرة الأجل.

كما تخضع الودائع الزمنية أو الودائع الآجلة إلى شروط تنظيمية أهمها عدم السحب عليها إلا بإخطار مسبق تتفاوت مدته من قطر إلى آخر، وقد يفقد المودع الفائدة المستحقة على الودائع الزمنية إذا قام بسحب مقادير منها دون أخطار مسبق إذا كانت القواعد القانونية تسمح بذلك. ومهما يكن الأمر أن هذه الأصول المالية تتمتع بقدرة التحول إلى وسائل دفع ثم تستخدم في تسديد المدفوعات بجعلها قريبة الشبه من وسائل الدفع، لذلك سميت بأشباه النقود. وترتفع سيولة هذه الأصول أي قابلية تحويلها إلى نقد كلما قلت قيود السحب المحيطة بها، فالتقليد المصرفي الذي يسمح بسحب الودائع الآجلة والادخارية دون أخطار مسبق ويكتفي بعدم احتساب الفائدة المستحقة عليها من شأنه التقريب من الودائع الجارية أو الودائع المصرفية الأخرى.

إن الودائع الآجلة والتوفير التي تولف أشباه النقد تختلف عن الودائع الجارية في نواحي عديدة أهمها ما يلي :

1. من حيث المزايا المالية، فالودائع الزمنية والتوفير تعتبر أصول مالية مفضلة لحفظ القيم بسبب العائد الذي تدله، أما الودائع الجارية فهي وأن كانت تمثل أداة لحفظ القوة الشرائية ألا أنها لا تدل أي فائدة.
2. إن ودايع التوفير مدونة في سجلات البنوك التجارية ولا يمكن السحب عليها إلا بشكل نقود قانونية، أي لا يمكن السحب عليها بال شيكات، أما الودائع الجارية فيمكن السحب عليها بال شيكات وبشكل نقود قانونية.
3. الودائع الزمنية وودائع التوفير لا تتداول ولا تستعمل مباشرة في التسديدات داخل أسواق السلع والخدمات في نقود احتمالية، تأثيرها داخل الاقتصاد يتم عن طريق تحويلها إلى نقد، أما الودائع الجارية فهي تعتبر نقد لأنها قابلة للسحب عليها دون قيد أو شرط استجابة لل شيكات المسحوبة عليها.

### تعريف النقود : The definition of money

لقد اختلف الاقتصاديين في تعريف النقود، ويرجع السبب في ذلك إلى انقسام الآراء حول دور النقود وأهميتها في النشاط الاقتصادي خلال تاريخها الطويل، وعلى الرغم من صعوبة وجود تعريف موحد بين الاقتصاديين للنقود ألا أن الأدب الاقتصادي يشير إلى وجود اتفاق يقرب وجهات نظر الاقتصاديين في تعريف النقود بحدود الصفات والوظائف التي تؤديها داخل النظام الاقتصادي. فمنهم من عرف النقود على أنها ( أي شيء مقبول عموماً كوسيلة دفع مقابل السلع والخدمات وتسديد الديون ) كما يعرف جانب آخر من الاقتصاديين للنقود بأنها ( كل وسيلة مقبولة قبولاً واسعاً وتنتقل بحرية من يد إلى أخرى كوسيط للمبادلة وكمقياس للقيمة في إطار حدود سياسة معينة ). ومنهم من عرفها بأنها ( تلك الوسيلة التي تعرف بحدود الوظائف التي تؤديها ).

نستدل من التعاريف السابقة أن الاقتصاديين يركزون في تعريفهم للنقود على وظائفها، فالنقود تمارس دورها في الاقتصاد من خلال خاصية هامة تتميز بها هي سمة القبول العام، أي بمعنى استعداد كل فرد على قبولها نظير السلعة التي يقدمها أو الخدمة التي تؤديها وصفة القبول العام للنقود هي التي تخلق لها قيمة تبادلية. والتي تميزها عن الأشياء الأخرى التي تحظى بالقبول الخاص، أي التي تكون درجة قبولها محدودة.

كما يلاحظ أن قبول النقود قبولاً عاماً من قبل الأفراد قد يستمد من قوة القانون، كما هو الحال بالنسبة للنقود الورقية، فالنقد هنا يتمتع بصفة القبول الإجباري لأن القانون يعترف له بصفة الإلزام في الوفاء، كما قد تستمد صفة القبول العام من تراضي الأفراد واتفاق الجماعات البشرية فيما بينهم، فالسلع التي اكتسبت خاصية القبول العام واستخدمت كنقود في مراحل تطور المجتمعات الإنسانية كانت نتيجة لشيوع استعمالها بواسطة العادات أو العرف، وهذا أيضاً حال النقود المصرفية أو الكتابية المستخدمة في عالمنا المعاصر حيث تستمد قوتها على الوفاء بالالتزامات من صفة القبول الاختياري.

## وظائف النقود : The functions of money

أن زيادة التطور الاقتصادي واتساع نقدية الاقتصاديات المختلفة بات واضحاً أن النقود تشكل إحدى الأدوات الأساسية للسياسة الاقتصادية الممكن استخدامها للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل مستوى الأسعار والاستهلاك والادخار والاستثمار والاستخدام والإنتاج، ومن هنا تعددت وتوعدت وظائف النقود. وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نبين الوظائف التي تؤديها النقود داخل النظام الاقتصادي .

### 1. النقود كأداة للتبادل :

تستخدم النقود كأداة لتسهيل عمليتي البيع والشراء للسلع والخدمات، فهي أداة تمنح صاحبها القدرة على شراء أي سلعة أو خدمة وتعطيه الحق في تسوية المدفوعات وسداد الدين بدون أبطاء أو تأجيل، وهذه الوظيفة التي تقوم بها النقود مستمدة من طبيعة النقود نفسها في كونها مقبولة مقبولاً عاماً من الأفراد في استخدامها أداة مناسبة لتسوية عمليات المبادلة وسداد الديون، لذلك يطلق غالباً على النقود في أنها (قوة شرائية) بمعنى أن حائزها يستطيع بموجبها أن يحصل (يشترى) على ما يساوي قيمتها من السلع والخدمات ومن أي سوق يشاء وفي أي وقت يريد وكذلك بالشروط التي يراها مناسبة له. باعتبار أن النقود ستقبل من قبل جميع أفراد المجتمع دون أي تحفظات أو شكوك حول قدرتها في مبادلتها بسلع وخدمات أخرى، فقبولها من قبل جميع أفراد المجتمع مكنها أن تكون وسيطاً صالحاً لإتمام عملية المبادلة بين جميع أنواع السلع والخدمات.

فوظيفة النقود كوسيط للتبادل جاءت نتيجة التطور في مراحل التعامل الاقتصادي بين أفراد بالسلع والخدمات، إذ أنها جاءت في أعقاب التعامل بأسلوب المقايضة المعتمد على مبادلة سلعة بأخرى وبصورة مباشرة وفي ذات المكان وزمان، فأصبح فيما بعد باستخدام النقود استبدال السلعة بالنقود كمرحلة أولى من التعامل، ثم استبدال النقود بسلعة أخرى في المرحلة التالية، أي تتم عملية البيع والشراء بصورة غير مباشرة، وأصبح عن طريق النقود بالإمكان التنازل عن السلع بما يساوي قيمتها من نقود ثم يتم شراء

السلعة المرغوب بها بما يساوي قيمتها من نقود، وأن هذا الفصل بين عمليتي البيع والشراء زماناً ومكاناً كانت أداته النقود وبواسطتها تتم أجراء صفقات البيع والشراء لمختلف أنواع السلع والخدمات .

ويمكن توضيح هذه الوظيفة من خلال هذا المثال: أن الأفراد يستلمون دخلهم في نهاية الشهر، فهم لا ينفقون جميع دخلهم في لحظة واحدة إنما في فترات زمنية متعاقبة ومتواصلة ومتباعدة نسبياً تمتد منذ فترة استلامهم للدخل وحتى نهاية هذه الفترة، وهذا يؤكد أن الحصول على السلع والخدمات يتم في أوقات وأماكن مختلفة أيضاً عن طريق ما توفره النقود من سهولة يسر في الحصول على السلع والخدمات باستخدامها كوسيط للتبادل .

## 2. النقود مقياس للقيم السلع والخدمات ووحدة حساب :

تتضح أهمية النقود كأداة للقياس قيم السلع والخدمات من خلال الصعوبات التي واجهت التعامل بأسلوب (المقايضة) إذ لا تتوفر وحدة مشتركة يعتمد عليها معياراً لقياس قيم السلع والخدمات المختلفة، وبعد استخدام النقود في التداول تمكن الأفراد من اعتمادها أساساً يتم بموجبه تحديد أثمان و أقيام مختلف السلع والخدمات. والمقصود بالنقود كوحدة حساب أو مقياس للقيمة هو تلك الوسيلة النقدية العامة المستخدمة في التعبير العددي عن قيم السلع والخدمات. ويتجلى ذلك في أن النقود تسمح بتحديد عدد الوحدات النقدية الضرورية التي تدفع للحصول على السلع والخدمات. أي بفضل النقود نستطيع معرفة ما تعادله القيم الاقتصادية المعروضة للمبادلة من وحدات نقدية، وعلى هذا الأساس تجري عمليات مبادلة القيم الاقتصادية من السلع والخدمات بالنقود .

وفي كل عملية تبادل تصبح النقود أداة مشتركة لقياس قيم السلع والخدمات، ذلك لان قيم جميع المعاملات يعبر عنها بمقياس حسابي واحد، فوحدة الحساب المتمثلة بالنقود تمكن كافة أطراف عملية التبادل من تحديد لكل سلعة قيمة معينة تختلف عن قيم السلع الأخرى، ويظهر ذلك بوضوح عندما نقارن بين اقتصاد طبيعي واقتصاد نقدي. ففي النظام الطبيعي تكون عملية المبادلة عبر المقايضة ولا تستخدم فيه النقود، وتتعدد أقيام السلع والخدمات بسبب تعدد وحدات الحساب، ويصبح لكل سلعة موضع تبادل قيم متعددة طالما تشير إلى مقياس للقيمة بالنسبة للسلعة الأخرى التي يحصل عليها أحد طرفي عملية المقايضة في مقابل التخلي عن السلعة الأولى، أما في اقتصاد قائم على استخدام النقود فيكون لكل سلعة أو خدمة قيمة، ذلك لان ما يميز النقود عن السلع الأخرى هو أنها معادل عام مقيم السلع والخدمات. أي مقياس عام للقيمة،ويمكن المقارنة بين القيم النسبية لمختلف السلع عن طريق تقدير عدد الوحدات النقدية اللازمة للحصول على كل سلعة، وعادة يعبر عن العلاقة بين كمية الوحدات النقدية وكمية السلع والخدمات التي تجري مبادلتها بالسعر (الثلث) وهذا السعر هو بمثابة التعبير النقدي لقيم الأشياء. لذلك يمكن اعتبار النقود تلك الأداة التي بها نقدر أسعار جميع السلع الأخرى، وبفضلها يستطيع المتعاملون في السوق تحديد أسعار منتجاتهم قبل دخولهم السوق وهذا أمر يصعب تصوره في اقتصاد المقايضة.

وفي ضوء ما تقدم يتجلى لنا أن لكل السلع والخدمات في السوق أسعار يعبر عنها بمقياس مشترك يسمى وحدة حساب، مثل الدينار، فالنقود قاسم مشترك لقياس ومقارنة أسعار السلع المتبادلة، فلو كان سعر السلعة (A) 10 دنائير وسعر السلع (B) يساوي 5 دنائير فهذا يعني أن قيمة الأولى تساوي ضعف قيمة الثانية وهكذا نستطيع قياس القيمة التبادلية للسلع والخدمات في السوق من خلال مقارنة أسعارها النسبية بالوحدات النقدية وهذه الأخيرة تمثل أدوات موجهة لتوحيد نظام القياس.

وفضلاً عن كونها وحدة حساب مشتركة فإن النقود أيضاً تساعد رجال الأعمال ووحدات الإنتاج في حساب كلفة الإنتاج وتخطيط الإنتاج وتقدير الإيرادات وتصوير حساب الأرباح والخسائر فالنقود تسهل العمل المحاسبي لأنها تجهز النظام الاقتصادي بأداة للتحاسب. والنقود كوحدة قياس للقيم الاقتصادية تشبه وحدات الأخرى مثل المتر الذي يقيس الطول والنتر الذي يقيس السوائل والترمومتر الذي يقيس درجات الحرارة إلا أن هنالك اختلاف جوهرياً بين النقود كمقياس عام للقيم الاقتصادية وبقية المقاييس الموضوعية الأخرى، ويكمن ذلك في أن قيمة الوحدة النقدية متغيرة وهذا التغير مرتبط بالتغير الحاصل في المستوى العام للأسعار، حيث أن أي تغير في مستوى الأسعار يؤثر على قيمة وحدة النقد المتداولة، أما بالنسبة للبقية المقاييس فأنها تتسم بالثبات.

### 3. النقود كمخزن للقيمة :

لقد تطرقنا في ظل نظام المقايضة إلى صعوبة تخزين السلع والاحتفاظ بها لفترة زمنية معينة، لان بعض السلع تتعرض للتلف مما يلحق بصاحبها الخسارة، كما أن هنالك سلعا لا يمكن تخزينها أصلاً أو أن تخزينها يحتاج لتوفير جملة من الشروط المكلفة لصاحبها. لذلك تظهر أهمية النقود كأداة للخزن قيم السلع والخدمات المختلفة لفترات لاحقة، إذ يمكن خزن النقود كقوة شرائية عامة مدة من الزمن بقصد إعادة استعمالها في المستقبل حين تظهر الحاجة إليها، فقيام النقود بفصل عمليتي البيع والشراء يجعل النقود قادرة على خزن قيم السلع والحصول عليها في فترات لاحقة بوصفها أداة للخزن القيمة وأداة لادخار أيضاً. فالنقود تمكن مالكيها من حجزها عن التداول مؤقتاً أي استخدامها كأداة للادخار، ولان الادخار هو عدم أنفاق جزء من الدخل النقدي على الاستهلاك الجاري. فأن النقود تكتسب قدرة نقل القوة الشرائية من فترة لأخرى واختيار اللحظة المناسبة لأنفاقها.

فالنقود تعمل كجسر تربط بين الحاضر والمستقبل، فتكون مهيئة لأنفاق على السلع والخدمات المعروضة في السوق في الوقت الحاضر وتستخدم في المستقبل كأرصدة نقدية لمواجهة الظروف الطارئة كفقْدان العمل أو المرض أو الشيخوخة أو توظيفها في الأصول المالية أو تكوين رأس المال جديد.

ومن الملاحظ أن النقود لا تنفرد لوحدها في أداء وظيفة مخزن للقيمة، فهناك موجودات أخرى يمكن أن تلعب نفس الدور الذي تلعبه النقود، فالودائع المصرفية الآجلة والادخارية والسندات والأسهم تمثل جميعها خزين للقوة الشرائية. وبالتالي فهي حقوق على السلع والخدمات الكافية. ولكن هذه

الموجودات كمخزن للقيمة لا يمكن أن تستعمل مباشرة في المبادلات إذ يجب أن تتحول أولاً إلى نقد لكي تستعمل في الحصول على السلع والخدمات التي يقوى الأفراد على شرائها، لهذا تتفوق النقود على الأصول الأخرى في كونها أكثر سيولة، أي تامة السيولة\*.

غير أنه يتسنى لأشكال أخرى من الموجودات أن تنافس النقود في أداء وظيفة حفظ القوة الشرائية ومخزن للقيمة، وتمتد هذه المنافسة خاصة في أوقات ارتفاع مستويات الأسعار وانخفاض قيمة النقود. ففي هذه الأوقات يقلل الأفراد ما يحتفظون به من نقود سائلة ويتجهون نحو الموجودات الثابتة كالعقارات والذهب والعملات الأجنبية أي يتجهون نحو مسالك استثمارية ذي فائدة تعوضهم عما تفقده النقود من قوة شرائية.

#### 4. النقود كأداة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي :

يقصد بهذه الوظيفة أن النقود لها أثر على حركة الاستثمار والإنتاج والدخل والاستخدام والأسعار، وأن لها دور في توجيه هذه المتغيرات الكلية التي تحكم سير النشاط الاقتصادي.

أن هذه الوظيفة للنقود لم تحل أي أهمية في إطار الفكر الكلاسيكي ويرجع السبب في ذلك إلى فكرة حيادية النقود، والمقصود بها أن الدور الذي تلعبه النقود لا يتجاوز تسهيل تدفق السلع وتداول وبالتالي فإن النقود لا شأن لها بالمتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد وبالتالي ينعدم أثر النقود على الإنتاج والاستخدام والدخل. ألا أن الأفكار الاقتصادية التي بدأت بالظهور في مطلع القرن العشرين أثبتت خطأ هذا التحليل وأبرزت الدور الفعال للنقود في الاقتصاد من خلال تأثيرها على ديناميكية الاقتصاد، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي :

تؤثر النقود على حركة النشاط الاقتصادي عن طريق العلاقة بين عرضها (كميتها) والطلب عليها (حاجات السيولة النقدية) فلو زاد المعروض النقدي عن المطلوب منه نتيجة أتباع سياسة نقدية توسعية. فأن ذلك سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها البنوك إلى المنتجين، مما يشجع المنتجين على زيادة إقراضهم مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ويرتفع الأنفاق الكلي على السلع والخدمات وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج والاستخدام. والنتيجة هي ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي وهكذا يشهد الاقتصاد حركة توسعية في مستوى فعاليته الاقتصادية ككل.

وفي الحقيقة أن زيادة الإنتاج الذي يخلقها العامل النقدي يتوقف على شرطين : الأول هو مرونة الجهاز الإنتاج، فكلما كان هنالك عوامل إنتاج غير مستخدمة، كلما كان بالإمكان التصدي للطب الناتج عن زيادة كمية النقود عن طريق زيادة الإنتاج دون التأثير على أسعار السلع والخدمات. وبالعكس تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى ارتفاع الأسعار وليس إلى زيادة الإنتاج في حالة بلوغ الاقتصاد مستوى

\* السيولة التامة : هي إمكانية الحصول على أي سلعة أو خدمة بواسطة النقود الحاضرة دون الحاجة إلى تحويلها من شكل غير نقدي إلى شكل نقدي سائل. وتدرج سيولة الأصول حسب أنواعها. فكلما قلت سيولة الأصل كلما تكلف صاحبه كلفة ووقت وجهد تحويله إلى نقد سائل. وكلما زادت سيولة الأصل كلما قلت الخسائر وزادت سرعة تحويله إلى نقد تام السيولة.

الاستخدام الكامل للموارد الإنتاجية أو تعرضه لاختناقات سواء كانت كمية كشحه عناصر الإنتاج أو نوعية كنقص في الخبرة الفنية. أما الشرط الثاني فيتعلق بالمرحلة التي يمر بها الاقتصاد من حيث التوسع والانكماش في النشاط الاقتصادي. ففي فترات الكساد الاقتصادي الطويل الأمد تعمل زيادة التفضيل النقدي على تقليص الطلب وخاصة الاستهلاكي مما يقود إلى تقليص الاستثمارات. لذلك لا تحدث حركة توسعية في نشاط الاقتصادي والعكس صحيح في فترات الانتعاش.

ويحدث العكس لو انخفضت كمية النقود المتداولة بالنسبة إلى الطلب عليها، ففي هذه الحالة سترتفع معدلات الفائدة وتزداد كلفة الاقتراض من البنوك، وبالتالي سينخفض حجم الائتمان المصرفي المطلوب لتمويل الإنتاج وبالتالي ستقلص حجم الاستثمارات ويهبط حجم الإنتاج والدخل والاستخدام مما يسبب حركة انكماشية في مستوى النشاط الاقتصادي.

### 5. النقود كأداة لإعادة توزيع الدخل :

ترتبط هذه الوظيفة ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات الحاصلة في قيمة النقود. ويقصد بقيمة النقود قوتها الشرائية، أي كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة من النقد. ويتوقف ذلك على مستوى أسعار السلع والخدمات المعروضة في الأسواق، وهذا يشير إلى أن هنالك علاقة بين تغيرات مستوى الأسعار وتغيرات قيمة النقود. فأن أي ارتفاع في مستوى الأسعار سيؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود، أي انخفاض كمية السلع الممكن شرائها بالنقود. وبالعكس إذ انخفض مستوى الأسعار فأن حائزي النقود سيحصلون على كمية من السلع أكبر من ذي قبل. مما يعني أن قيمة النقود قد ارتفعت.

أن تغيرات في قيمة النقود كنتيجة لتغيرات مستوى الأسعار تحدث تعديلات في توزيع الثروة والدخل. حيث أن بعض الطبقات الاجتماعية تتأثر بارتفاع الأسعار خاصة أصحاب الرواتب والأجور والمدخرين والدائنين، وذلك لان المبالغ التي يستلمونها تكون قوتها الشرائية متناقصة، حتى وأن حصلت أي زيادة في الرواتب والأجور والفائدة تكون اقل من سرعة ارتفاع الأسعار وبالتالي ستفقد هذه الطبقات جزءاً من قوتها الشرائية أي أن دخولهم ستوفر كمية من السلع والخدمات أقل من السابق، ويحدث العكس في حال انخفاض الأسعار.

### 6. النقود وسيلة للدفع المؤجل :

يستخدم الأفراد النقود لتسديد الديون، فكما هي أداة صالحة لتسوية المبادلات الآنية فأنها أداة صالحة لتسوية المبادلات الآجلة أيضاً. وتظهر أهمية هذه الوظيفة من خلال توسع عمليات التعاقد الفردي والرسمي الآجلة، حيث يمكن بعض الأحيان شراء سلع معينة يتم تسديد ثمنها بالإقساط أو تسديده مرة واحدة في فترة لاحقة لفترة التعاقد سواء كان ذلك للأفراد أو الحكومات. ويتم تسوية أو تسديد هذه الديون بواسطة النقود التي تعد خير وسيلة للدفع أو تسديد المؤجل وذلك لكونها مقبولة قبولاً عاماً لدى الأطراف المتعاملة بها فضلاً عن أنها قادرة على تأدية وظائفها.

## خصائص النقود : The characteristics of money

- لكي تؤدي النقود وظائفها بكفاءة عالية ينبغي أن يتوافر منها بعض الخصائص التي نلخصها بما يلي .
1. دوام البقاء ، ويعني بذلك أن وجود فترة زمنية فاصلة بين استلام النقود واستعمالها في المدفوعات المستقبلية، يستدعي الاحتفاظ بها لفترة من الزمن. والاحتفاظ بها انتظاراً لأنفاقها في المستقبل يجب أن لا يعرضها إلى التلف أو فقدان قوتها الشرائية أي قدرتها في الحصول على السلع والخدمات. بعبارة أخرى أنها أداة مناسبة للادخار ويمكن الاحتفاظ بها دون خسارة أو التلف لفترة طويلة من الزمن.
  2. التجانس ، ونعني به أن كل وحدة نقدية تتساوى مع قيمة العملات الأخرى المماثلة لها، وعدم وجود أي فروق في النوعية أو في قوة الإبراء الذي تمنحه وحدات نفس الفئة إلى مالكيها.
  3. قابلية الانقسام ، ويقصد بذلك أن تكون الوحدة النقدية الواحدة قابلة للتقسيم أو التجزئة إلى أجزاء صغيرة، دون أي تكاليف أو نقصان في قيمتها، بحيث أن تمكن شراء مختلف السلع والخدمات مهما كبرت أو صغرت قيمتها.
  4. سهولة الحمل ، أي أن يكون الشيء الذي يتخذ كـنقود ملائماً في حجمه ووزنه بحيث يسهل حمله عند أدائه لوظائفها المختلفة.
  5. أن لا تتسم بالوفرة بالنسبة للسلع المعروضة في السوق، لأن ذلك يعرض قيمتها التبادلية (قوتها الشرائية) إلى الانخفاض، كما يجب أن لا تكون نادرة إلى الحد الذي يجعل الحصول عليها بعيد المنال، وعليه يجب أن تكون كمية النقود المعروضة ملائمة مع حجم المعروض السلعي.
  6. تتمتع النقود بطلب عام، وتكون سهلة التصريف والجميع يقبل التعامل بها بسهولة ويسر.
  7. أن تكون النقود ذات منفعة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع، حيث أن منفعة النقود تختلف عن منافع السلع الاقتصادية، وذلك لأن النقود قادرة على إشباع الحاجات البشرية من خلال الحصول على السلع والخدمات مقابل التخلي عن عدد من الوحدات النقدية، أي أنها تستطيع أن تشبع الحاجات البشرية بصورة غير مباشرة من خلال ما تمنحه لحائزها من قوة، وتتجسد هذه القوة الاقتصادية في حرية اختيار حائز النقود الأشخاص الذين يرغب التعامل معهم والحصول على مختلف السلع المعروضة من أي مكان وفي أي زمان.

## قيمة النقود Value of money :

يقصد قيمة النقود قوتها الشرائية، أو كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة النقد كالدينار مثلاً، فهي تعبر عما يمكن شراؤه من سلع وخدمات بوحدة النقد، وهي تعكس أيضاً قدرة النقود على الاستبدال بسلعة أو أكثر من السلع الموضوعه في دائرة التبادل.

ويتم تقدير قيمة النقود من خلال علاقتها بمستوى أسعار السلع والخدمات، وتفسير ذلك هو أنه في اقتصاد يقوم على أساس نقدي، فقياس قيمة السلعة أو الخدمة لابد أن يمر من خلال النقود. وذلك لان النقود تعتبر مقياس مشتركاً للقيم السلع والخدمات، أي أن قيمة كل سلعة عن طريق ما يعادلها من وحدات نقدية، ومن ثم يتم التعبير عنها بالنقود. شأنها في ذلك شأن خدمات عوامل الإنتاج كأجور العمال وأرباح رأس المال التي تحتسب بوحدهات نقدية. وعادة ما يجري التعبير عن قيم السلع والخدمات المقومة بالنقود بالسعر أو الثمن، باعتبار أن السعر هو تعبير عن العلاقة بين قدر معين من النقود وكمية معينة من السلع والخدمات. لهذا يعتبر السعر مؤشراً نقدياً لقيم السلع والخدمات. وهكذا تؤدي النقود وظيفة تحويل قيم السلع والخدمات إلى أسعار، وتستخدم هذه الأسعار للدلالة عن قيمة النقود، أي أنها تفسر قيمة النقود (قوتها الشرائية) من خلال ارتباطها بأسعار السلع والخدمات.

وتأسيساً على ذلك يعتبر المستوى العام للأسعار مقياساً لقيمة النقود، وهو ما يعني أن أي تغيير في مستوى الأسعار يعتبر تغيير في قيمة النقود أو قوتها الشرائية، فكلما ارتفع مستوى الأسعار كلما انخفضت قيمة النقود والسبب في ذلك هو أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى جعل المستهلك أن يحصل على كمية من السلع والخدمات أقل من السابق بنفس المقدار من النقود، أو الحصول على نفس الكمية من السلع والخدمات بمقدار أكبر من الوحدات النقدية، وبالعكس إذا ما انخفض المستوى العام للأسعار فان قيمة النقود ستتجه نحو الارتفاع، وعليه فان ارتفاع مستوى الأسعار يعني انخفاض قيمة النقود وانخفاضه يعكس ارتفاع قيمة النقود. أي وجود علاقة عكسية بينهما أو أن قيمة النقود هي مقلوب المستوى العام للأسعار .

$$\text{قيمة النقود} = \frac{1}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

وعليه فان تغيير المستوى العام للأسعار هو المرآة التي تعكس تغيرات قيمة النقود ولكن بصورة عكسية، لذلك فان دراسة قيمة النقود هو دراسة المستوى العام للأسعار. وفي هذا الصدد يجب التطرق إلى نقطتان أساسيتان، الأولى هي نستخدم لدلالة على تغيرات قيمة النقود الرقم القياسي العام للأسعار أو متوسط مجموع أسعار السلع والخدمات التي تدخل في المبادلة وليس سعر سلعة معينة، والسبب في ذلك أن النقود نستخدم مقابل عدد لا يحصى من السلع والخدمات وان التغير الذي يطرأ على سعر سلعة معينة ليس بالضرورة أن يسري على بقية أسعار السلع والخدمات، فقد يرتفع سعر سلعة معينة في حين

هناك اتجاه عام لبقية أسعار السلع والخدمات نحو الانخفاض. لذلك يجب اخذ مجموعة من السلع (سلة المستهلك) التي تدخل في حساب الرقم القياسي العام للأسعار (المستهلك أو الجملة) الذي يتم استخراجها بطريقة إحصائية معروفة. أما النقطة الثانية فأن التغير في المستوى العام للأسعار لا يفسر إلى نسبة التغير في قيمة النقود، وإنما فقط إلى اتجاه تغيرها وإذا أردنا احتساب نسبة التغير هذه، نستخدم الصيغة التالية:

$$\text{نسبة تغير الوحدة النقدية} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة}} \times 100$$

فإذا افترضنا أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك كان 100 في عام 1980 وأنه ارتفع إلى 150 في عام 1985 فأن قيمة النقود ستهبط بنسبة 33,3 %

$$66,7 \times \frac{100}{150}$$

ومعنى ذلك أن ارتفاع مستوى الأسعار بنسبة 50% في سنة المقارنة (1985) عن سنة الأساس (1980 = 100) قد أدى إلى انخفاض قيمة النقود بنسبة 33,3% (100 - 66,7) في عام 1985 بالنسبة لسنة الأساس 1980.

كما ويمكننا أن نحصل على نسبة التغير في قيمة النقود مباشرة باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{نسبة تغير قيمة النقد} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة} - \text{الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة}} \times 100$$

$$33,3 = 100 \times \frac{50}{150} = 100 \times \frac{100-150}{150} =$$

## (الفصل الثاني)

## النظم والقواعد النقدية

## المبحث الأول : النظام النقدي

النظام النقدي هو مجموعة القواعد الخاصة بالوحدات النقدية التي تتخذ أساساً لتقدير قيم السلع والخدمات ولبادلتها وإيفاء الديون، وتعكس طبيعة النظام النقدي لمجتمع ما طبيعة التطورات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيه، بسبب ارتباط هذه التطورات بالتطورات النقدية التي صاغت وشكلت نوع النظام النقدي المتبع والسائد في فترة زمنية معينة. إذ تمثل التطورات النقدية طبيعة التحولات النقدية التي عايشها عبر المراحل التاريخية المتعاقبة والتي شكلت في نهاية الأمر نظامه النقدي.

وتعتبر الأنظمة النقدية في البلدان النامية متشابهة إلى حد كبير لأنها مستمدة من التطورات المشتركة لهذه البلدان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بينما تكون الأنظمة النقدية متطورة في البلدان المتقدمة لأنها شهدت تطورات واسعة على مستوى تقدمها الاقتصادي والاجتماعي.

وبهدف التعرف على طبيعة النظام النقدي في بلد ما لابد التعرف على عناصر النظام النقدي.

## عناصر أو مكونات النظام النقدي :-

1. النقود المتداولة في المجتمع في وقت ما ومن حيث نوعها وشكلها.
2. التشريعات والتنظيمات المنظمة لأداء النقود لوظائفها المختلفة.
3. المؤسسات النقدية والمصرفية التي تتولى مهمة الإصدار النقدي وتنظيمه والتحكم في كميته زيادة ونقصاناً.

والمقصود بالنقود المتداولة كمية المعروض النقدي (عرض النقد) من مختلف أنواع النقود السائدة في التداول داخل المجتمع في فترة زمنية معينة، وبغية التعرف على أهمية النظام النقدي وبيان مدى تطوره ثم تطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في بلد ما فيمكن تحليل هذا العنصر من عناصر النظام النقدي. حيث تكون الأهمية النسبية للنقود الودائع إلى إجمالي عرض النقد أكبر من الأهمية النسبية للصافي العملة في التداول في البلدان المتقدمة. مما يدل على تطور النظام النقدي في البلدان المتقدمة ويحدث العكس في البلدان النامية حيث تزداد صافي العملة في التداول على نقود الودائع من إجمالي عرض النقد.

أما العنصر الثاني فيتمثل في مجموعة تشريعات والقوانين والإجراءات الهادفة إلى توجيه وتنظيم وتحسين كفاءة إدارة النقود والائتمان في داخل المجتمع بما يضمن تسهيل وتيسير تحقيق الأهداف الاقتصادية التي تبغها الدولة. مثل رفع معدلات النمو في الناتج القومي وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة الوطنية محلياً وخارجياً وغيرها من الأهداف الاقتصادية والنقدية الأخرى.

أما العنصر الثالث فيتمثل في مجموعة المؤسسات النقدية والمصرفية القائمة في المجتمع والمسئولة عن إصدار العملة الوطنية وبقية أنواع النقود الأخرى وهذه المؤسسات تمثل في السلطة النقدية التي يترأسها البنك المركزي بصفته الجهة المسؤولة لوحدها دون غيرها عن الإصدار النقدي وتحديد كميته، كما يكون مسئولاً عن الرقابة والإشراف على نشاط المصارف التجارية التي تقود بخلق النقود الودائع.

## المبحث الثاني : القواعد النقدية

### : القواعد النقدية Monetary Standard

تمثل القاعدة النقدية الأساس الذي ترتكز عليه العملة الوطنية لبلد ما، وهذه القاعدة تمثل في الوقت نفسه طبيعة النظام النقدي السائد في المجتمع حتى أن هناك من يعتبر القاعدة النقدية والنظام النقدي وجهين لعملة واحدة. حيث تشكل القاعدة النقدية العنصر الأساس في النظام النقدي، ونعني بها النصوص القانونية والتنظيمات والممارسات ذات الصيغة النقدية التي ترتبط باختيار قاعدة أو معيار القيمة وشروط إصدارها وإلغائها وتحديد العلاقة بينهما وبين الأنواع الأخرى من النقود المتداولة من حيث قيمتها وكذلك مراقبة نوعية وكمية النقد في النظام النقدي.

ويراد بقاعدة أو معيار القيمة الوحدة الأساسية التي يتخذها القطر أساساً لقياس القيم الاقتصادية، ولمقارنتها ببعضها البعض، وانجاز المدفوعات المترتبة على الالتزامات المالية. ويجري تعيين معيار القيمة من قبل الدولة، فإذا اعتبر الذهب أو الفضة معياراً للقيمة أي مقياساً للقيم، ستصبح وحدة النقد الأساسية في النظام النقدي ممثلة لوزن معين من الذهب أو الفضة، وبالتالي يكون القطر قد أخذ بقاعدة الذهب أو الفضة كنظام نقدي، وإذا اتخذ الذهب والفضة جنباً إلى جنب في تقدير قيم الأشياء، ففي هذه الحالة تكون قاعدة القيمة مستندة إلى سلعتين معدنتين، ومحدودة بمقدار ثابت من هذين المعدنين. وبذلك قد أخذ القطر بقاعدة المعدنين كنظام نقدي. أما إذا كانت قاعدة القيمة لا تمت بأيه صلت بالذهب أو الفضة، فإن القطر يكون قد أختار النقود الورقية كمعيار للقيمة، وفي هذه الحالة يكون القطر قد أخذ بقاعدة النقود الورقية كمعيار للقيمة. وبغية التعرف إلى طبيعة وأهمية القاعدة النقدية سنحاول تحديد أنواع القواعد النقدية من الناحية التاريخية وهي أربعة قواعد نقدية:

1. قاعدة المعدنين.
2. قاعدة الذهب.
3. قاعدة الفضة.
4. قاعدة النقود الورقية الإلزامية.

### أولاً : قاعدة المعدنين Bimetallism Standard :

وهي تلك القاعدة التي يتداول في ظلها معدنين الذهب والفضة، أي أنها تتميز بوجود نقود قانونية من المسكوكات الذهبية الى جانب نقود المسكوكات الفضية على أساس نسبة قانونية من المعدنين تحددها الدولة وتسمى هذه النسبة (نسبة دار الضرب) ويعتمد عمل هذه القاعدة على توفر الشروط التالية :

1. حرية سك المسكوكات الذهبية والفضية، ونعني بذلك أن يكون للأفراد حرية تحويل السبائك الذهبية والفضية إلى مسكوكات ذهبية وفضية مساوية في قيمتها للسبائك لدى دار السك بدون مقابل.

2. حرية صهر المسكوكات الذهبية والفضية وتحويلها إلى سبائك بدون مقابل.

3. تحديد قيمة الوحدة النقدية الأساسية بوزن معين من المعدنين.

4. وجود علاقة قانونية ثابتة بين قيمة الذهب والفضة، فعلا سبيل المثال تكون نسبة السك القانونية بين الذهب والفضة هي 1 : 15، أي أن وزن كمية معينة من الذهب يعادل (15) مرة وزن نفس الكمية من الفضة.

5. يتمتع الذهب والفضة بقوة أبراء قانونية غير محدودة، ونعني بذلك أن المعدنين يتمتعان بصفة القبول العام ويستخدمان معاً في التداول. ولا توجد أي ميزة لأحد المعدنين على المعدن الآخر.

6. إمكانية تحويل جميع أنواع النقود الأخرى المتداولة داخل النظام النقدي إلى نقود ذهبية وفضية.

7. ضرورة تساوي النسبة القانونية بين قيمة المعدنين مع نسبة التجارية (السوقية). ومعنى ذلك هو المحافظة على تعادل قيمة المعدنين الرسمية المحددة من دار السك مع قيمتها كمعادن أو سلع معروضة في السوق والمقررة تبعاً لقانون العرض والطلب، وأن أي اختلاف يخل بعمل القاعدة النقدية المعمول بها.

وقد عرفت قاعدة المعدنين منذ القدم وقد سارت عليها دول عديدة وأن هذه القاعدة حسبما يعتقد

مؤيديها يمكن أن تحقق نتائج مفيدة للمجتمع ويستندون في دفاعهم إلى الحجج التالية:

**الحجة الأولى :** أن الأخذ بقاعدة المعدنين يؤدي إلى استقرار المستوى العام للأسعار، أي أنها تؤدي إلى المحافظة على قيمة النقود بدرجة أكبر من قاعدة المعدن الواحد. وتفسير ذلك هو انه التقلبات التي تطرأ على المعدنين تكون باتجاهين مختلفين ولا تتعرض في الغالب في اتجاه واحد، فإذا ارتفعت قيمة الذهب نتيجة انخفاض إنتاجه وانخفضت قيمة الفضة نتيجة التوسع في إنتاجه فسيترتب عليه ارتفاع قيمة النقود الذهبية وانخفاض قيمة النقود الفضية، وعليه فإن كمية المعروض من النقود المعدنية تؤول إحدى المحددات الرئيسية لقيمة النقد المعدني، فأن تغيرات قيمة النقد الناجمة عن جانب العرض ستكون بالضرورة أقل في الأقطار السائرة على قاعدة المعدنين من تلك التي تسير على قاعدة المعدن الواحد.

**الحجة الثانية :** هي أن القطر الذي يأخذ من الذهب قاعدة نقدية لا يمكنه السير عليها بنجاح وذلك

لان الذهب من المعادن النادرة ومن ثم لا يمكنه الإيفاء باحتياجات المبادلات ومن ثم قد يرغب البلد توقف

الدفع بالمعدن النفيس، أما البلد الذي يسير على قاعدة المعدنين فإنه لديه مرونة أكبر في كمية النقد المتداول بحيث تمكنه من تسير النشاط الاقتصادي، فإضافة الفضة إلى الذهب تؤدي إلى مضاعفة احتياطات القطر من المعادن النفيسة.

وقد واجهت قاعدة المعدنين صعوبات عملية كثيرة أدت في نهاية الأمر إلى التخلي عن هذه القاعدة، وفي مقدمة هذه الصعوبات عدم التطابق أو التوافق فيما بين القيمة القانونية للعملة مع القيمة التجارية أو (السوقية) لمعدني الذهب أو الفضة، أي اختلاف قيمة المعدنين كنقود عن قيمتها كسلعة. حيث ذكرنا سابقاً أن قيمة النقود الذهبية بالنسبة للنقود الفضية يجري تحديدها من قبل السلطات النقدية (دار السك)، وكان يراعي في ذلك النسبة التجارية في السوق للمعدنين كسلعة من أجل تحقيق التقارب بين النسبتين القانونية والتجارية وذلك للمحافظة على استمرار سير القاعدة بانتظام. ولكن بقاء العلاقة بين النسبة القانونية والتجارية ثابتة ليس بالأمر الممكن وذلك لأن الذهب والفضة سلعتان يتحكم بقيمتها العرض والطلب، ففي أوقات التوسع في إنتاج هذه المعادن مع بقاء ظروف الطلب على حالها ستتجه قيمتها نحو الانخفاض ويحدث العكس أو هبوط إنتاجها ستتجه قيمتها نحو الارتفاع، وبالتالي فإن القيمة السوقية تتغير تبعاً للعرض والطلب على المعدنين، وبالتالي فإن هذه التغيرات ستؤدي إلى التباعد وليس التقارب بين النسبة القانونية والنسبة التجارية الخاضعة للقوى السوق، أي أن للمعدن الواحد ستكون لديه قيمتان، قيمة ثابتة بحكم القانون وقيمة متغيرة في الأسواق الحرة. ولتوضيح هذه الفكرة نأخذ المثال التالي: لنفترض أن نسبة السك القانونية بين الدينار الذهبي والدينار الفضي تعادل 15:1، أي أن السلطات الرسمية مستعدة للمبادلة واحد دينار من الذهب بـ 15 دينار من الفضة ولنقل أيضاً أن النسبة التجارية بين قيمة المعدنين في السوق كانت تعادل 15:1 أي أنها مساوية إلى النسبة القانونية. ولنفترض حدوث تدهور في قيمة الفضة في السوق بالنسبة للذهب نتيجة التوسع في إنتاجها وزيادة عرضها، وأن قيمة الفضة السوقية بالنسبة إلى قيمة الذهب استقرت عند النسبة 16:1.

وهذا يعني أن قيمة الفضة التجارية هي أقل من قيمتها القانونية لدى دار السك، أو بعبارة أخرى أن قيمة الذهب القانونية أقل من قيمته التجارية (السوقية)، وسيترتب على كون قيمة الذهب التجارية أعلى من قيمته القانونية لجوء الأفراد إلى صهر ما لديهم من نقود معدنية (دنانير ذهبية) التي تزن كيلو غراماً واحداً من الذهب إلى سبيكة ذهبية، وبيعها في السوق بما يساوي قيمتها من معدن الفضة بصورة سبيكة تزن 16 كيلو غراماً. وبما أن النسبة بين قيمة المعدنين لدى دار السك تساوي 15:1 فإن الأفراد سيطلبون دار السك بتحويل هذه السبيكة الفضية التي تزن 16 كيلو غرام إلى دنانير ذهبية بمبلغ وزن الذهب 15 مرة وزن الفضة، وبذلك سيجنّي الأفراد على هامش ربح مغري، وسيزداد اندفاع الأفراد على تكرارها من جديد كلما ازدادت الأرباح المتحققة من انخفاض القيمة السوقية للفضة بالنسبة للذهب كسلعة دون مستوى قيمتها القانونية كنقد. وبالنتيجة يؤدي تدهور قيمة الفضة بالنسبة إلى الذهب إلى زيادة إقبال الأفراد إلى استخدام الفضة كنقد والذهب كسلعة، وبالتالي سيحجب الذهب عن التداول كنقود (الدينار

الذهبي) وتبقى الفضة في التداول (الدينار الفضي) وذلك لان السلطات النقدية قدرت الفضة رسمياً بأعلى من قيمته وهذا من شأنه أن يزرع قاعدة المعدنين ويحولها إلى قاعدة المعدن الواحد. ويفسر هذا الوضع باختلاف النسبة القانونية عن النسبة التجارية بين قيمة الذهب والفضة واختفاء أحد المعدنين وبقاء معدن واحد يعرف في التحليل النقدي بقانون جريشام Greshams Law ومفاد هذا القانون أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول. ويقصد بالنقود الرديئة هي تلك التي تكون قيمتها السوقية أقل من قيمتها القانونية، أي ذلك المعدن الذي تكون قيمته كنقود أكبر من قيمته كسلعة، ويقصد بالنقود الجيدة هي تلك التي تكون قيمتها السوقية أكبر من قيمتها القانونية، أي ذلك المعدن الذي تكون قيمته كسلعة تفوق قيمته كنقود. وفي مثالنا السابق يعد الذهب نقود جيدة والفضة نقود رديئة، لهذا يقصي الذهب وتترك الفضة في التداول.

### ثانياً : قاعدة المعدن الواحد - Mono metallism

#### - قاعدة الذهب Gold standard

إن النظام النقدي يرتكز على معدن واحد ذهباً أو فضة، ونظراً لعدم وجود اختلاف جوهري في ارتكاز النظام النقدي على قاعدة الذهب أو قاعدة الفضة، لذلك سنقتصر في دراستنا هنا على قاعدة الذهب بالدرجة الأولى بسبب أهميتها الكبيرة واعتبارها الأنموذج الرئيسي لقاعدة المعدن الواحد. وتعد قاعدة الذهب من أهم القواعد النقدية التي عرفتتها المجتمعات البشرية التي أخذت بها منذ سنة 1821 وحتى حدوث الأزمة الكساد العظيم في سنة 1929-1931 ، ووفق هذه القاعدة يتحدد سعر العملة بسعر الذهب، أي أن قاعدة الذهب تستند إلى تكافؤ قيمة العملة الوطنية مع قيمة وزن معين من الذهب. وتعتبر هذه القاعدة قمة النضوج النقدي في تنظيم وإدارة النقد. لذلك كان هناك عدد غير قليل من المدافعين عن هذه القاعدة نظراً لمزايا التي تجنيها الدول المتبعة لقاعدة الذهب. على المستوى المحلي يستندون أنصار هذه القاعدة على حجج معينة لتحقيق العديد من الفوائد للقطر السائر عليها ومنها :

#### 1. تحاشي التقلبات العنيفة في مستوى الأسعار .

إن تقلبات الواسعة في الأسعار تعتبر من المصادر الأساسية في اضطراب النظام الاقتصادي. وأن بلوغ هذا الهدف يتم من خلال قاعدة الذهب حسب رأي أنصارها، ويستندون في تعليلهم إلى أمرين هما: الأول : هو أن مخزون الذهب النقدي في العالم يتصف في الاستقرار طالما أن إنتاجه السنوي يكون بكمية محدودة. ويرتبط عرض النقد بعلاقة مباشرة بحجم الاحتياطي الذهبي. وأن أي تغير في الاحتياطي الذهبي يتبعه تغير في نفس الاتجاه بعرض النقد. لذلك فإن كمية النقود ستمتع باستقرار نسبي في ظل قاعدة الذهب وأن الأسعار وقيمة النقود لن تشهد تقلبات واسعة.

الثاني : هو مستويات الأسعار ومن ثم التكاليف وكمية إنتاج الذهب يميلان إلى التغير في اتجاه معاكس. حيث أن ارتفاع الأسعار ستؤدي إلى زيادة في التكاليف مما تسبب انخفاض إنتاج الذهب. وذلك

لان ارتفاع الأسعار تسبب انخفاض الريج. فلو فرضنا أن الأسعار ارتفعت بسبب زيادة عرض النقد، فإن العلاقة العكسية بين كمية الإنتاج والتكاليف ستعيد الأوضاع إلى حالتها الطبيعية، وذلك لان ارتفاع الأسعار ثم التكاليف ستسبب انخفاض إنتاج الذهب ومن ثم انخفاض عرض النقد ومن ثم انخفاض الأسعار. ويحدث العكس في حالة هبوط الأسعار.

## 2. العمل الذاتي للنظام النقدي :

إن توسع الاحتياطات الذهبية لدى الجهاز المصرفي نتيجة زيادة الإنتاج أو زيادة الاستيراد من الخارج. ستميل كمية النقود المخلوقة إلى الزيادة. وبالعكس إذا حصل وان هبطت الاحتياطات الذهبية المعدة للأغراض النقدية نتيجة زيادة الصادرات أو الاكتناز أو استخدام الذهب بالصناعة. فإن ذلك سيؤدي إلى انكماش حجم التداول النقدي. مما يعني انتفاء الحاجة ومراقبة عرض النقد من قبل السلطة النقدية. وان السير الآلي لقاعدة الذهب يتطلب احتفاظ السلطة النقدية باحتياطي ذهبي مساوي إلى نسبة معينة من القيمة الاسمية لكمية النقد الذي يخلقه البنك المركزي.

## 3. تعزيز الثقة في النظام النقدي :

إن قاعدة الذهب تزيد من ثقة الأفراد بالنظام النقدي، وذلك بسبب المزايا العديدة التي يتمتع بها الذهب. فهو يعتبر سلعة ويعتبر أداة نقدية مقبولة قبولاً محلياً ودولياً. فإذا فقد خاصية القبول العام بوصفه نقد، فبالإمكان استخدامه للأغراض الصناعية ومستودع للقيمة. وهذا الأمر ليس كذلك بنسبة للأنواع الأخرى من النقود.

أما المزايا التي تحققها قاعدة الذهب على المستوى الدولي حسب رأي أنصارها.

### 1. استعمال الذهب كوسيط دولي للمبادلات :

أي يمكن استخدام الذهب في تسهيل انتقال السلع دولياً وقياس قيم السلع والخدمات أي كان موقعها، طالما أن الذهب يتمتع بالقبول الدولي وله صفة المعادل العام للقيم الاقتصادية. لأنه يعتبر قوة شرائية عالمية مهيأة للأفاق في جميع الأقطار التي تسير على قاعدة الذهب.

### 2. استقرار أسعار الصرف الأجنبية :

إن قاعدة الذهب تساعد على استقرار معدلات التبادل بين العملات بصورة تلقائية. ويتحقق عندما وحدة النقد في كل قطر تعرف بوزن معين من الذهب. فلو كان الدينار العراقي يعادل (8) غرامات من الذهب والفرنك الفرنسي يعادل (4) غرامات من الذهب والجنيه المصري يعادل (1) غرام من الذهب، ففي هذه الحالة تتحدد نسبة التبادل بين العملات على أساس (1) دينار عراقي = (2) فرنك فرنسي و(1) دينار عراقي يعادل (8) جنيه مصري. ويترتب على ذلك نتائج اقتصادية مهمة. حيث تصبح أقيام السلع المستوردة معروفة لدى المستوردين، كما أن المصدرين سيعرفون حجم المبالغ التي يجنوها بالعملية المحلية من صادراتهم. وهذا الاستقرار في أسعار الصرف سيساعد على زيادة حجم التجارة وتوسيع أفق

الاستثمارات الدولية طويلة الأمد. كما يساعد هذا الاستقرار في سعر الصرف على استمرار العمليات التجارية الآجلة دون تحقيق أي خسائر للبلدان المتعاقدة.

### 3. تعادل مستويات الأسعار الدولية :

ويعني أن هناك قوى آلية تعمل على جعل مستويات الأسعار تتجه إلى التعادل في جميع الأقطار المطبقة لقاعدة الذهب. وحسب نظرية حركات الذهب. والتي مفادها ارتباط تقلص وتوسيع عرض النقد بحجم الاحتياطي النقدي الذهبي، وعلاقة ذلك بالأسعار. وفقاً لهذه النظرية إذا كانت مستوى الأسعار في القطر (A) أقل من مستوى الأسعار السائدة في القطر (B)، فإن سلع القطر (A) ستجد سوقاً رائجة في القطر (B)، مما سيؤدي إلى زيادة صادرات القطر (A) ثم زيادة حصيلته من الاحتياطي الذهبي المهيأ لأغراض نقدية. ونتيجة التوسع في حجم الاحتياطي الذهبي سيزداد حجم النقد المتداول ثم يتوسع حجم الأنفاق وبالتالي ستتجه الأسعار نحو الارتفاع. أما القطر (B) فإن حجم احتياطه الذهبي سينخفض ومن ثم يتقلص كمية النقد المتداول ومن ثم تنخفض أسعار منتجاته. وهكذا تستمر حركة الأسعار بين القطرين حتى يتعادل مستواها. وبعد مناقشة مزايا قاعدة الذهب، لا بد أن نتطرق إلى الصور أو الأشكال الرئيسية لقاعدة الذهب عبر تطورها التاريخي :

### 1. قاعدة المسكوكات الذهبية The Gold-Coin Standard :

كانت هذه القاعدة موضع تطبيق في اغلب الدول السائرة على قاعدة الذهب، وتعتبر انكثرا أول من طبقتها في عام 1816. واستمر العمل بها حتى الحرب العالمية الأولى، وتقوم قاعدة المسكوكات الذهبية على الأسس أو الشروط التالية :

1. تعريف الوحدة النقدية بوزن معين من الذهب الخالص، بحيث تكون قيمة العملة مساوية لقيمة وزن الذهب المكون ها.
2. يجري تداول الوحدة النقدية على شكل مسكوكات ذهبية، لكن هذا لا يعني التخلي عن الأصناف الأخرى من النقود (الورقية أو الكتابية) التي تستخدم في المعاملات والتي تستند قبولها في التداول هي إمكانية تحويلها إلى مسكوكات ذهبية بدون مقابل.
3. حرية سك الذهب، أي من حق الأفراد تحويل السبائك الذهبية إلى مسكوكات ذهبية لدى دار السك بدون مقابل.
4. حرية صهر الذهب، أي من حق الأفراد تحويل المسكوكات الذهبية إلى سبائك ذهبية.
5. تمتع الذهب بوصفه المعدن الأساس لقاعدة الذهب بقوة أبراء غير محدودة.
6. حرية التعامل بالذهب بيعاً وشراءً في الأسواق.
7. حرية استيراد وتصدير الذهب من وإلى الخارج من أجل تعادل سعره في الدخل مع سعره في الخارج. ثم ثبات قيمة العملة المحلية.

وهذه الشروط أعلاه تتيح المساواة بين القيمة الاسمية القانونية التي تحددها السلطة النقدية مع القيمة السوقية التي تحددها قوى العرض والطلب، فلو افترضنا أن القيمة السوقية للاونس الواحد من الذهب ارتفعت نتيجة انخفاض إنتاج الذهب أو التصدير وأصبحت أعلى من القيمة الاسمية، فإن الأفراد سيسارعون إلى صهر ما لديهم من مسكوكات وتحويلها إلى سبائك وبيعها في السوق بسعر مرتفع والاستفادة من الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة السوقية. ولكن الاستمرار في صهر المسكوكات وبيعها في السوق بصورة سبائك فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة عرض الذهب وانخفاض قيمته السوقية كسلعة والعودة إلى حالة التعادل مع القيمة الاسمية كنقود. والعكس بالعكس في حال انخفاض قيمته السوقية عن القيمة الاسمية.

وعند قيام الحرب العالمية الأولى أخذت الكثير من المجتمعات التخلي عن هذه القاعدة بسبب توسع النشاط التجاري وارتفاع نفقات الحرب مقابل قصور كميات الذهب لمواجهة التوسع في استخدامه لذلك اضطرت معظم البلدان التخلي عن هذه القاعدة والانتقال إلى صورة السبائك الذهبية.

## 2. قاعدة السبيكة الذهبية :

لقد شهدت الدول المتحاربة خلال الحرب العالمية الأولى توسع نقدياً نتيجة تزايد أعباء النفقات الحربية، وفي نفس الوقت اختفى الذهب من التداول أما باكتنازه أو بتصديره أو باستيلاء الدولة عليه، والنتيجة كانت ظهور حالة عدم التاسب بين حجم التداول النقدي وبين حجم الاحتياطي الذهبي المستخدم كغطاء للأنواع الأخرى من النقود. مما أدى إلى هجر قاعدة المسكوكات الذهبية والأخذ بالنظام الورقي الإلزامي.

ولكن سرعان بعد ما انتهت الحرب أخذت بعض الدول تفكر في العودة إلى قاعدة الذهب. وفي مؤتمر جنوا الدولي عام 1922 اقترح أن الدول التي تمتلك احتياطيات ذهبية تسير على قاعدة السبيكة الذهبية بدلاً من المسكوكات الذهبية، أي يمنع استخدام الذهب في التداول ويقتصر استعمال الذهب كوسيلة لتسديد المدفوعات الدولية. ويعتمد سير هذه القاعدة على شروط معينة أهمها :

1. إلغاء حرية سك الذهب (المسكوكات الذهبية) لحساب الأفراد وإيقاف تداولها داخلياً.
2. أحلال السبائك الذهبية محل المسكوكات الذهبية في التداول. وبما أن السبائك الذهبية ذات وزن وسعر معينين فإنها لا تستخدم عملياً في التداول النقدي، وذلك لأنه لا يمكن للأشخاص العاديين إمكانية تحويل أوراقهم النقدية إلى سبائك لأن ذلك يتطلب مبالغ ضخمة ذات قيمة مساوية لقيمة السبيكة الذهبية وهذه المبالغ لا تتوفر بسهولة.
3. تعريف الوحدة النقدية بوزن معين من الذهب.
4. تعهد السلطة النقدية بشراء وبيع الذهب بكميات غير محدودة بالسعر المقرر رسمياً.

5. قابلية تحويل جميع أنواع النقود (الورقية والمعدنية) إلى سبائك ذهبية لدى السلطة النقدية مما يعطي لها القدرة في انجاز المعاملات وإيفاء الديون. مما ترتب على الأخذ بقاعدة السبيكة أن الذهب اخذ يتركز لدى السلطات النقدية بصورة احتياطات ذهبية يستخدم كوسيلة دفع دولية وكسلعة صناعية ولم يعد للأفراد القدرة على احتجاز كميات كبيرة من الذهب لأغراض الاكتناز والتداول النقدي الداخلي. نتيجة تحديد السبائك بسعر ووزن معين. وبذلك تهيأ للسلطة النقدية فرصة الأشراف على حركات الذهب من خلال أدارتها للاحتياطي الذهبي.

### 3. قاعدة الصرف بالذهب Gold Exchange Standard :

أقرت هذه القاعدة في مؤتمر جنوا المنعقد في ايطاليا عام 1922. وقد اقترح استخدام هذه القاعدة في الدول الفقيرة، والتي لا تملك احتياطات كافية من الذهب لإصدار العملة أو لمواجهة التوسع في النشاط الاقتصادي من خلال ربط العملة الوطنية بعملة دولة أخرى قابلة للتحويل إلى ذهب. ويتم العمل بموجب هذه القاعدة وفق الشروط التالية:

1. تعريف الوحدة النقدية بمقدار معين من الذهب.
2. وجود سوق حرة للذهب مع وجود حرية للأفراد في بيع وشراء واكتناز وتصدير واستيراد الذهب.
3. تتولى السلطة النقدية بيع وشراء الذهب بكميات غير محدودة عن طريق الحوالات.
4. إيقاف حرية سك الذهب، أي عدم تداول النقود الذهبية في الداخل.
5. اقتصر التداول النقدي الداخلي على الأوراق النقدية والمسكوكات المساعدة.
6. لا يتم تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب مباشرة في الداخل. وإنما يتم تحويلها إلى حوالات ذهبية مسحوبة على بنك في دولة تسير على قاعدة السبيكة الذهبية أو المسكوكات الذهبية.
7. يتألف احتياطي العملة الرسمي للقطر الأخذ بقاعدة الصرف بالذهب من العملات الأجنبية والودائع المصرفية لدى البنوك العاملة في قطر يسير على قاعدة المسكوكات أو السبائك الذهبية. ووفق هذه القاعدة إذا أراد شخص الحصول على الذهب، عليه أن يقدم نقوده الوطنية إلى البنك المركزي. وفي المقابل يستلم حوالات مسحوبة على موجودات القطر الأجنبية الموجودة لدى البنوك العاملة في دولة تتبع قاعدة الذهب والتي تتولى مهمة تحويل الحوالات إلى ذهب. ويتم طرح مبلغ الحوالة من الموجودات القطر الأجنبية لدى المصرف الأجنبي المسحوب عليه. وعليه يمكن القول أن الاحتياطي الأجنبي للقطر الذي يسير على قاعدة الصرف بالذهب الموجود في البنوك الدولية التي تسير على قاعدة الذهب يعتبر معادل للذهب، لأنه يمكن تحويله إلى ذهب. فالقطر يعامل هذه الموجودات الأجنبية كما لو أن الذهب في حوزته.

وينسب إلى هذه القاعدة بعض المزايا، فهي توفر للقطر كلفة سك العملة ونقل الذهب وحفظه في أماكن خاصة. إضافة إلى ذلك احتفاظ القطر بموجودات أجنبية لدى البنوك الأجنبية تتيح له إمكانية

الحصول على فوائد والأرباح. إضافة إلى ذلك تحصل الدولة على أرباح من خلال الفرق بين سعر بيع وسعر الشراء للحوالات الذهبية.

لكن يعاب على هذه القاعد هو أن القطر يربط موجوداته القابلة للتحويل إلى ذهب بمصير الاحتياطي الذهبي للقطر الأجنبي الذي يسير على قاعدة الذهب. فإذا نفذ الاحتياطي الذهبي للقطر الأجنبي وبالتالي إلغاء قاعدة الذهب فإن القطر الذي يسير على قاعدة الصرف بالذهب لا يستطيع تحويل موجوداته إلى ذهب.

### قاعدة النقود الورقية الإلزامية Fiat or Paper Money Standard :

تعد قاعدة النقود الورقية الإلزامية من أحدث القواعد النقدية، إذ تتبع هذه القاعدة مختلف بلدان العالم تقريباً وتعود الأسباب الرئيسية إلى اعتماد هذه القاعدة إلى عاملين :

**العامل الأول :** عدم كفاية الذهب وبالتالي عدم استجابة التوسع النقدي حاجات التبادل التجاري. فالسير على قاعدة الذهب لا يوفر كمية ملائمة من عرض النقد يشجع على الإنتاج والاستخدام وسد احتياجات الاقتصاد الوطني.

**العامل الثاني :** حاجة الحكومة أثناء الحروب إلى النقود لمواجهة متطلبات الأنفاق العسكري. حيث يتحكم على السلطة النقدية بالاحتفاظ برصيد ذهبي مساوي لقيمة العملة المصدرة. وهذا الرصيد الذهبي يشكل قيلاً على قدرتها في توسع عرض النقد، لذا تلجأ الحكومة إلى السير على قاعدة النقود الورقية الإلزامية لتتلافى تحويل النقود الورقية إلى ذهب.

إن الأساس الذي تقوم وتستند عليه قاعدة النقود الورقية الإلزامية يتمثل في أن النقود الورقية في المجتمع تتمتع بقوة أبراء قانونية مطلقة وهذه القوة نابعة من القانون أو التشريعات التي تصدرها السلطة النقدية، لذلك تسمى بالنقود الورقية القانونية أو الإلزامية. لأن صفة الإلزام بالتعامل بها ناشئة من القانون الذي ينظم إصدارها. ولا يحق لحاملها المطالبة بتحويلها إلى ما يساويها أو ما يعادلها من ذهب.

ولابد من الإشارة هنا على كيفية إدارة عرض النقد في ظل قاعدة النقود الورقية الإلزامية. لكن قبل التطرق إلى هذه النقطة لابد أن نعيد الأذهان إلى إدارة عرض النقد في ضوء قاعدة الذهب، حيث كانت كمية النقود المتداولة ترتبط ارتباط مباشر في حجم الاحتياطيات الذهبية، وهذه العلاقة الانقيادية بين المخزون الذهبي وبين عرض النقد قد يحرم الدولة من الحاجة إلى استغلال الموارد الاقتصادية العاطلة ورفع مستوى الإنتاج والاستخدام.

ولكن الأمر ليس كذلك في ظل قاعدة النقود الورقية الإلزامية. فلا يحدد حجم الإصدار النقدي ما متاح من الذهب وإنما ما تطلبه الحاجة الفعلية للاقتصاد القومي. فعرض النقد يزداد أو ينخفض تبعاً للارتفاع أو الانخفاض في مستوى الفعاليات الاقتصادية. فإذا حصل أن زاد حجم النشاط في القطاعات الاقتصادية وزادت حاجة المنتجين للنقود لمواجهة متطلبات الزيادة في الإنتاج، فإن ذلك يستلزم زيادة

النقد لتلبية متطلبات التوسع الاقتصادي من أجور و ثمن الموارد الأولية والفوائد وغيرها. وأن لم يكن الرصيد الذهبي يكفي لتبرير هذا التوسع النقدي والعكس بالعكس.

كما على الدولة أن لا تزيد من حجم الإصدار النقدي مما يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود وتدهور قوتها الشرائية وتعرض الاقتصاد الوطني لازمات نقدية خطيرة، لذا على السلطة النقدية أن توفر قدر متوازن بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية وفي حالة اختلاف أحد التدفقات عن الثاني سواء في الزيادة أو النقصان فيكون من واجب السلطة النقدية التدخل لتلافي الاختلافات في الاقتصاد الوطني.

تختلف النقود الورقية الإلزامية عن النقود المعدنية (ذهبية أو فضية) عن عدة أوجه :

1. لا توجد للنقود الورقية قيمة ذاتية بوصفها سلعة. أما النقود الذهبية فأن لها قيمة ذاتية، نابغة من قيمة المعدن المصنوعة منه.
2. تستمد النقود الورقية قيمتها التبادلية بقوة القانون، وقيمتها التبادلية هي الأساس في قيمتها الاستعمالية. بينما تركز القيمة التبادلية للنقود الذهبية على قيمتها الذاتية، وان قيمتها التبادلية مشتقة من قيمتها الاستعمالية.
3. أن نفقة إنتاج النقود الورقية الإلزامية زهيدة ولا تكاد تذكر عند مقارنتها بنفقة إنتاج النقود الذهبية.

## (الفصل الثالث)

## النقود والسيولة والثروة

## (المبحث الأول)

## النقود والسيولة

السيولة : تعني قدرة الأصل أو الموجود في التحول إلى نقد سائل بسرعة وسهولة وبكلفة منخفضة. وتعتبر النقود القانونية والكتابية أعلى درجات السيولة، أو أن سيولتها مطلقة وكاملة ومن ثم قابلة للاستعمال في أي لحظة في الحاضر والمستقبل وبدون أي كلفة. لذلك يرغب الأفراد الاحتفاظ بالنقود من بين العديد من الموجودات السائلة المؤلفة لثروتهم في حين تعتبر الموجودات الأخرى ذات سيولة نسبية. فمثلاً الودائع الثابتة والسندات الحكومية لا يمكن أنفاقها بشكل مباشر إلا إذا تم تحويلها إلى نقود أو ودائع جارية، ولأن عملية تحويلها تحتاج إلى وقت وجهد معينين، لذا فإنها لا تعتبر وسائل دفع. وبالتالي فإن سيولتها أقل من النقود.

أما بنسبة للمعايير التي يستند إليها الاقتصاديين في الوقت الحاضر لتحديد درجة سيولة الموجودات فتكون نوعين :

**الأول :** يتمثل بكلفة المعاملات أو كلفة التحويل Transactions Cost ويقصد بذلك النفقات التي تترتب على تحويل الموجودات التي لا تتمتع بصفة السيولة التامة إلى نقد. ومن هذه النفقات أجور الوساطة المالية، وتكاليف العمليات المصرفية، نفقات الاتصال والنقل والرسوم المفروضة على مبيعات الموجودات المالية بالإضافة إلى الوقت والجهد اللازمين لتحويل الأصول. فكلما كانت كلف التحويل منخفضة كلما زادت سيولته وهذا يجعله أكثر قرباً من النقود والعكس بالعكس.

وعلى الرغم من كلفة التحويل تسري على كافة الموجودات المالية إلا أنها تختلف من موجود لآخر. فمثلاً ودائع التوفير يتم تحويلها إلى نقد بعد الحضور إلى البنك. أما الودائع الثابتة فيتم تحويلها إلى نقد بعد تقديم أشعار مسبق بالسحب وانقضاء مدة الوديعة. وبخلاف ذلك فإن البنك سيمتنع عن دفع الفوائد المترتبة عليها. لذلك تكون سيولة ودائع التوفير أكبر من سيولة ودائع الثابتة. كذلك الحوالات الخزينة والأوراق التجارية فإنها تكلف بعض النفقات المتمثلة بسعر الخصم إذا ما قدمت قبل مدة استحقاقها.

**الثاني :** ويمثل الخسائر المحتمل تحملها عند تحويل الموجودات إلى نقد. وتتشا هذه الخسائر عن التغيرات التي تطرأ على القيمة الاسمية للموجودات (مثل السندات) خلال الفترة الفاصلة بين لحظة شرائها وبيعها. فمن المحتمل قد تنخفض القيمة السوقية عن القيمة الاسمية للموجودات. فكلما زادت هذه المخاطر كلما انخفضت سيولة الموجود. في حين ينعدم هذه الخطر بالنسبة للنقود.

- وعليه يمكن تقسيم الموجودات المتاحة داخل الاقتصاد إلى ثلاثة أقسام تبعاً لدرجة سيولتها :
1. **السيولة من الدرجة الأولى** : وتضم الموجودات التي تتمتع بأقصى درجات السيولة. وأشكالها العملة (الأوراق النقدية والمسكوكات) والودائع الجارية لدى البنوك التجارية وودائع التوفير البريدية التي يمكن سحبها بواسطة الشيكات. وتحتل هذه الموجودات قمة السيولة بسبب الخصائص التي تتمتع بها، وهذه الخصائص هي :
    - المقبولة ، أي أنها مقبولة من قبل كافة أفراد المجتمع وفي جميع الظروف.
    - الشمولية ، أي قابليتها على أنجاز جميع الالتزامات وتسديد الديون.
    - الفورية ، أي قدرتها على التسديد و أنجاز المدفوعات بدون تأخير.
  2. **السيولة من الدرجة الثانية** : وتشمل الموجودات المالية القريبة من النقود من حيث قدرتها على التحول السريع إلى نقد وبكلفة مالية منخفضة. وأنواعها هي ودائع التوفير والودائع الثابتة وودائع الادخار لدى صناديق الادخار والأوراق التجارية.
  3. **السيولة من الدرجة الثالثة** : وهي الموجودات التي تكون سيولتها أقل من الموجودات السابقة، فأنها تتمتع بقابلية أقل على التحول إلى نقد. وأهم أنواعها السندات الحكومية وخاصة طويلة الأجل، والعقارات . وعليه نستنتج مما تقدم أن جميع الموجودات المالية والحقيقية يمكن تحويلها إلى نقود ولكن هذه القابلية ليست بمستوى واحد.

## (المبحث الثاني)

## النقود والثروة

## Money and Wealth

يقصد بالثروة في التحليل النقدي قيمة مجموع الموجودات المالية والحقيقية المملوكة من قبل فرد أو مشروع في لحظة زمنية معينة. وتقسم ثروة الأفراد إلى قسمين :

**1. الثروة المادية أو الحقيقية (غير المالية) Real Wealth**

وتشمل على الأموال المادية أو السلع المادية كافة التي تمكن صاحبها من الحصول على شيء نافع. أي تكون قابلة لإشباع الحاجات البشرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة شريطة أن تكون قابلة للانتقال من شخص لأخر، ومحدودة في كميتها ولها قيمة مبادلة أي تكون محلاً للبيع والشراء. وهذه الأموال تشمل :

- سلع الاستهلاك ، أي السلع التي تشبع الحاجات البشرية بصورة مباشرة كالملابس والوقود.
- سلع الإنتاج ، وهي أموال لا تستخدم في إشباع حاجة الإنسان بشكل مباشر، بل تستخدم لإنتاج سلع أخرى كالأرض والمصانع والمواد الأولية.

**2. الثروة المالية أو السائلة Financial or Liquid Wealth**

وتتألف من مجموعة من الأصول والأوراق النقدية والمسكوكات والودائع المصرفية والأوراق التجارية والأسهم والسندات وبوليصات التأمين. وتولف هذه الأصول بمجموعها الموجودات المالية وهي حقوق لمالكيها على جهة أخرى. فالعملة في التداول تمثل حقاً لمالكها على جهة إصدارها (البنك المركزي)، فهي مقبولة من قبل جميع أفراد المجتمع كوسائل مبادلة. وكذلك الودائع المصرفية لدى البنوك التي تولف حقوق للأفراد والمشروعات على البنوك التجارية وبقية المؤسسات المالية الوسيطة.

أما الأسهم فأنها تمثل حقوق ملكية في مشروع ما على شكل شركة مساهمة، وتمنح صاحبها حق التمتع بربح هذه الشركة مع تحمل الخسارة. وهي على نوعين. النوع الأول، ويسمى بالأسهم العادية common stocks وتنشأ عند تأسيس شركة مساهمة حيث يجري تقسيم رأسمالها إلى أسهم متساوية في القيمة ثم تسويقها في السوق. ويحصل كل حامل سهم على حصة من العوائد المتحققة بنسبة مساهمة في رأس المال الشركة. كما توزع الأرباح السنوية على حاملي الأسهم العادية على شكل حصص بعد توزيعها على حاملي السندات والأسهم الممتازة. وذلك حسب الأولوية، ويعطي السهم العادي لحامله الحق في المشاركة في انتخاب مجلس إدارة الشركة مع إمكانية اعتماد الانتخاب الغيابي للشخص الناخب عن طريق التفويض. أما النوع الثاني ويسمى بالأسهم الممتازة preferred stocks ويختلف السهم الممتاز عن السهم العادي في أن مالكه ليس له حق المشاركة في الانتخاب والإدارة. ويحصل حامل السهم الممتاز على حصته من العوائد قبل حامل السهم العادي ولكن بعد حاملي السندات كما يحصل حامل السهم الممتاز على حصته من الموجودات في حال تصفية الشركة كما يمكن نقل ملكيته من شخص لأخر.

أما السندات فهي أوراق مالية تثبت حقوق حامليها (الدائنين) على جهة إصدارها (المدينين) سواء كانوا حكومة أو مشاريع خاصة. حيث يتم إصدارها وبيعها على الجمهور بقصد الاقتراض لتمويل العمليات الإنتاجية. وتتعد جهة إصدارها بدفع فوائد عليها في أوقات محددة قد تكون سنوية أو نصف سنوية وتدفع هذه الفوائد كنسبة مئوية من قيمتها الاسمية. ويتمتع حاملها بحرية التصرف بها فهي قابلة للتداول، أي يمكن بيعها وتحصيل قيمتها في أي وقت ويجري بيعها في السوق الثانوية تميز عن السوق الأولية التي يجري فيها إصدار السندات.

كما أن هناك الأوراق التجارية كالكمبيالات (أو السفتجة) كأداة من أدوات الائتمان. وهي أمر يحرره الساحب على المسحوب عليه يأمر دفع مبلغ معين في تاريخ معين لمصلحة شخص آخر.

س/ عدد مع التوضيح الخصائص التي تميز الموجودات المالية عن الموجودات الحقيقية أو المادية.

1. أن الموجودات المالية تغل عائداً نقدياً، في حين الموجودات الحقيقية تعطي سيلاً من الخدمات المادية.
2. أن شكل الموجودات الحقيقية له صلة وثيقة بقيمتها، فقيمة المباني والعدد الإنتاجية تعتمد بشكل قاطع على حالتها المادية. وهذا ما لا نجده في الموجودات المالية فمثلاً السندات تتشابه في شكلها المادي مهما كانت قيمتها مليون دينار أو مليار دينار.
3. أن تكاليف نقل ملكية الموجودات المادية تشكل نسبة من قيمتها، بينما هذه الكلفة تتخفف بدرجة كبيرة في الموجودات المالية.
4. تتعرض الموجودات الحقيقية إلى الاندثار بسبب التقادم، مما يؤثر سلباً على قيمتها، وهذا الاندثار ليس له وجود في الموجودات المالية.
5. تحتل الموجودات المالية درجة أعلى في سلم السيولة من الموجودات الحقيقية. الأمر الذي يجعلها بدائل قريبة من النقود.
6. تهبط قيمة الموجودات الحقيقية في نهاية عمرها (باستثناء الأراضي). في حين تصل قيمة الموجودات المالية حدّها الأقصى وقت استحقاقها.
7. أن الموجودات الحقيقية تنشأ عن طريق العملية الإنتاجية، بينما الموجودات المالية تخلق عندما الأفراد والمؤسسات يتولون إصدار وبيع الالتزامات.

## (الفصل الرابع)

## عرض النقد والعوامل المؤثرة فيه

يقصد بعرض النقد هو كمية النقود المتداولة + الودائع المصرفية بأنواعها في مجتمع ما، خلال فترة زمنية معينة. ويقصد بالنقود المتداولة هنا كافة أشكال النقود التي بحوزة الأفراد والمؤسسات والتي تختلف أشكالها على مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية، ومن هنا ظهرت عدة مفاهيم لعرض النقد وأشهر تلك المفاهيم سنتناولها في المباحث التالية :

## المبحث الأول : عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) :

يقصد بالتعريف الضيق لعرض النقد مجموع وسائل الدفع المتداولة في قطر ما خلال فترة زمنية معينة. ونقصد بوسائل الدفع الفورية هي كل من النقود الورقية والنقود المساعدة مضافاً إليها الودائع الجارية للقطاع الخاص لدى البنوك التجارية. ويعبر عادة عن هذه المكونات برمز M1 . فالعناصر التي تدخل ضمن عرض النقد هي التي تتمتع بالسيولة التامة، والمهيئة للإنفاق على السلع والخدمات. أي من ناحية أخرى يعبر عن عرض النقد مجموع الأرصدة النقدية التي هي في حوزة الوحدات الاقتصادية غير المصرفية. أي التي تتداول خارج الجهاز المصرفي، بمعنى أن ما تحتفظ به المؤسسات المالية (البنك المركزي والمصارف التجارية) من عملة داخل خزائنها وما تودعه البنوك التجارية لدى البنك المركزي لا يدخل ضمن عرض النقد. لأنها تعتبر احتياطات نقدية تلجأ إليها المصارف لمواجهة سحبات الأفراد اليومية. أي أن :

النقد المصدر - النقد لدى المصارف = صافي العملة في التداول + الودائع الجارية لدى البنوك = عرض النقد بالمعنى الضيق.

عرض النقد بالمعنى الضيق = صافي العملة في التداول + الودائع الجارية لدى البنوك .  
ومن المفيد أن نبين الاختلافات بين عرض النقد بمعناه الضيق وبين الأساس النقدي (أو القاعدة النقدية) الذي يرمز له بالرمز (M0). والذي يضم مجموع العملة في التداول زائداً وداًئع البنوك لدى البنك المركزي. وهذه الودائع تمثل احتياطات نقدية للبنوك لدى البنك المركزي البعض منها مفروض بحكم القانون. والنقطة الأساس هنا، هي أن الأساس النقدي تلعب دور مؤثر في حجم الودائع الجديدة التي تخلقها البنوك التجارية، وبالتالي على عرض النقد. فأن أي توسع في الأساس النقدي سيمكن المصارف من التوسع في منح القروض (خلق وداًئع جديدة) وبالتالي توسع في عرض النقد. لهذا السبب تستطيع السلطة النقدية التحكم في عرض النقد من خلال مراقبتها للأساس النقدي، لان من خلال التحكم بالأساس النقدي سيتم التحكم بقدرة المصارف في خلق الودائع ومن ثم عرض النقد.

**المبحث الثاني : عرض النقد بالمعنى الواسع (M2)**

ويعرف عادة بمصطلح السيولة المحلية او الداخلية، ويرمز له بالرمز (M2) في الاحصاءات النقدية الدولية. وهو مفهوم أوسع نسبياً من المفهوم الاول. فهو يتكون من أجمالي وسائل الدفع (M1) مضافاً إليها الودائع الزمنية (الاجلة) وودائع الادخار او التوفير الخاصة لدى البنوك التجارية. أي أن :

$$\text{عرض النقد } M2 = M1 + \text{الودائع الزمنية وودائع الادخار لدى البنوك التجارية.}$$

أسباب التوسع في عرض النقد :

1. يرى الاقتصاديين النقديين أمثال فريدمان أن المفهوم الضيق لعرض النقد لا يعبر بصدق عن الكميات النقدية المتاحة داخل الاقتصاد، وأن المفهوم الأوسع يضع أطراً مناسباً للحجم الكلي للنقود فيه. وحجتهم في ذلك هو تطور القطاع المالي في الدول المتقدمة قد وفر طائفة متنوعة من الموجودات المالية التي يمكن تحويلها إلى نقد بسهولة وسرعة. وهذه الموجودات قريبة من النقود بحيث تستطيع أن تحل محل النقود كمخزن للقيمة ويمكن استخدامها كقوة شرائية.
2. إن الموجودات المالية كودائع الآجلة والادخار تدر عائد بصورة فائدة. مما يتيح للأفراد فرصة التحرر من تراكم الثروة بشكل أرصدة نقدية لا تدر أي عائد والاتجاه نحو الاحتفاظ بجزء من ثروتهم بشكل أصول مالية ذات قدرة استبدالية عالية بالنقود.

**المبحث الثالث : المفهوم الأوسع لعرض النقد (M3)**

ينصرف هذا المفهوم إلى تحديد عرض النقد بالمعنى الواسع (أي السيولة المحلية M2) مضافاً إليها الادخارات المودعة خارج البنوك التجارية (أي لدى مؤسسات الادخار كبنوك الادخار المشتركة وصناديق الادخار وجمعيات الإقراض والادخار).

وقد كان من أنصار هذا التعريف Shaw and Guarly حيث أضافوا المؤسسات المالية وصناديق الادخار كمؤسسات خالقة للنقد، والحجة في ذلك هو تطور النظام المالي في الاقتصاديات الصناعية وما تمخض عنه من زيادة عدد المؤسسات المالية الوسيطة وتعدد أشكالها، قد هيئة مناخاً ملائماً لإنتاج وتسويق أشكال جديدة للسيولة. وهذه الأشكال للسيولة أخذت طريقها إلى ثروات الأفراد بسبب العائد الذي تدره مع سهولة تحويلها إلى وسائل دفع في اقصر وقت ممكن وبأقل خسارة ممكنة. وعليه لم تعد المؤسسات المالية الوسيطة النقدية (البنوك التجارية) هي الوحيدة القادرة على خلق السيولة. إذ توجد إلى جانبها مجموعة من المؤسسات المالية الوسيطة غير المصرفية التي تعرض على الجمهور أصناف من الموجودات المالية التي تتمتع بصفة السيولة.

## المبحث الرابع : السيولة العامة للاقتصاد

يقصد بالسيولة العامة للاقتصاد، بأنها عرض النقد بالمعنى الأوسع زائداً ببقية الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير المصرفية كالأوراق المالية العامة وسندات القروض التي تصدرها الحكومة أو المشروعات الخاصة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والودائع الحكومية وسندات الادخار والأوراق التجارية.

وتتميز الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل (حوالات الخزينة) بسيولتها العالية وسهولة بيعها عند الحاجة مع محدودية تعرضها لتقلبات في أسعارها. أما السندات الحكومية طويلة الأجل التي تستحق في فترة أكثر من سنة فمن الممكن استرداد مبالغها بسهولة عند استحقاقها، ونظراً لطول مدة استحقاقها فأنها أقل سيولة من الحوالات الخزينة إلا أنها أكثر ربحية منها.

وقد أدى هذا التنوع في الموجدات التحول من شكل مالي إلى آخر، وتوزيع الثروة بين عدد أكبر من الأصول. وتلعب أسعار السندات ومعدلات الفائدة دوراً بارزاً في عملية التحويل، كلما انخفضت أسعار الفائدة وارتفعت أسعار السندات كلما اندفع الأفراد نحو تفضيل النقود على الموجدات المالية الأخرى، أي التحويل من السندات إلى الأرصدة النقدية السائلة والعكس بالعكس.

وهذا التحول في أشكال الموجدات له نتائج اقتصادية هامة، حيث الابتعاد عن الموجدات المالية والاحتفاظ بالثروة على أرصدة نقدية سائلة سيؤثر على حجم الأنفاق والدخل النقدي، حيث أن دخول الأرصدة النقدية فجأة إلى دائرة التداول لتمويل النفقات سيكون لها آثار تضخمية سريعة على الاقتصاد.

## (الفصل الخامس)

## سرعة تداول النقود

## The Velocity of Money

المبحث الأول : مفهوم سرعة تداول النقود وعلاقته بالأنفاق النقدي .

يقصد بسرعة تداول النقود بأنها متوسط عدد المرات الذي تنتقل فيه وحدة النقد من يد لأخرى كوسيط للتبادل خلال فترة زمنية معينة هي عادة سنة. ومن هذا المفهوم نستطيع أن نتعرف فيما إذا كانت نفس الوحدة النقدية تستخدم لمرة واحدة أو لمرات عديدة خلال السنة.

وعادة تتحرك النقود عبر الزمن نتيجة استخدامها بشكل دائم في المبادلات، فالدينار المنفق من قبل المستهلك لشراء سلعة يمكن أن يعود إلى مجرى الأنفاق عندما يستخدمه البائع (المنتج) في العملية الإنتاجية لشراء خدمات عوامل الإنتاج، وهكذا يمكن استخدام الدينار مرات عديدة في العمليات الاقتصادية نتيجة انتقاله من شخص لآخر.

وأحياناً تنتقل الوحدة النقدية عدة مرات خلال السنة بين المستهلكين والمنتجين بحيث تشبه من حيث الأثر زيادة كمية النقود في التداول. فقد يحصل وان لا تتوفر داخل الاقتصاد كمية كافية من النقود خلال السنة. ومع ذلك يتم انجاز جميع المعاملات الاقتصادية خلال نفس السنة. والسبب في ذلك هو أن الوحدة النقدية تنتقل لمرات عديدة خلال السنة. ومعنى ذلك أن تمويل الزيادة في حجم المعاملات الاقتصادية أو الناتج القومي من خلال :

- زيادة كمية النقود مع استقرار سرعة التداول النقدي.

- زيادة سرعة تداول النقود مع ثبات كمية النقود المتداولة.

- زيادة كمية النقود وسرعة التداول النقدي معاً.

وما دامت سرعة تداول النقود تمارس نفس التأثير الذي تمارسه كمية النقود، يصبح بالإمكان

أحلال الأولى محل الثانية لإتمام نفس المقدار من المعاملات الاقتصادية.

وفي هذا الصدد ينبغي أن نميز بين كمية النقود في لحظة زمنية وبين الأنفاق النقدي خلال فترة

من الزمن. فكمية النقود هو متغير رصيدي (خزين) قابل للقياس في لحظة زمنية. أما الأنفاق النقدي فيعتبر متغير تدفقي يتم في فترة من الزمن.

وأن سرعة تداول النقود تعبر عن معدل الأنفاق، وأن الأنفاق المتكرر للوحدة النقدية من شأنه أن

يضاعف كمية النقود الموجودة أصلاً في التداول. فكلما ينخفض معدل أنفاق الوحدة النقدية كلما انخفضت

سرعة تداول النقود، أي عندما يقرر الأفراد احتجاز جزء من الدخل النقدي عن الأنفاق بسبب الاكتناز أو

الاحتفاظ بالقوة الشرائية على شكل أرصدة نقدية.

وبالعكس تزداد سرعة التداول النقدي عندما يسرع الأفراد في أنفاق الأرصدة النقدية التي تم الاحتفاظ بها في فترات سابقة.  
وعليه فإن زيادة سرعة تداول النقود تعتبر مؤشراً نقدياً لزيادة الأنفاق النقدي. وهو ما يدل على انخفاض الطلب على النقود. فسرعة تداول النقود هي معكوس الطلب النقدي.

### المبحث الثاني : قياس سرعة تداول النقود

يمكن التمييز بين نوعين من سرعة التداول النقدي.

#### أ - سرعة دوران المعاملات أو سرعة الدوران التبادلية للنقود Transactions Velocity

يقصد بالمعاملات مجموع السلع النهائية الاستهلاكية والإنتاجية والمنتجات الوسيطة والموجودات المالية التي تباع وتشتري خلال السنة. ويحتاج لحساب المعاملات أن نأخذ بالاعتبار كل مرة تباع وتشتري فيها السلع والأصول المالية خلال السنة. لذلك تمثل سرعة الدوران التبادلية للنقود متوسط عدد المرات التي تستخدم فيها كل وحدة من الوحدات النقدية في المعاملات أي في عملية البيع والشراء للسلع والأوراق المالية في السنة. ويتم قياس سرعة المعاملات وفق الطريقة الآتية:

$$V_t = \frac{T}{M}$$

حيث أن :

$V_t$  : تساوي سرعة المعاملات.

$T$  : حجم المعاملات.

$M$  : كمية النقد في التداول.

#### ب - سرعة الدوران الدخلية أو سرعة دوران الدخل النقدي Income Velocity

ترتبط سرعة دوران الدخل بالإنتاج النهائي من سلع وخدمات فقط (الدخل القومي أو الناتج القومي). أي أنها لا تأخذ جميع المعاملات المتصلة بالسلع النهائية والسلع الوسيطة والأوراق المالية. وتعرف بأنها متوسط عدد المرات التي تدخل فيها الوحدة النقدية (دخل الفرد) لتعود مرة أخرى إلى مجرى الأنفاق على السلع والخدمات خلال السنة. فعندما يشجع رجال الأعمال إلى تحقيق الإنتاج فإنهم يؤجرون خدمات عوامل الإنتاج. ويدفعون نظير هذه الخدمات الإنتاجية كأجور للعمال وفوائد لرأس المال وإيجار للأرض وأرباح للمنظم. وحين تستلم هذه العوامل عوائدها تعود لتنفقها في شراء السلع والخدمات. وما قدمته هذه العوامل داخل أسواق السلع والخدمات يمثل دخلاً جديداً لمن يحصل عليه. وهكذا فإن عدد المرات التي تنفق فيها الوحدة النقدية بوصفها دخلاً نقدياً على السلع والخدمات المؤلفة

للدخل القومي خلال السنة هي التي تكون سرعة دوران الدخل. فهي تقيس معدل انفاق الدخل وتقاس سرعة الدوران الداخلية للنقود وفق الصيغة التالية :

$$Vy = \frac{Y}{M}$$

حيث أن :

$Vy$  : سرعة دوران الدخل.

$y$  : تمثل الدخل القومي أو الناتج القومي.

$M$  : تمثل كمية النقود في التداول.

فإذا كان حجم الدخل القومي مثلاً (10) ملايين وكانت كمية النقود في التداول في تلك السنة (2) مليون دينار فإن سرعة دوران الدخل تكون  $5 = \frac{10}{2}$  ومعنى ذلك أن الدينار الواحد ينتقل من يد لأخرى (5) مرات خلال السنة.

## المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في سرعة تداول النقود

## 1. الدورات الاقتصادية :

إن سرعة التداول النقدي تزداد في أوقات الانتعاش الاقتصادي، حيث يبلغ الإنتاج والاستخدام مستويات عالية تميل سرعة التداول إلى الارتفاع. وسبب ذلك لان حجم الأرباح والأسعار والأنفاق يزداد مما يؤدي إلى انخفاض حجم الأرصدة النقدية التي ترغب الوحدات الاقتصادية الاحتفاظ بها بشكل عاطل. وبالعكس تميل سرعة التداول النقود إلى الانخفاض في فترات الركود والكساد الاقتصادي. لان هذه الفترات تتسم بزيادة الطلب على النقود أو تفضيل السيولة بسبب التوقعات التشاؤمية لرجال الأعمال حول الأسعار وحجم الأرباح والطلب على السلع والخدمات.

## 2. تغيرات سعر الفائدة :

تمارس أسعار الفائدة تأثيراً ملحوظاً على سرعة تداول النقود. ففي أوقات ارتفاع معدل الفائدة على الموجودات المالية كودائع الزمنية وودائع التوفير والسندات، يميل الأفراد إلى تقليص أرصدهم النقدية مما يزيد من سرعة تداول النقود. فما دام الطلب على النقود يتماشى عكساً مع سعر الفائدة. ويحصل العكس عندما تنخفض معدلات الفائدة على الموجودات المالية خاصة في أوقات الركود الاقتصادي حيث يزداد تفضيل الأفراد للسيولة النقدية بسبب انخفاض العوض المدفوع للتخلي عنها (الفائدة) مما تنخفض سرعة تداول النقود.

## 3. عادات الادخار والأنفاق :

إن الأفراد يوزعون دخلهم بين الاستهلاك والادخار، فإذا تم تفضيل الاستهلاك على الادخار، أي قوى حافظ الفرد أنفاق الجزء الأكبر من دخله على الاستهلاك فان هذا يقود إلى انخفاض الطلب على الأرصدة النقدية وبالتالي تميل سرعة التداول النقدي إلى الارتفاع. لان زيادة الاستهلاك هو زيادة الأنفاق وتدقق الدخل النقدي لمرات عديدة. وبالعكس إذا كان الفرد يميل إلى الادخار، فإنه سيحجب جزء من دخله عن الأنفاق وبالتالي سيزيد من احتفاظه بالنقود ويقلل من سرعة التداول.

## 4. التوقعات بالنسبة إلى أسعار السلع والخدمات :

إذا توقع الأفراد أن مستوى الأسعار سيرتفع فأنهم سيسارعون في التخلص منها بأسرع وقت بسبب انخفاض قيمتها (قوتها الشرائية) عن طريق شراء السلع فترتفع سرعة تداول النقود. وبالعكس إذا توقعوا انخفاض في مستوى الأسعار فأنهم سيقبلون أنفاق أرصدهم النقدية بسبب ارتفاع قيمة النقود. مما يزيد من الطلب على النقود (تفضيل السيولة) وانخفاض سرعة تداول النقود.

## 5. درجة انتظام استلام الدخل :

إن سرعة تداول النقود تعتمد على انتظام استلام الدخل، فالفرد الذي يستلم دخله بشكل منتظم (أسبوعياً أو شهرياً) سيوزع أنفاقه على مدى الأسبوع أو شهر وبالتالي سيقبل متوسط ما يحتفظ به من

أرصدة نقدية، ومن ثم سترتفع سرعة تداول النقود. وبالعكس إذا كان استلام الدخل غير منتظم فأن الفرد سيحتاج إلى ميزانية لتنظيم أنفاقه وبالتالي سيحفظ بأرصدة نقدية أكبر من الفرد الذي يكون دخله منتظم مما يؤدي إلى انخفاض سرعة تداول النقود.

#### 6. مدة استلام الدخل :

كلما قصرت المدة الزمنية الفاصلة بين فترتي استلام الدخل، كلما زادت سرعة تداول النقود. والسبب أن الفرد سيزيد من نفقاته معتمداً على إيراداته النقدية المتكررة على فترات قصيرة. وبالتالي ستقل الأرصدة النقدية المحتفظ بها ومن ثم سترتداد سرعة تداول النقود. وبالعكس كلما اتسعت المدة التي يتم فيها استلام الدخل، كلما احتاج الفرد إلى أرصدة نقدية أكبر لتمويل نفقاته النقدية لمدة طويلة، وبالتالي ستتخفف سرعة تداول النقود.

#### 7. التزامن بين استلام الدخل وأنفاقه :

إن سلوك الأفراد إزاء أنفاقهم للدخل النقدي المستلم يؤثر على سرعة تداول النقود. فإذا كان الأفراد يسرعون في أنفاق دخولهم برمتها حال استلامها دون تأخير. فأن سرعة التداول سترتفع. وبالعكس إذا تم أنفاق الدخل على فترة أوسع، فأن الأفراد سيحتفظون بأرصدة نقدية وستتخفف سرعة التداول.

#### 8. التوقعات إزاء الدخل المستقبلية :

تخضع سرعة التداول في ارتفاعها أو وانخفاضها إلى ما يتوقعه الأفراد من توسع أو انخفاض لدخولهم النقدية في المستقبل. فإذا توقع الأفراد أو كانوا على جانب من اليقين بالمعرفة بأن دخولهم النقدية مستمرة في المستقبل، فأنهم لا يحتفظون بأرصدة نقدية مما يزيد من سرعة تداول النقود. أما إذا ساد عدم التأكد حول دخولهم المقبلة فأن هذا سيزيد من أرصدهم النقدية وتقل سرعة تداول النقود.

#### 9. درجة تطور النظام المالي :

تتماشى درجة تقدم النظام المالي طردياً مع سرعة تداول النقود. فزيادة قدرة المؤسسات المالية الوسيطة على جمع الادخارات وإعادة وضعها تحت تصرف رجال الأعمال لتمويل العمليات الاستثمارية بشروط ملائمة مع سرعة تمويل الموجودات المالية إلى نقود بسهولة سيؤدي إلى انخفاض احتفاظ الأفراد بأرصدة النقدية وترتفع سرعة تداول النقود والعكس بالعكس.

#### 10. أساليب بيع السلع داخل الاقتصاد :

إذا كان أسلوب البيع يسمح للأفراد اقتناء السلع بالإقساط فأن ذلك سيعمل على تقليص الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها وبالتالي تنشيط تدفق الدخل وزيادة سرعة تداول النقود. أما إذا كان البيع عن طريق الدفع نقداً فأنهم سيضطرون بالاحتفاظ بالأرصدة النقدية لمواجهة مشترياتهم المستقبلية مما يؤدي إلى انخفاض سرعة تداول النقود.

**11. درجة توفير وتنوع الموجودات المالية السائلة غير النقدية :**

يقصد بالموجدات هي الودائع الثابتة و ودائع التوفير وسندات الادخار والأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل. التي تتميز بسيولة عالية مع إمكانية تحويلها إلى نقود بسهولة مع العائد الذي تدره. وعليه فإن هذه الموجودات تعد بدائل قريبة للنقود، فكلما تنوعت هذه الموجودات كلما قل الطلب على النقود وزادت سرعة التداول. وبالعكس كلما قلت هذه الموجودات انخفضت سرعة التداول بسبب غياب التنافس بين النقود والموجودات المالية.

## (الفصل السادس)

## النقود الإلكترونية : Electronic Money

فقد عرفت للنقود أشكال كثيرة تبعاً لمراحل تطور المجتمعات البشرية سواء كان من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، فقد مرت البشرية بأطوار كثيرة حتى عرفت النقود بشكلها الحالي، ومع هذا فإن تطور النقود لم يقف عند هذا الحد، فلقد ساعد التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات وانتشار استخدام الحاسوب والانترنت (Internet) وتطور الصناعة المصرفية، وظهور التجارة الإلكترونية في الحياة الاقتصادية، على ظهور شكل جديد من النقود أطلق الاقتصاديين عليها مسمى النقود الإلكترونية.

## مفهوم النقود الإلكترونية : Concept of e-money

يقصد بالنقود الإلكترونية على أنها مجموعة التواقيع والبروتوكولات الرقمية (Digitals Signs) التي تتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعلياً محل تبادل العملات التقليدية، وهذا يعني أن النقود الإلكترونية أو الرقمية هي المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية.

## أشكال النقود الإلكترونية : Types of e-money

## 1. البطاقات البلاستيكية : Plastic money

تعتبر البطاقة الائتمانية (credit cards) أكثر الأنواع شيوعاً واستخداماً لهذا النوع من النقود الإلكترونية، ويستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو تسديد قيمة ما يحصل عليه من سلع وخدمات سواء كان ذلك من خلال شبكة الانترنت أو الشراء من المتاجر التي تقبل هذا النوع من البطاقات من خلال وضعها في جهاز قارئ البطاقة دون الحاجة إلى حمل مبالغ كبيرة قد تتعرض لمخاطر السرقة أو الضياع أو التلف.

وتعمل هذه البطاقات من خلال شريحة إلكترونية (chip) أو شريحة مغناطيسية يحتوي كافة المعلومات الضرورية للعميل وحسابه اللازمة لإتمام عملية البيع. وتماشياً مع التطور الإلكتروني ظهرت نوع آخر من البطاقات البلاستيكية بهدف حماية المتعاملين بها وهي البطاقة الذكية (smart card) والتي تتيح لحاملها إمكانية تعبئة رصيدها إلكترونياً، وتتفوق على بطاقات الشريط المغناطيسي بقدرتها التخزينية العالية ونسبة الخطأ المتدنية فيها. وأن آلية عمل جميع هذه البطاقات تتطلب الجهة المصدرة لها (كشركة المصدرة) أو المصارف وكلاء ومتعامل بها والجهة التي تقبل بهذه البطاقة كالتاجر مثلاً. ويستطيع حاملها بمجرد أبراها للمحلات التجارية تتم عملية البيع بعد تأكد من سلامة البطاقة أو رصيدها فيتم خصم المبلغ المطلوب من رصيد العميل لصالح الجهة الأخرى كالتاجر مثلاً. ومن أشهر الشركات التي تصدر البطاقات البلاستيكية هي (Visa) و (Master Card).

**2. النقد الرقمي E-cash :**

يقصد بالنقد الرقمي، الأنظمة البرمجية المخصصة لدفع النقود عبر الانترنت ويتطلب استخدام النقد الرقمي ثلاثة أطراف لضمان كفاءته وسلامة التعامل به وهذه الأطراف هي العميل (customer) والمتجر (store) والمصرف الذي يعمل إلكترونياً عبر الانترنت (Bank – online). والى جانب ذلك لابد من أن يتوفر لدى كل طرف من هذه الأطراف برنامج النقود الإلكترونية نفسه (programs) ومنفذ لشبكة الانترنت. وبعد تحقيق الشروط أعلاه يمكن استخدام النقود الإلكترونية في أتمام عمليات البيع والشراء والدفع عبر الانترنت وذلك من خلال إرسال هذه النقود على شكل مرفق (Attachment) في رسالة بريد إلكتروني.

**3. التحويلات المالية الإلكترونية Electronic Funds Transfer :**

يقصد بنظام التحويلات الإلكترونية هو عملية منح الصلاحية (Permission) لمصرف ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة أو المدينة إلكترونياً من حساب مصرفي إلى حساب مصرف آخر. وأغلب الأحيان يكون هذا النظام مرتبطاً بنظام مدفوعات إلكتروني لدى البنك المركزي، حيث يقوم البنك المركزي بعملية المقاصة إلكترونياً الدائنة والمدينة للمصارف. ويساعد هذا النظام عملاء المصرف على تسديد المدفوعات (electronic payment) من خلال بنوكهم دون الحاجة إلى استخدام الحواسيب المالية أو البطاقات، كما ويساعد هذا النظام المصارف نفسها إلى إجراء التحويلات بطريقة آمنة (high security) وسهلة الاستخدام (Ease of use) وعالية الموثوقية (reliable). وتتم عملية المقاصة من خلال مجموعة من البروتوكولات الإلكترونية الآمنة التي تضمن الحفاظ على خصوصية البيانات وسلامة وصولها إلى الجهة المطلوبة.

**4. الشيكات الإلكترونية Check Electronic :**

وهو مثل الشيك التقليدي، لكنه يحتوي على خط مرمز بالحبر المغناطيسي ويتم قراءته بموجب أجهزة خاصة تعمل على قراءة الصكوك كمطابقة التوقيع وقراءة المبلغ إلكترونياً. وتعتمد فكرة الشيك الإلكتروني على وسيط (مصرف) يشترك فيه العميل من خلال فتح حساب جاري خاص به، مع تحديد التوقيع الإلكتروني وتسجيله في قاعدة بيانات المصرف إلكترونياً. والشيكات الإلكترونية أرخص وأكثر ملائمة من استعمال الشيكات التقليدية.

## مزايا النقود الالكترونية :

- تتمتع النقود الالكترونية رغم تعدد أشكالها بمزايا تتفوق فيها على النقود التقليدية وهذه المزايا هي :
1. التكلفة الاقتصادية المنخفضة : حيث تعتبر عملية استخدام التحويل أو التسديد اليكترونياً أرخص من استخدام الأنظمة المصرفية التقليدية.
  2. بسيطة وسهلة الاستخدام : تسهل النقود الالكترونية التعاملات البنكية إلى حيث لا تتطلب الإجراءات التقليدية في المصارف كملء الاستمارات وغيرها.
  3. لا تخضع للحدود : يمكن تحويل النقود الكترونية من أي مكان الى آخر في العالم، وفي أي وقت كان، لاعتمادها على الانترنت أو الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية أو السياسية أو العوائق أمام نقل الأموال.
  4. السرعة في أنجاز الدفع : والتي تتم فور الانتهاء من ضغط أزرار المطلوبة على لوحة المفاتيح في الحاسوب.
  5. الأمان والثقة في التحويلات المالية : تستخدم البنوك التي تتعامل بالنقود الالكترونية أجهزة خادمة تدعم بروتوكولات الحركات المالية الآمنة. كما تمنح ألمان لحاملها بدل من حمل النقود الورقية التي قد تتعرض للسرقة والضياع والتلف.

## (الفصل السابع)

## المصارف التجارية

## Commercial Banks

## نشأة المصارف :

كلمة مصرف في اللغة العربية تقابل بنك في اللغة الأوربية وهي مشتقة من الكلمة الايطالية Banco ومعناها المائدة ويرجع إلى أن اليهود المشتغلين بأعمال الصرافة بايطاليا كانوا يضعون العملات المختلفة على موائد ذات واجهة زجاجية.

يرتبط ظهور المصارف التجارية تاريخياً بتطور نشاط الصيرافة والصاغة، فمنذ وقت بعيد كان الصيرافة يحتفظون بالنقود المعدنية التي يودعها الأفراد لديهم وذلك لحفاظ عليها من الضياع أو السرقة. فيقوم الصاغة والصيرافة بوضع هذه الأموال في خزائنهم. مع تسليم المودع إيصالاً يتضمن مقدار وديعته. وعند تقديم المودع هذا الوصل إلى الصيرفي يحصل على المبلغ الذي ودعه مقابل رسم يحصل عليه الصيرفي لقاء محافظته على الوديعة.

وقد عرفت المجتمعات القديمة عملية الائتمان هذه، كما في الدولة البابلية حيث تضمنت تشريعات حمورابي المعروفة أمور تنظم المعاملات التجارية والودائع. كما مارس الإغريق عمل المصارف وكذلك الصين واليونان والرومان.

ومنذ القرن الثاني عشر بعد الميلاد أخذت الأعمال الصيرفية تنمو بخطى حثيثة خاصة في ايطاليا. حيث تم إنشاء أول مصرف يحمل اسم بنك في مدينة البندقية عام 1157م. وأن ازدهار النشاط المصرفي لم يقف عند حدود ايطاليا بل امتد إلى أوروبا. ففي عام 1401م أقيم بنك برشلونة وفي الربع الأخير من القرن السادس عشر أنشئ مصرف في مدينة البندقية عام 1587 ثم أنشئ بعد ذلك بنك أمستردام عام 1609م وبنك انكلترا عام 1694م وبنك اسكتلندا عام 1695م ومن هذه البدايات أخذت البنوك تنتشر في الدول الأوربية وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من السوق المحلية.

## مفهوم المصارف التجارية :

هي تلك المصارف التي تقبل الودائع التي تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي. عن طريق الاستثمار المالي بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات. ومزاولة العمليات المصرفية والتجارية والمالية وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.

ويعرف آخرون البنوك التجارية على أنها : هي تلك المؤسسات التي تتيح خدمات مصرفية متنوعة للجمهور دون تمييز، فهي تقوم بتجميع مدخرات الأفراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضاً. أي تقدم للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم من خلال الودائع التقليدية، ويستخدمها في إقراض

الأفراد والمشروعات ذات العجز، أي تتيح فرص عديدة للمقترضين من خلال تقديم قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد. ويلاحظ من هذا التعريف ما يلي :

1. إن البنوك التجارية مؤسسات مالية : لأنها تتعامل بالأموال اقتراضاً وإقراضاً.
2. إن البنوك التجارية مؤسسات وسيطة : لأنها تقوم بالوساطة بين المدخرين أو المقرضين، الوحدات الاقتصادية التي تفيض دخولها على أنفاقها (الوحدات الاقتصادية ذات الفائض في مواردها) والمستثمرين أو المقترضين، الوحدات الاقتصادية (أفراد أو مشروعات) التي يفيض أنفاقها على دخولها (الوحدات ذات العجز في مواردها).
3. تسهل الاتصال بين المدخرين والمستثمرين، حيث يكفي أن يذهب المدخر إلى المصرف دون البحث عن مستثمر يستثمر مدخراته، ويذهب المستثمر إلى المصرف إذا احتاج الاقتراض دون بحث عن مدخر.
4. تحقيق منفعة مباشرة للاقتصاد القومي من خلال دعم المشروعات الاقتصادية.

### وظائف المصارف التجارية :

#### 1. الوظائف التقليدية Classical Function :

سميت بهذا الاسم بسبب تزامن هذه الوظائف من التطور التاريخي لعمل المصارف وهذه الوظائف

هي :

- أ. منح القروض : تعد هذه الوظيفة الاستثمار الأول والرئيسي للمصارف التجارية، حيث تمنح القروض المختلفة إلى الجمهور المتعاملين معها، رغم تفضيلها تاريخياً لمنح القروض قصيرة الأجل. وتعتبر القروض المصرفية أهم مصادر التمويل الخارجية للمستثمرين في دول العالم لذلك بقت هذه الوظيفة جزء لا يتجزأ من عمل المصارف.
- ب. قبول الودائع على اختلاف أنواعها : تشكل الودائع الحجم الأكبر من مصادر الأموال المتاحة للمصارف التجارية حيث تصل ما يقارب (75%) من هذه المصادر.

#### 2. الوظائف الثانوية Modern Functions :

سميت بهذا الاسم وذلك لظهورها بعد الوظائف التقليدية ونتيجة تغيرها مع التطورات الاقتصادية

ومن أهم الوظائف الجديدة للمصارف التجارية ما يلي :

1. ممارسة نشاط تأجير الأموال.
2. الاستثمار بالعملات الأجنبية.
3. إصدار الأوراق المالية.
4. إدارة الاستثمارات لحساب العملاء.
5. تقديم الاستشارات المالية لعملائها.

## مصادر أموال البنوك التجارية واستخداماتها :

يمكن التعرف بسهولة على جانب الموارد وجانب الاستخدامات عن طريق القاء الضوء على الميزانية العامة للبنك التجاري (Balance Sheet) وتحتوي هذه الميزانية جانبين :

- جانب الموجودات أو الأصول (Assets) وتمثل استخدامات أموال المصرف التجاري.
- جانب المطلوبات أو الخصوم (Liabilities) وتمثل موارد البنك.

يقصد بالموجودات جميع حقوق البنك التجاري على الوحدات الاقتصادية المصرفية وغير مصرفية بالإضافة إلى استثمارات في المباني والعقارات، أي حقوقه اتجاه الغير. ووفقاً لهذا التعريف تشمل الموجودات ما لديه من نقود قانونية وما يحتفظ به من أوراق مالية مختلفة كحوالات الخزينة والسندات العامة وما قدمه من قروض وسلف للأفراد والمشروعات ومباني وأثاث وحقوق البنك التجاري على البنك المركزي لاحتفاظه بجزء من موجوداته النقدية بصورة احتياطيات لدى البنك المركزي وكذلك حقوقه على البنوك الأخرى لاحتفاظه من الودائع لديها.

أما المطلوبات فيقصد بها جميع حقوق الأفراد والمشروعات والمساهمين والبنوك الأخرى على البنك التجاري، أي التزامات أو ديون البنك التجاري للغير. وتشمل كحساب رأس المال والاحتياطي والودائع والقروض التي يحصل عليها من البنك المركزي والبنوك الأخرى.

عند تحليل ميزانية البنك التجاري يجب مراعاة القواعد الآتية :

1. إن ميزانية البنك التجاري تمثل تحليلاً لعملياته في لحظة زمنية معينة، أي تعكس الميزانية طبيعة المركز الحالي للمصرف في لحظة زمنية معينة ولا تشير إلى فعاليته عبر فترة زمنية معينة.
2. إن أي معاملة يقوم بها المصرف يجب أن تقيد قيماً مزدوجاً مرة في جانب الموجودات ومرة في جانب المطلوبات. فإذا اشترى البنك أي موجود من الموجودات فإنه يسجل دائماً بقيمته في جانب الموجودات ومديناً بقيمته في جانب المطلوبات. وبالعكس عندما يبيع فإنه يخفض دين من ديونه. فأن أي تغيير يطرأ على جانب الموجودات يقابله بالضرورة تغيير مماثل في جانب المطلوبات.
3. استناداً إلى ما تقدم تقوم الميزانية العامة للبنك التجاري على معادلة أساسية :

$$\text{الموجودات} = \text{المطلوبات}$$

## ميزانية البنك التجاري

المطلوبات (الخصوم)	الموجودات (الأصول)
1. حسابات رأس المال :	1. موجودات نقدية :
- رأس المال المدفوع	- في الصندوق
- الاحتياطيات	- لدى البنك المركزي
	- حسابات لدى البنوك الأخرى
2. الودائع :	2. استثمارات في الأوراق المالية :
- ودائع جارية (تحت الطلب)	- حوالات الخزينة العامة
- ودائع الآجلة	- سندات حكومية
- ودائع ادخارية (حسابات التوفير)	- سندات الشركات الخاصة
- ودائع أجنبية	
- ودائع حكومية	3. القروض والسلف :
3. الاقتراض من البنك المركزي	- أوراق تجارية (كمبيالات ، سندات اذنية
	مخصومة)
	- سلف وقروض مختلفة
4. الاقتراض من البنوك الأخرى	4. موجودات أجنبية
5. حسابات البنوك الأخرى	5. شيكات قيد التحصيل
6. شيكات مستحقة الدفع	6. موجودات أخرى
7. مطلوبات أخرى	
مجموع المطلوبات	مجموع الموجودات

وبعد هذه المقدمة السريعة، لابد من أن نتناول بالشرح أهم مكونات الميزانية التي توجز موارد واستخدامات البنك التجاري.

**أولاً : موارد البنك التجاري (مطلوباته)**

تتألف هذه الموارد (المطلوبات) عادة من الموارد الذاتية والموارد غير ذاتية.

**1. الموارد المالية الذاتية :**

وتتضمن حسابات رأس المال (Capital Accounts) وتتألف هذه الحسابات من :

**أ. رأس المال Capital :**

يقصد برأس المال المدفوع، الأموال التي يساهم بها المساهمون فعلاً لإنشاء البنك. ويشكل رأس المال المدفوع اللبنة الأساسية في بناء البنك التجاري. وتظهر أهميته من خلال الوظائف التي يؤديها كتغطية نفقات تكوين البنك مادياً وفنياً، حيث توجه المصارف رأس المال في بداية تسييسها نحو الأصول الثابتة المتمثلة بالمباني والمعدات اللازمة للمصرف للقيام بأعماله. كما يعتبر رأس المال المدفوع الضمانة الأولى للمودعين في حال تعرض المصرف للخسائر التشغيلية الناجمة عن عجز بعض المقترضين عن التسديد أو انخفاض قيمة الموجودات أو الأصول التي يستثمر فيها المصرف موارده. ويدرج رأس المال ضمن مكونات المطلوبات لأنه حق الدائنين في استيفاء حقوقهم عند تصفية البنك يقدم على المساهمين والمؤسسين.

**ب. الأرباح غير الموزعة :**

فهي تلك الأرباح المتبقية من إجمالي الأرباح بعد توزيع حصص المساهمين من الإرباح . وهي تزداد عندما أرباح البنك المتولدة عن نشاطه الائتماني والاستثماري لا توزع بالكامل على المساهمين. كما أنها تتخفف عندما يتعرض البنك إلى خسائر تشغيلية . وهي تشكل حقوق المالكين تجاه الموجودات.

**ج. حساب الاحتياطي :**

ينشأ حساب الاحتياطي بعزل جزء من الأرباح السنوية الصافية غير الموزعة على المساهمين، ويقلص البنك من حجم الأرباح غير الموزعة بتكوين احتياطي لتغطية الخسائر المحتملة لعمليات الإقراض والاستثمار. وحساب الاحتياطي أما أن يفرض بحكم القانون لتدعيم حساب رأس المال أو يترك تحديده لقرار إدارة البنك بهدف دعم المركز المالي للبنك وزيادة ثقة عملائه فيه.

**2. الموارد المالية غير الذاتية :**

وتشمل على الأنواع الآتية :

**1. الودائع المصرفية Deposits :**

تمثل الودائع الأموال التي يحصل عليها المصرف التجاري من الأفراد أو المؤسسات والهيئات بهدف الاحتفاظ بها لدى المصرف التجاري. وهي حقوق المودعين على موجودات البنك. وللودائع الأثر الأكبر في تعزيز قدرات البنك المالية في منح القروض والقيام بالاستثمارات المالية. وتشكل الودائع بأنواعها حوالي 75%-90% من مصادر أموال المصارف التجارية، وهذه النسبة تعرض بشكل واضح

وظيفة الوساطة المالية للمصرف التجاري بين وحدات العجز ووحدات الفائض في المجتمع. وأهم أنواع الودائع هي :

#### أ. الودائع الجارية (تحت الطلب) Current / Demand Deposits :

وهي مبلغ من المال يودعه الأفراد أو المؤسسات لدى المصرف التجاري. وهذه النوع من الودائع يمكن المطالبة بها فوراً. أي بدون تأخير زمني وبدون شروط مسبقة ويمكن السحب عليها بواسطة الشيكات. ولا يتم دفع فوائدها للمودعين، بسبب عدم وجود أي قيد عليها عند السحب. مما يجعل البنك التجاري على استعداد دائم لمواجهة السحب عليها من خلال احتفاظه بموجودات نقدية ومالية سائلة. والودائع الجارية تحد من قدرة المصارف التجارية في التوسع من منح الائتمان، حيث كلما زادت نسبة الودائع الجارية من إجمالي الودائع زادت نسبة السيولة لدى المصارف وبالعكس كلما كانت الأهمية النسبية للودائع الأخرى أكبر من الأهمية النسبية للودائع الجارية، كلما أطمأن المصرف أكثر على مركز سيولته وكان بإمكانه توجيه موارده نحو الاستثمارات المصرفية. وتعتبر الودائع المصرفية ضمن مكونات عرض النقد وذلك لسيولتها العالية.

#### ب. الودائع الزمنية Time Deposits :

وتعرف أيضاً باسم الودائع الآجلة إشارة إلى أن العميل لا يستطيع السحب عليها إلا بعد مرور فترة زمنية معينة من إيداعها وبأخطار مسبق (حسب الفترة التي يتم الاتفاق عليها بين العميل والمصرف). وهذه الودائع لا تتداول بالشيكات كما هو الحال بالنسبة للودائع الجارية. أي تتميز بانخفاض درجة سيولتها مقارنة بالودائع الجارية. لكنها تغل عائداً نقدياً يتمثل بالفائدة. ومن هذه الزاوية لا تضطر البنوك التجارية الاحتفاظ بالاحتياطيات نقدية كبيرة لمقابلة السحب عليها بسبب الطبيعة المستقرة لهذه الودائع. مما يسمح للمصرف القيام باستثماراته باطمئنان نسبي دون الخوف من قيام العملاء بسحب وداائعهم.

#### ج. الودائع الادخارية Saving Deposits :

وهي الودائع التي تقوم بها الوحدات الاقتصادية وخاصة الأفراد. بإيداعها لدى البنوك و أماكن السحب عليها عند الطلب. فهي تتميز بخاصية التحويل السريع إلى وسائل دفع في أي وقت. ويرغم من إمكانية تحويلها إلى نقود بسهولة إلا أن سيولتها تبقى أقل من سيولة الودائع الجارية، بسبب عدم إمكانية السحب عليها بواسطة الشيكات. أما من ناحية المردود المالي، فالودائع الادخارية شأنها شأن الودائع الزمنية، تغل فائدة لأصحابها ولكن هذه الفائدة تظل منخفضة نسبياً مقارنة مع الودائع الزمنية بسبب ارتفاع سيولتها. ومن أمثلة الودائع الادخارية وداائع توفير البريد وشهادات الإيداع لدى البنوك التجارية.

**2. الاقتراض من البنك المركزي والبنوك الأخرى :**

يعتبر الاقتراض من البنك المركزي مصدراً من مصادر أموال البنك التجاري. حيث يقوم البنك المركزي بتزويد البنك التجاري في حالات خاصة وتحت شروط معينة:

1. مواجهة انخفاض سيولة المصرف التجاري، وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية، بسبب سحبات العملاء. أو التماذي في منح القروض.

2. انخفاض احتياطات المصارف بسبب ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني أو بسبب زيادة طلب المستثمرين للانتماء الناجم عن تصاعد مستوى النشاط الاقتصادي.

وفي مثل هذه الحالات يلجأ المصرف التجاري لتزويده بالسيولة من البنك المركزي باعتباره الملجأ الأخير للإقراض. ولا يتوانى البنك المركزي في أمداد المصارف التجارية بالسيولة وذلك حسب الظروف الاقتصادية والنقدية السائدة، فإذا أراد البنك المركزي خلق قدرًا من الرواج الاقتصادي يقوم بتنشيط الوضع الاقتصادي من خلال تقديم السيولة. وبالعكس فإنه يمتنع من إقراض المصارف التجارية في أوقات التضخم، تاركاً لها الاقتراض من البنوك التجارية الأخرى ذات الفيض في مواردها النقدية. وعادة تكون كلفة الاقتراض (الفائدة) من المصارف التجارية مساوية أو أقل من كلفة الاقتراض من البنك المركزي. وعليه يكون هذا الاقتراض التزاماً للمصرف اتجاه المصارف التي اقترض منها .

**3. حسابات البنوك الأخرى والبنوك المراسلة :**

وهي ودائع البنوك الأخرى المحلية أو المراسلة، حيث تقوم بعض المصارف بإيداع جزء من مواردها التي حصلت عليها عن طريق إيداعات الوحدات الاقتصادية لدى بنك تجاري آخر وهذا الإيداع يمثل مصدراً من مصادر أموال البنك المودع لديه وتوظيفاً للبنك صاحب الوديعة يحقق من ورائه عائداً.

**4. مطلوبات أخرى Other Liabilities :**

وتضم فقرات متنوعة أخرى كفوائد المستحقة الدفع لأصحاب الودائع والضرائب المستحقة الدفع والمبالغ المودعة كتأمينات خطابات الضمان وغيرها من النفقات المؤجلة الدفع.

**ثانياً : استخدامات موارد البنك التجاري (موجوداته) :**

يعكس جانب الموجودات في ميزانية المصرف التجاري الأوجه المختلفة لاستخدامات المصرف التجاري لموارده المتاحة. ويهدف هذا الاستخدام إلى تحقيق أقصى الأرباح الممكنة لموارده من خلال توظيفها بدلاً من أبقائها عاطلة. ويمكن حصر أهم استخدامات المصارف التجارية في المجالات الآتية:

**1. الموجودات النقدية Cash Assets :**

وتعرف أيضاً بأسم الاحتياطات الأولية أو الاحتياطات السائلة، وتتكون الأرصدة النقدية للمصرف التجاري من النقود الورقية والمعدنية (المسكوكات المساعدة) التي يحتفظ بها البنك في :

- خزينته أو في الصندوق.  
 - لدى البنك المركزي.  
 - لدى البنوك الأخرى المحلية والأجنبية.  
 - الموجودات التي في مرحلة التحصيل كالتشيكات المستحقة على البنوك الأخرى.  
 أن الغرض الأساسي من الاحتفاظ المصرف التجاري بهذه الأرصدة يتمثل في توفير عنصر السيولة لمواجهة سحبات العملاء اليومية على مختلف ودائعهم ومقابلة متطلبات الاحتياطي القانوني المفروض من البنك المركزي كنسبة من الودائع. وهذا النوع من الموجودات يتصف بأعلى درجات السيولة، لكنه لا يدر أي فائدة.

وتحتفظ البنوك التجارية أرصدة نقدية لدى البنك المركزي على نوعين :

#### النوع الأول :

تمثل بالاحتياطي النقدي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية كنسبة من مجمل الودائع. ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني قابل للتغير وفقاً لمتطلبات أهداف السياسة النقدية من خلال التحكم بحجم الائتمان المصرفي وبالتالي بعرض النقد وتكيفه لحاجة النشاط الاقتصادي. والاحتياطي القانوني مثل النقد بالصندوق لا يغل أي فائدة ولا يمكن السحب عليه فهو حساب مجمد.

#### النوع الثاني :

يتمثل بالأرصدة النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي في صورة حساب جاري، قابل للسحب في أي وقت، وهذا يعني أنه إلى جانب الحساب المجمد يوجد حساب طليق. ويقوم هذا الحساب بوظائف عديدة أهمها :

1. تعزيز النقد في خزينته البنك التجاري.
  2. يستخدم في تسوية عمليات المقاصة بين البنوك، أي تسديد قيمة الصكوك المسحوبة على البنك لصالح عملاء بنوك أخرى.
  3. مواجهة متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني.
  4. التوسع في القروض الاستثمارات القائمة.
- وعليه فإن زيادة حجم الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها المصرف التجاري تؤدي إلى زيادة سيولته وهذا يعني بنفس الوقت تقليص قدرته على منح الائتمان وانخفاض مقدار العوائد المتأتية من استثماراته المصرفية. والعكس بالعكس.

والفقرة الأخيرة من الموجودات النقدية هي الأرصدة النقدية التي تودع لدى مصرف آخر. والهدف منها تسوية مقاصة الصكوك والمشاركة في القروض التي لا تستطيع المصارف الصغيرة القيام بها بمفردها. فضلاً عن أنها تعتبر توظيفاً مربحاً وتمتعها بسيولة عالية.

**2. الاستثمارات Investment :**

تقوم المصارف التجارية بعد سد متطلبات الاحتياطي القانوني بتوظيف أموالها الفائضة في استثمارات مالية، كالأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل (حوالات الخزينة) وطويلة الأجل (السندات العامة)، وسندات المشروعات القطاع العام الإنتاجية والخدمية. نظراً لما تدره هذه الأوراق من عائد مجزي للمصرف التجاري، وسبب هيمنة الأوراق المالية العامة على الاستثمارات هو أنها توفر لحائزها جملة من المزايا أهمها:

1. التزام الدولة بالوفاء بقيمتها كاملة، فهي مضمونة تماماً من قبل جهة إصدارها.
2. قابلية بيعها في السوق وتحويلها إلى نقد بسرعة وبسهولة وبدون كلفة إلى نقد سائل. مما يجعلها عالية السيولة خاصة في الدول الصناعية لوجود سوق متطورة.
3. استخدامها كضمان للاقتراض من البنك المركزي وكذلك للوفاء بجزء من متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني.
4. أنها ذات مردود مالي، وتعرف الاستثمارات بأسم الاحتياطيات الثانوية أو (خط الدفاع الثاني)، إذ يمكن استخدامها لتزويد بالسيولة في الأوقات التي لا توجد فيها احتياطيات أولية كافية.

**3. القروض المصرفية Bank Loans :**

وتسمى أيضاً بالتسهيلات الائتمانية النقدية. وتعتبر مصدراً أساسياً من مصادر حصول البنك التجاري على الأرباح. حيث تعبر القروض أكثر أنواع الأصول عائداً وربحاً. لذا فأنها تؤلف الجزء الأكبر من موجوداته (استخدامات موارد البنك التجاري)، وتوفر البنوك أنواعاً مختلفة من القروض لعملائها سواء كانوا أشخاص طبيعيين (أفراد) أو معنويين (شركات). وتمنح القروض بعد دراسة جملة من العناصر الخاصة بالمقترض والغرض من القرض والحالة الاقتصادية للقطر وذلك لضمان استرداد مبلغ القرض أو على الأقل تقليل المخاطر المحتملة. ويلجأ البنك إلى أخذ ضمانات من المقترض للاطمئنان على القرض ومن هذه الضمانات هي (الأوراق المالية، العقارات، الأوراق التجارية، الذهب، معدات والآلات وبضائع). وكذلك سمعت ومكانة المقترض في السوق فضلاً عن ضمانات أخرى كتقديم كفيل مثلاً يتعهد بتسديد القرض. وتتخذ القروض أشكالاً عديدة منها :

**أ. الحسابات الجارية المدينة (السحب على المكشوف) Over Draft Facilities :**

وتتمثل بقيام البنك بمنح عملية الحق في السحب على حسابه الجاري مبلغاً يتجاوز مقدار رصيده لدى البنك ولحدود معينة يتم الاتفاق عليها مع البنك مسبقاً. وهذا يعني أن البنك التجاري يضع تحت تصرف عميله تخصيصات تفوق عما يمتلكه من مبالغ في حسابه الجاري. ويتوجب على العميل دفع فائدة على مبلغ الذي تم استعماله فعلاً.

**ب. خصم الأوراق التجارية Discount :**

تعتبر السفتجة والسند لأمر (الكمبيالة) من أهم صور الأوراق التجارية، والتي يمكن التعامل بها كأداة لتسوية المدفوعات (المعاملات التجارية) ولتسوية الديون، نظراً لسهولة تحويلها إلى نقود. حيث يستطيع المستفيد (الحامل) من الورقة التجارية أن يقدمها للبنك للحصول على قيمتها قبل ميعاد استحقاقها. ويقوم البنك بخصمها له، أي دفع قيمتها بعد تنزيل مصاريف الخصم العمولة (الفائدة) ويدفع البنك المتبقي للمستفيد. ويسمى سعر الفائدة التي تخصم به الورقة التجارية بسعر الخصم. ويقوم البنك بالاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وتقديمها إلى المدين لتحويل قيمتها الاسمية.

**ج. القروض النقدية المباشرة Direct Loans :**

يقصد بالقروض هي عبارة عن مبلغ من المال يقدمه المصرف للمقترض بمجرد الاتفاق بينه وبين المصرف على مقداره وموعده سداًه و أي شروط أخرى تتعلق بالقرض. حيث يقوم المصرف بتقديم القروض المختلفة لعملائه للقيام بمشاريعهم، وذلك لان وظيفة إقراض الأموال هي إحدى الوظائف الأساسية لعمل المصارف التجارية.

د. السلف :

يقصد بالسلف هي التزاماً من المصرف الى الحاصل عليها بالسحب منها في حدود المبلغ المصرح به. حيث يقوم البنك بتقديم سلف متنوعة للأفراد لمواجهة حاجاتهم الاستهلاكية كسلف الموظفين وسلف الزواج وغيرها.

**4. الموجودات الأجنبية :**

لا يقتصر تعامل المصارف التجارية على العملة الوطنية لوحدها، بل يتعداها للتعامل بالعملات الأجنبية. حيث يحتفظ البنك بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل، وذلك لإغراض تمويل التجارة الخارجية.

**5. موجودات أخرى Other Assets :**

وتشمل على المباني التي يمتلكها البنك والتي يمارس فيها نشاطه والأثاث والمعدات والفوائد المستحقة.

(الفصل الثامن)  
السيولة المصرفية

يرمي هذا الفصل إلى توضيح ثلاث نقاط، مفهوم السيولة المصرفية وقياسها، والعوامل المؤثرة فيها، وأهم السبل لمعالجة انخفاضها.

أولاً : مفهوم السيولة المصرفية ومعايير قياسها :

السيولة المصرفية تعني قدرة البنك التجاري على التسديد نقداً لجميع التزاماته الجارية وعلى الاستجابة السريعة لطلبات الائتمان أو منح القروض. وهذا يتطلب توفير نقد سائل لدى البنك التجاري أو إمكانية الحصول عليه عن طريق تحويل بعض أصوله إلى نقد سائل بسرعة وبسهولة. أي يجب أن يحتفظ المصرف بموجودات نقدية سائلة أو موجودات مالية تتغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياطيات النقدية الفورية. وتهتم البنوك التجارية بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين. وهذا راجع للسببين، الأول أن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبير جداً. والثاني أن قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل. وتخضع البنوك إلى معايير وقواعد معينة لتقدير سيولتها أهمها :

$$1. \text{نسبة الرصيد النقدي (أو معامل الخزينة)} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{الودائع لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع الجارية}} \times 100$$

وكما تطرقنا سابقاً أن النقد في الصندوق والودائع لدى البنك المركزي (باستثناء الاحتياطي القانوني) تكون الاحتياطيات الأولية أو خط الدفاع الأول. وهي موجودات نقدية سائلة (100%).

$$2. \text{نسبة السيولة} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{الودائع لدى} + \text{الموجودات المالية} + \text{شديدة السيولة}}{\text{البنك المركزي}} \times 100$$

الودائع المصرفية

من الواضح أن تقدير السيولة المصرفية لا يتوقف فقط على الموجودات النقدية السائلة بل يعتمد أيضاً على الموجودات غير النقدية كالموجودات المالية شديدة السيولة، كالحالات الخزينة والأوراق

التجارية القابلة للخصم والموجودات الأجنبية، التي يستخدمها البنك في تدعيم رصيده النقدي لمواجهة سحبات الودائع ومنح القروض.

ثانياً : العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية :

سيولة البنك التجاري ليست ثابتة بل هي في تغير مستمر وأهم العوامل المؤثرة فيها ما يلي :

### 1. عمليات الإيداع والسحب على الودائع:

إن أي عملية سحب على الودائع تتم نقداً، أي تحويل الودائع إلى نقود قانونية (ورقية إلزامية) لانجاز المعاملات تؤدي إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطات البنك التجاري لدى البنك المركزي وبالتالي سيولته. وبالعكس فإن عمليات الإيداع، أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة البنك التجاري. وعندما يكون تيار الإيداع أكبر من تيار السحب فإن البنك التجاري يستطيع نقل الفائض من موارده النقدية إلى البنك المركزي. وبالعكس عندما يكون تيار السحب أكبر من تيار الإيداع فإن البنك التجاري يسحب من رصيده لدى البنك التجاري إذا اقتضى الأمر. والنقطة الجوهرية هنا هي، أن عملية الإيداع لا تؤدي إلى تغير في عرض النقد، وإنما يسفر عن تغير مكونات عرض النقد في زيادة الودائع الجارية على حساب العملة في التداول. وبالعكس في عملية السحب.

### 2. معاملات العملاء مع الخزينة العامة:

تتحسن سيولة البنك التجاري في حالة كون عملاء البنك التجاري دائنين للخزينة. ويكون العملاء دائنين للخزينة في حالات معينة:

1. أن العملاء يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضونه من أموال لدى البنك التجاري.
2. استرداد مبالغ السندات الحكومية التي اكتتبوا فيها العملاء في فترة سابقة.
3. تجهيز الدولة بالسلع والخدمات.

وبالعكس سيولة البنك التجاري تنقلص عندما يقوم عملاؤه بما يلي:

1. تسديد الضرائب إلى الحكومة.
2. شراء العملاء للأوراق المالية الحكومية (السندات العامة وحوالات الخزينة).
3. سحب العملاء جزء من ودائعه وإيداعها لدى صناديق التوفير البريدية وذلك لكبر حجم العوائد التي يحطون عليها مقارنة بالمصارف التجارية.

### 3. رصيد عمليات المقاصة بين البنوك :

تزداد سيولة البنك التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى العاملة في القطر. ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصده النقدية. ولا بد من أن

نلفت النظر أن عمليات المقاصة بين البنوك لا تؤثر على أجمالي السيولة المصرفية وإنما تؤدي إلى حدوث تغير في توزيع السيولة بين البنوك.

#### 4. موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك:

يمتلك البنك المركزي القدرة على التأثير في السيولة المصرفية من خلال تأثيره على حجم الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها. فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة انكماشية من خلال رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو رفع سعر إعادة الخصم أو بيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض حجم الاحتياطات النقدية لدى المصارف وتدني قابليتها على منح الائتمان. ويحصل العكس إذا اعتمد البنك المركزي سياسة توسعية في زيادة حجم الأرصدة النقدية لدى المصارف وبالتالي رفع قدرة الأخيرة على منح الائتمان.

5. تؤدي زيادة رأس المال البنك إلى زيادة موارده النقدية وبالتالي سيولته المصرفية.

#### ثالثاً : طرائق معالجة انخفاض السيولة المصرفية :

إن ارتفاع سحبات العملاء على ودائعهم وكذلك ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني وتوسع في منح الائتمان وأجراء الترحيلات المصرفية بخصوص تسديد أقيام الشيكات المسحوبة من قبل عملاء البنك لصالح عملاء بنوك أخرى. كل ذلك يعتمد على الأرصدة النقدية الموجودة لدى البنك التجاري. فإذا تعرض البنك التجاري إلى عملية تسريب واسعة على احتياطاته النقدية، فعليه أن يتصدى لمثل هذه الحالات بالطرق التالية:

#### 1. الاقتراض من البنوك الأخرى :

يقوم بنك ما اللجوء إلى البنوك الأخرى طلباً للعون في صورة قروض تمكنه من تخطي النقص في أرصده النقدية ويفترض وجود سوق نقدية تتوفر فيها كميات كبيرة من النقد. وعادة تفرض البنوك التجارية سعر فائدة على القروض التي تمنحها إلى البنك الذي بحاجة إلى رصيد نقدي لمواجهة مطالبات دائنيه. وعادة يكون سعر الفائدة موازي أو أقل من سعر فائدة المفروض من البنك المركزي.

#### 2. الاقتراض من البنك المركزي :

كذلك يستطيع البنك المركزي أن يمد يد العون للمصرف التجاري الذي يعاني نقص في أرصده عن طريق ما يلي :

أ. قيام البنك المركزي بإعادة خصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل وكذلك الأوراق المالية خاصة قصيرة الأجل منها.

- ب. الاقتراض من البنك المركزي بضمانات معينة كالسندات العامة طويلة الأجل، وعندما يرغب البنك المركزي بتزويد المصارف التجارية بسيولة يقوم بإقراضها بسعر فائدة منخفض وبالعكس عندما لا يرغب بتزويدها بسيولة فإنه يقرضها بسعر فائدة مرتفع.
3. بيع العملات الأجنبية إلى البنك المركزي والحصول على كمية إضافية من النقد القانوني.
4. تقليص حجم القروض والاستثمارات من خلال اتباع سياسة ائتمانية متشددة في منح القروض الجديدة أو في تجديد القروض الممنوحة.
5. لجوء البنك التجاري في سحب ما لديه من ودائع لدى البنوك التجارية الأخرى.

## (الفصل التاسع)

## البنوك المركزية

## Central Banks

## التطور التاريخي لنشأة البنوك المركزية :

نشأة البنوك المركزية في مرحلة لاحقة لنشوء البنوك التجارية، فالبنوك المركزية نشأت في البداية كبنوك تجارية خاصة، ثم منحها الحكومات امتياز احتكار إصدار العملة. لقد كان الدافع من وراء إنشاء البنوك المركزية هو رغبة الحكومة في التدخل بالنشاط المصرفي وإدارة عمليات الإصدار النقدي. التي كانت تتولها المصارف التجارية. حيث لوحظ في العديد من الأقطار أخذ أحد المصارف يتولى تدريجياً مهمة إصدار الأوراق النقدية. وعلى هذا الأساس سميت البنوك المركزية في بداية نشأتها بنوك الإصدار. وأصبحت وظيفة إصدار العملة من وظائفه الأساسية ونتيجة توسع العمل المصرفي أخذت البنوك المركزية تدريجياً الأشرف على النشاط المصرفي وتوجيهه بما يناسب أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

ولقد أصبحت جميع البلدان على اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية ودرجة تطورها لها بنوك مركزية تدير شؤون النقد والائتمان المصرفي. وعلى الرغم من تشابه وظائف البنوك المركزية، إلا أن هناك اختلاف في مدى دور البنك المركزي في التأثير على النشاط المصرفي والاقتصادي. وهذا الاختلاف يرتبط بمجموعة من العوامل كدرجة تطور الاقتصاد الوطني والتشريعات المالية والمصرفية وكذلك مدى الاستقلالية التي تتمتع بها البنوك المركزية.

وبنسبة لتطور نشأة البنوك المركزية، فيمكن القول بهذا الصدد أن بنك السويد المعروف (riksbank) الذي أنشئ عام 1656 وهو أول وأقدم البنوك المركزية في العالم، ثم تلاه بنك انكلترا عام 1694 ثم أنشئ بنك فرنسا عام 1800 وبنك هولندا عام 1814 والبنك الوطني النمساوي عام 1817 والبنك الدنمارك 1818 والبنك الوطني البلجيكي عام 1850 وبنك اسبانيا 1856 وبنك روسيا عام 1860 وبنك ألمانيا 1875 وبنك اليابان 1882. وفي نهاية القرن التاسع عشر تم إنشاء العديد من بنوك الإصدار في أقطار العالم مثل البرتغال وبلغاريا وتركيا ومصر والجزائر.

## خصائص البنوك المركزية :

هناك خصائص أو قواعد مشتركة تحكم عمل البنوك المركزية ومنها ما يلي :

1. إن البنوك المركزية هي مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة، فهو يتبع الدولة ويمثلها، لذلك فأن قرارات البنك المركزي يجب أن تكون متناسقة مع السياسة الاقتصادية العامة للقطر. بحيث يكون الإدارة التي تستخدمها الحكومة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتصحيح الاختلالات في الاقتصاد الوطني.

2. يمسك البنك المركزي قيادة الإدارة النقدية، ويعتبر ممثلاً للسلطة النقدية التي تدير النظام النقدي ويعتبر منظم السياسة الائتمانية ويتحكم بعرض النقد للمحافظة على القيمة الداخلية والخارجية للعملة الوطنية.
3. أنها مؤسسات لا تعمل من أجل تعظيم الربح كما هو الحال في المصارف التجارية.
4. إن البنك المركزي يمثل المؤسسة الوحيدة في القطر التي تحتكر إصدار العملة وتنظم تداولها.
5. تعمل البنوك مع مؤسسات الحكومة والخزينة العامة والمؤسسات المصرفية، بحث يملك البنك المركزي بعض الوسائل التي من خلالها يسيطر ويشرف على عمل البنوك التجارية.
6. هناك بنك مركزي واحد في كل دولة، وقد يكون له فروع في نفس الدولة.

### وظائف البنوك المركزية :

مهما اختلفت البنوك المركزية في أسمائها وتنظيماتها وأن وظائفها وأهدافها تتشابه إلى حد كبير في معظم الأقطار وأهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في الوقت الحاضر هي :

#### 1. البنك المركزي كبنك للإصدار **The Central Bank as Bank of Issue** :

يأتي إصدار العملة في مقدمة الوظائف التي يضطلع بها البنك المركزي وهو ينفرد لوحده في معظم الأقطار بسلطة إصدارها وتنظيم كميتها وفق متطلبات التبادل التجاري وحاجة الوحدات الاقتصادية. وارتبطت هذه الوظيفة بمبررات تأسيسه بوصفه بنكاً للإصدار من الناحية التاريخية تميزاً عن بقية المصارف والمؤسسات المالية الأخرى التي تزاول العمل المصرفي والمالي. ولعل من أهم الأسباب التي دعت إلى حصر وظيفة الإصدار العملة بمؤسسة نقدية واحدة متمثلة بالبنك المركزي هي :

1. توحيد جهة الإصدار يكفل تحقيق التماثل في أشكال الأوراق النقدية المتداولة ويزيد من ثقة الأفراد بها.
2. توحيد جهة الإصدار يؤدي إلى قدرة هذه الجهة في التحكم في الائتمان وذلك عن طريق التحكم في حجم النقود المصدرة.
3. إن حصر وظيفة إصدار العملة عن طريق البنك المركزي هي زيادة فعاليات البنك المركزي في التحكم بوسائل الدفع المتاحة داخل الاقتصاد.

وتخضع البنوك المركزية إلى قيود قانونية تنظم قدرتها وتحدد إمكانياتها في إصدار العملة. فعندما كانت معظم النظم النقدية تستند إلى قاعدة الذهب في إصدار النقود كانت التشريعات الحكومية تقتضي باحتفاظ البنوك المركزية برصيد ذهبي غطاءً للعملة التي يصدرها البنك. ولكن بعد التخلي عن قاعدة الذهب والتحول إلى قاعدة النقود الورقية الإلزامية، أصبح غطاء العملة لا يقتصر في مكوناته على الذهب

لوحده وإنما أصبح الغطاء الفعلي للعملة الوطنية مرتبطاً بدرجة تطور النشاط الإنتاجي الحقيقي من السلع والخدمات. حيث تتناسب كمية النقود المعروضة مع مستوى النشاط الاقتصادي.

## 2. البنك المركزي كصيرفي ومستشار للحكومة :

يقوم البنك المركزي في معظم البلدان بمهمة بنك الحكومة ومستشارها المالي. وقد تولت البنوك المركزية هذه المهمة تاريخياً بمجرد حصولها على امتياز إصدار العملة وأصبحت الحكومات تحتفظ بحساباتها لدى بنوكها المركزية. حيث تقوم الأخير بمسك حسابات الخزينة والإدارات العامة، فهو يتولى قبول الودائع الحكومية والصكوك والحوالات وتحصيل الشيكات لصالح الخزينة العامة ويقوم بتحصيل مبالغ القروض العامة التي تصدرها الحكومة، أي يقوم بإدارة الدين العام الداخلي والخارجي، ويشمل الدين العام الداخلي الحوالات الخزينة قصيرة الأجل والسندات العامة طويلة الأجل كما يتولى البنك المركزي بتسديد أقيامها في آجال استحقاقها. أما الدين العام الخارجي فيتألف من القروض التي تعقدتها الحكومة مع العالم الخارجي لغرض تمويل فعاليتها الإنتاجية ويتولى عملية تسديدها في فترة استحقاقها. فهو يقدم المشورة للحكومة عند عقد القروض الحكومية سواء كانت داخلية أو خارجية. كما تقوم البنوك المركزية بتجهيز الحكومة بالأوراق النقدية من حساباتها الجارية ودفع الشيكات المسحوبة على الخزينة. كما تقوم البنوك المركزية بتقديم سلفاً وقروضاً قصيرة الأجل في الحالات الضرورية عند يطرأ عجز في الميزانية السنوية للحكومة كما يقوم بمنح قروض استثنائية للحكومة في أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية.

## 3. البنك المركزي الملجأ الأخير للإقراض The Lender of Last Resort :

يقصد بهذه الوظيفة تدخل البنك المركزي لتدعيم الجهاز المصرفي عن طريق تقديم القروض إلى البنوك التجارية كلما اقتضت الضرورة لذلك. ويلعب البنك المركزي دور المجهز للسيولة النقدية التي تحتاجها المصارف التجارية في أوقات تعرض المصارف إلى نقص شديد في سيولتها نتيجة التوسع في الاستثمارات وزيادة معدلات السحب على الودائع. حيث يقوم البنك المركزي بتقديم المساعدة إلى المصارف على شكل قروض مباشرة بضمان موجوداتها أو إعادة خصم ما لديها من موجودات مالية. وهذا بضرورة يساعد على تماسك الجهاز المصرفي وبقاءه سليماً وعدم تأثره بالهزات المفاجئة حماية لهذا الجهاز والمتعاملين معه.

## 4. البنك المركزي بنك البنوك :

يحتل البنك المركزي بنك البنوك في الجهاز المصرفي، عن طريق تقديمه للقروض والتسهيلات المصرفية لمؤسسات الجهاز المصرفي في أثناء الأزمات الاقتصادية بصفته المقرض الأخير للجهاز المصرفي، كما يقوم البنك المركزي بإدارة الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية، من خلال احتفاظ المصارف التجارية بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي وهذا الاحتفاظ يأخذ شكلين الأول الاحتياطي

القانوني والثاني الودائع التي تأخذ شكل الحساب الجاري. كما من المهام التي يمارسها البنك المركزي بصفته بنك البنوك تولى عمليات المقاصة بين المصارف من خلال الحسابات الجارية للبنوك التجارية المحتقظة بها لديه من خلال تسوية الشيكات الدائنة والمدينة المسحوبة على المصارف.

#### 5. وظيفة الرقابة وإدارة الائتمان المصرفي :

تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك المركزي لأن هذه الوظيفة تنصب على الدور المباشر لهذا البنك في تنظيم والتحكم في عرض النقود، وأن الوظائف الأخرى هي وظائف تكميلية لوظيفته الأساسية رقيباً للائتمان المصرفي، ويقوم البنك المركزي بفرض رقابته على الائتمان والنشاط المصرفي باتخاذ مجموعة من القيود والإجراءات التي تهدف إلى تنظيم العمليات الاقراضية والاستثمارية للجهاز المصرفي التي تنعكس بدورها على عرض النقد والسيولة المحلية وأثرهما على قيمة العملة الوطنية. فمن خلال السيطرة على عرض النقد والسيولة المحلية عن طريق الرقابة والائتمان المصرفي يتم المحافظة على قيمة العملة الوطنية أي قوتها الشرائية والاستقرار النسبي للمستوى العام للأسعار.

ويتم التحكم بالائتمان المصرفي (التوسع أو الانكماش) في منح القروض والاستثمارات المصرفية وبالتالي على عرض النقد والذي ينعكس بدوره على الاستقرار النقدي من خلال قيام البنك المركزي باتخاذ مجموعة من القواعد والإجراءات مثل إلزام البنوك التجارية بنسبة احتياطي قانوني وكذلك تحديد الحدود العليا لتسهيلات الائتمانية غير المضمونة، وكذلك تحديد نسبة التأمينات النقدية التي تستوفيها المصارف التجارية من عملائها مقابل فتح الاعتمادات وكذلك تزويد البنك المركزي بإحصائيات دورية وموازنات فصلية وشهرية للعمليات المصرفية وغيرها من الإجراءات.

#### 6. إدارة الاحتياطيات النقدية الأجنبية للقطر :

إن البنك المركزي هو مسؤول عن إدارة احتياطيات الدولة والعملات الأجنبية اللازمة لتمويل العمليات التجارية وتشمل الاحتياطيات الدولية الذهب والعملات الأجنبية وحقوق السحب الخاصة (SDR) واذونات الخزنة الدولية.

وتكمن أهمية الاحتياطيات النقدية الأجنبية في نقطتين أساسيتين:

1. إن قسماً من هذه الاحتياطيات الدولية تستخدم كغطاء للأوراق النقدية المصدرة داخل القطر وهذا الغطاء يبعث الثقة بالعملية المحلية.

2. إن هذه الاحتياطيات تمثل قوة شرائية دولية، فهي توفر قوة مهمة للقيمة الخارجية للعملة المحلية في الأوقات التي يظهر فيها عجز في ميزان المدفوعات.

## تحليل مصادر واستخدامات أموال البنك المركزي

بعد أن تطرقنا الى نشأة وخصائص ووظائف البنوك المركزية يجدر بنا أن نسلط الضوء على مصادر واستخدامات البنك المركزي من خلال ميزانيته العامة باعتبارها المرآة التي تعكس عمليات البنك النقدية والمالية كما ونوعاً.

تتألف ميزانية البنك المركزي من جانبين :

- جانب الموجودات أو الأصول Assets ويضم حقوق البنك المركزي على العالم الخارجي والقطاع الحكومي والمؤسسات المصرفية وتمثل الموجودات استخدامات أموال البنك المركزي.
- جانب المطلوبات أو الخصوم Liabilities فيحتوي على حقوق الدائنين تجاه موجودات البنك، وتمثل المطلوبات مصادر أموال البنك.

ويمكن تصوير ميزانية البنك المركزي كما يلي :

المطلوبات	الموجودات
1. النقد الاحتياطي (أو الاحتياطي النقدي).	1. الموجودات الأجنبية.
أ. عملة في التداول.	2. حقوق على الحكومة (الديون الحكومية).
ب. ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي.	3. حقوق على البنوك التجارية.
ج. ودائع المؤسسات المالية الأخرى لدى البنك المركزي.	4. حقوق على المؤسسات المالية الأخرى.
2. الودائع الحكومية.	5. موجودات أخرى.
3. المطلوبات الأجنبية.	
4. حسابات رأس المال.	
5. المطلوبات الأخرى.	

أولاً : جانب المطلوبات (مصادر الأموال) :

وتتألف من الفقرات الآتية :

### 1. النقد الاحتياطي (أو الاحتياطي النقدي) Reserve money :

ويمثل القاعدة النقدية أو الأساس النقدي ويتكون من العملة في التداول مضافاً إليها احتياطيات البنوك النقدية لدى البنك المركزي. ويستطيع البنك المركزي من خلال الاحتياطي النقدي التحكم في سيولة البنوك التجارية وقدرتها الاقراضية وبالتالي التأثير على عرض النقد.

**2. الودائع الحكومية Government Deposits :**

إن البنك المركزي يتعامل بصورة أساسية مع الحكومية والمؤسسات المالية الوسيطة. والبنك المركزي بصفته الوكيل المالي للحكومة يعهد إليه حفظ حسابات الحكومة ودوائرها وقبول أموالها النقدية في حسابات جارية لديه.

**3. المطلوبات الأجنبية Foreign Liabilities :**

وتتكون من التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي وأهم فقراتها هي  
 أ. المخصص من حقوق السحب الخاصة.  
 ب. حساب صندوق النقد الدولي (استخدام موارده).  
 ج. أرصدة اتفاقيات الدفع الثنائية.

**4. حسابات رأس المال Capital Accounts :**

وتعكس هذا الفقرة الموارد الذاتية للبنك المركزي وتشمل على رأس المال المدفوع والاحتياطيات، والبنك المركزي شأنه شأن البنوك التجارية لا يعتمد على رؤوس أمواله الخاصة في تأدية عملياته النقدية والمالية، فالقسم الأكبر من موارده يستمدها من موارد خارجية.

**5. المطلوبات الأخرى Other Liabilities :**

وتشمل على المطلوبات الأخرى غير المصنفة في البنود أعلاه مثل الحسابات المعلقة.

**ثانياً : جانب الموجودات (أو استخدامات الأموال) :**

وتعكس استثمارات أموال البنك المركزي وتتألف من الفقرات التالية:

**1. الموجودات الأجنبية :**

وتتكون من :

- أ. الذهب النقدي الذي تحتفظ به السلطات النقدية كغطاء للعملة أو ضمن موجوداتها المالية.
- ب. العملات الأجنبية القابلة لتحويل.
- ج. الودائع لدى المصارف الأجنبية.
- د. حقوق السحب الخاصة.
- هـ. مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.
- و. الاستثمارات الأجنبية.

**2. الحقوق على الحكومة Claim son Government :**

وتشمل على استدانة الحكومة من البنك المركزي لتمويل مصروفاتها سواء

- أ. بطريقة مباشرة كمنح السلف النقدية.
- ب. عن طريق شراء السندات الحكومية واذونات الخزينة العامة.

**3. الحقوق على البنوك التجارية Claim son Commercial Banks :**

وتشمل الائتمان أو القروض الممنوح من قبل البنك المركزي لهذه البنوك سواء عن طريق :  
أ. السلف المباشرة.

ب. إعادة خصم أصولها المالية كالموجودات المالية الحكومية والأوراق التجارية.

**4. الحقوق على المؤسسات المالية الأخرى Claim son Other Financial Institutions :**

وتشمل على الائتمان المقدم من قبل البنك المركزي للبنوك الاختصاصية أو ما تعرف أيضاً بنوك  
التممية وبنوك الادخار.

**5. الموجودات الأخرى Other Assets :**

وتتضمن بقية الموجودات التي لم تدرج في البنود أعلاه مثل الموجودات الثابتة والصكوك قيد  
التحصيل.

وأخيراً نبين أن أي ميزانية تقوم على أساس القيد المحاسبي المزدوج لابد أن يتساوى فيها جانب  
الموجودات وجانب المطلوبات، لذا يمكن كتابة ميزانية البنك المركزي في صورة المعادلة التالية:

$$\text{الموجودات} = \text{المطلوبات}$$

## (الفصل العاشر)

## مفهوم السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها

أولاً : مفهوم السياسة النقدية (The Concept of Monetary Policy):

السياسة النقدية أداة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة التي تستخدمها الدولة إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية وسياسة الأسعار والسياسة التجارية وسياسة الأجور، للتأثير على المتغيرات الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو النمو والاستقرار الاقتصادي، إذ تستخدم السياسة النقدية أدواتها للتأثير في عرض النقد وهذا بدوره يؤثر على بعض المتغيرات الاقتصادية كالإنتاج والاستثمار والادخار ومستوى الاستخدام بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع وارتفاع مستوى الناتج القومي الإجمالي.

ويقصد بالسياسة النقدية ذلك التدخل المتعمد من قبل السلطة النقدية لغرض التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقد وتوجيه الائتمان، باستخدام وسائل معينة تعرف بوسائل السياسة النقدية.

وينصرف مفهوم السياسة النقدية في مضمونها العام إلى مجموعة من القرارات والإجراءات التي ينبغي تنفيذها تنفيذاً حازماً بقصد التأثير في مسار الأنشطة الاقتصادية وتغيير اتجاه هذه الأنشطة عن الاتجاه الذي كانت تأخذ لولا هذه القرارات والإجراءات، وبهذا المعنى أن للسياسة النقدية معنيان، معنى ضيق ومعنى واسع.

فالمعنى الضيق يقصد به الإجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق أهداف اقتصادية معينة، وبهذا المعنى فقد عرف الاقتصادي كينز السياسة النقدية بأنها مجموعة وسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل.

أما السياسة النقدية بمعناها الواسع فتشمل جميع الإجراءات النقدية والصيرفية المؤثرة في مراقبة عرض النقد المتيسر في النظام الاقتصادي، أي أنها جميع الإجراءات المتخذة من الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير على مقدار عرض النقد ومعدل الفائدة وسعر الصرف لبلوغ أهداف اقتصادية معينة، وبالتالي يمكن أن نعرفها بأنها ذلك العمل الذي يوجه للتأثير على النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي.

ويعد البنك المركزي أعلى سلطة نقدية التي يقع على عاتقها مسؤولية سير الفعاليات الاقتصادية وإدارة عرض النقد المتاح للإنفاق في الاقتصاد الوطني، ويقوم البنك المركزي بإدارة عرض النقد عن طريق أدوات السياسة النقدية لبلوغ أهداف اقتصادية محددة .

ثانياً : أهداف السياسة النقدية ( Objectives Of Monetary Policy ):

ينفق الاقتصاديين أن أهداف السياسة النقدية تنحصر بالآتي:

### 1. استقرار مستوى الأسعار :

تسعى السياسة النقدية إلى محاربة التغير في مستوى الأسعار واتجاهها نحو الارتفاع من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك لان ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض قيمة النقود (قوتها الشرائية)، ويصاحب هذا التدهور في قيمة النقود آثار سلبية في توزيع الدخل والثروات، فارتفاع الأسعار يستفاد منه المدينين على حساب الدائنين بسبب عدم تكيف أسعار الفائدة مع ارتفاع الأسعار، كما أن أجور العمال في مثل هذه الأوقات لا تتجه مع ارتفاع الأسعار مما يؤدي إلى خفض الدخل لفئة العمال وأصحاب الدخل الثابتة وبالعكس يستفاد رجال الأعمال والمنتجين بسبب ارتفاع أسعار السلع المباعة. لذا على السياسة النقدية أن تحافظ على استقرار الأسعار وتخلق بيئة استثمارية ملائمة تساعد المستثمرين على التخطيط والتأكد من التكاليف والأرباح المتوقعة.

### 2. تحقيق مستوى عالي من الاستخدام:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مستوى مرتفع من الاستخدام والتشغيل، والهدف من ذلك أن تحرص السلطة النقدية على جعل النشاط الاقتصادي عند مستوى عالي من توظيف الموارد الطبيعية والبشرية. وتعمل السلطة النقدية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وتجنب البطالة والعمل على الحد منها وما يرافقها من آثار ضارة على النشاط الاقتصادي ، إذ تعمل السياسة النقدية على رفع حجم الطلب الكلي إلى مستوى الاستخدام اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة، من خلال إجراءات وسياسات ائتمانية من شأنها تحفز الاستثمار وترفع مستوى الاستخدام، بحيث تجعل الناتج المحلي الحقيقي ينمو بشكل موازي لعرض النقد للمحافظة على الأسعار وتجنب الموجات التضخمية.

### 3. تشجيع النمو الاقتصادي :

يقصد بالنمو الزيادة المستمرة في حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبلد وبالتالي زيادة متوسط دخل الفرد، وتسعى الدول إلى تحقيق هذا الهدف بغية زيادة دخول الأفراد ورفع مستوى معيشتهم ورفاهيتهم من خلال إشباع حاجاتهم الضرورية. إن دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها في حجم الاستثمار باعتباره واحد من أهم محدداته، فالتغيرات التي تحدثها السياسة النقدية في

حجم الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية ومن ثم تأثيرها على عرض النقد سوف ينعكس ذلك على معدل الفائدة وهذا بدوره يتحكم في حجم الاستثمار، وبافتراض بقاء الأشياء الأخرى على حالها وعند مستويات منخفضة من سعر الفائدة فإن ذلك يشجع على زيادة حجم الاستثمار وحجم الإنتاج ومستوى التوظيف ورفع مستوى دخول الأفراد وتحسين قدرتهم الشرائية.

#### 4. تحسين ميزان المدفوعات :

تسعى البلدان إلى جعل ميزان مدفوعاتها في صالحها من خلال جعل صادراتها أكبر من استيراداتها، لأن العجز في ميزان المدفوعات يسبب خروج العملة الصعبة إلى الخارج، وهذا العجز لا يمكن تغطيته إلا عن طريق السحب من الاحتياطيات النقدية الأجنبية أو بيع بعض الموجودات أو عن طريق الاقتراض أو الحصول على المنح والإعانات. ويكون دور السياسة النقدية في هذا المجال هو التدخل عن طريق ضغط الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية غير المصرفية بغية تقليص استيراداتها، وتقليص حجم الائتمان المصرفي إلى الخارج في حالة كون العجز ناتج من توظيف الأموال في الخارج. وبذلك أصبح هدف السياسة النقدية إضافة إلى ضبط التوازن الداخلي تحقيق التوازن الخارجي عن طريق تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

#### 5. العمل على استقرار أسعار الصرف :

يقصد بسعر الصرف نسبة مبادلة عملة بلد معين بوحدات من عملة بلد آخر، فعلى السياسة النقدية أن تعمل للحفاظ على قيمة النقد من خلال اتباع سياسة ائتمانية تساهم في خلق بيئة استثمارية ملائمة تشجع على الاستثمارات وزيادة الإنتاج وانعكاس ذلك على أسعار السلع والخدمات، فانخفاض أسعار السلع والخدمات المنتجة يؤدي إلى زيادة الطلب عليها من الخارج. وكذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية في الأسواق العالمية، ويحدث العكس في حالة التضخم فإن ارتفاع أسعار السلع يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها من خارج القطر وداخله بسبب ارتفاع أسعارها ومن ثم سوف يزيد الطلب على السلع المستوردة وهذا يسبب خروج كمية كبيرة من العملة الصعبة مما يسبب عجز في ميزان المدفوعات ومن ثم تدهور في سعر الصرف.

### ثالثاً : وأدوات السياسة النقدية (The Tools of Monetary Policy):

لكي تستطيع السلطة النقدية من تحقيق مهامها وأهدافها لابد من وسائل معينة تستخدمها لتحقيق تلك

الأهداف، وهناك نوعان من الوسائل التي يمكن للبنك المركزي بواسطتها تحقيق إغراضه وهي:

#### 1. وسائل الرقابة الكمية (غير المباشرة) (Quantities Instruments) :

تستخدم السلطة النقدية هذه الوسائل بقصد التأثير على كمية النقد والائتمان في الاقتصاد بصرف

النظر عن نوع الائتمان وأوجه استعماله، وذلك من خلال التأثير على الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى

النظام المصرفي وهذه الوسائل هي:

## أ. سعر إعادة الخصم (Discount Rate):

هو السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل خصم الأوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لقاء الحصول على القروض باعتباره الملجأ الأخير للإقراض، وذلك من أجل توسيع احتياطياتها النقدية، وزيادة قدرتها على التوسع في منح الائتمان وخلق ودائع جارية جديدة.

ويترتب على تغيير سعر إعادة الخصم تغيير في أسعار الفائدة في السوق بوجه عام بما قد يصدر عنه تأثير في حجم الائتمان، ويظهر أثر تغيير سعر إعادة الخصم على عرض النقد من خلال تأثيره على سيولة الجهاز المصرفي وخاصة على الاحتياطيات النقدية، لغرض معالجة حالات التضخم والانكماش التي تصيب الاقتصاد .

فإذا شعر البنك المركزي بوجود حاجة لتسهيل شروط الإقراض والتوسع في منح الائتمان، فإنه سيعمل على تخفيض سعر إعادة الخصم، وهذا الأجراء سيشجع البنوك التجارية على زيادة احتياطياتها النقدية لطالما كلفة حصولها على القروض واطئة، وهذا أيضاً يشجعها على تحويل بعض موجوداتها القصيرة الأجل إلى موجودات سائلة تستخدمها في منح الائتمان، وبذلك سوف تزداد الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى المصارف التجارية وقدرتها في منح الائتمان، وهذا سيؤدي إلى تخفيض سعر الخصم (سعر الفائدة) على القروض التي تمنحها البنوك التجارية إلى عملائها، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حجم المبالغ المقترضة من قبل رجال الأعمال بسبب انخفاض كلفة الاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة عرض النقد وانعكاس ذلك على مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام بالشكل الذي يقود إلى نمو الاقتصاد القومي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ويحدث العكس عندما يرغب البنك المركزي بإتباع سياسة نقدية انكماشية في حالة التضخم مما يؤدي إلى رفع سعر إعادة الخصم بينه وبين البنوك التجارية ومن ثم ستسارع البنوك التجارية إلى رفع سعر الخصم بينها وبين عملائها.

وعلى الرغم من أهمية سياسة سعر إعادة الخصم في التأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان للوحدات الاقتصادية غير مصرفية إلا أن هذه الأداة تفشل في بعض الأحيان ويعود ذلك للأسباب الآتية :

1. احتفاظ المصارف التجارية باحتياطيات نقدية إضافية تمكنها من التوسع في عملياتها الإقراضية.
2. تفشل هذه الأداة في بلوغ أهدافها عندما توجد مصادر أخرى للسيولة تعتمد عليها المصارف التجارية، لاسيما فروع البنوك الأجنبية الموجودة في القطر.
3. طبيعة الوضع الاقتصادي وتوقعات رجال الأعمال، فعندما يتوقع رجال الأعمال أن هناك زيادة في معدلات الأرباح المتحققة من خلال عمليات الاستثمار نجد أن رفع سعر إعادة الخصم لا يؤثر على حركة الإقراض نتيجة التوقعات التفاؤلية، في حين نجد أن تخفيض سعر إعادة الخصم في أوقات الانكماش لا يشجع المنتجين على زيادة استثماراتهم عندما يتوقعون هناك انخفاض في معدلات الأرباح نتيجة التوقعات التشاؤمية.

4. لجوء المصارف التجارية إلى بيع الأوراق المالية التي بحوزتها في السوق المالية واستخدامها في تمويل عملياتها الإقراضية.

#### ب. عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations) :

يقصد بها دخول البنك المركزي في سوق الأوراق المالية ببيع وشراء للأوراق المالية الخاصة والحكومية وذلك بهدف التأثير في احتياطات الجهاز المصرفي لغرض التأثير على قدرتها في منح الائتمان وبالتالي التأثير في كمية عرض النقد بشكل يلائم نمو النشاط الاقتصادي. ففي أوقات التضخم يدخل البنك المركزي إلى سوق الأوراق المالية بصفته بائع للأوراق المالية إلى المصارف التجارية وهذا يؤدي إلى انخفاض احتياطاتها النقدية وتدني قابليتها على الإقراض والتوسع في منح الائتمان وهذا بدوره يحد من التوسع في عرض النقد، كما يؤثر البنك المركزي على حجم الودائع لدى البنوك التجارية عندما يبيع الأوراق المالية إلى الموجودات الاقتصادية غير مصرفية (الأفراد والمشروعات). وفي كلتا الحالتين يعمل البنك المركزي على الحد من قدرة المصارف التجارية من التوسع في منح الائتمان بالشكل الذي يساهم على تقليل الأنفاق الكلي والطلب الكلي في الاقتصاد وتحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار.

ويحدث العكس في أوقات الكساد حيث يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية من خلال دخوله إلى السوق النقدية والمالية كمشتري للأوراق المالية، وفي هذه الحالة سيقوم البنك المركزي بضخ كميات إضافية من النقود داخل الاقتصاد، مما يزيد من الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى المصارف التجارية بالشكل الذي يمكنها من التوسع في منح الائتمان وبالتالي زيادة عرض النقد ومن ثم زيادة الأنفاق النقدي و الطلب الكلي ورفع مستوى الاستخدام والإنتاج والدخل وتحريك الفعاليات الاقتصادية.

#### ج. تغير نسبة الاحتياطي القانوني (الإلزامي) (The Reserve Requirement) :

ويقصد بها النسبة القانونية التي تلزم البنوك التجارية الاحتفاظ بها من أصولها النقدية و ودائعها لدى البنك المركزي وذلك لمواجهة السحوبات اليومية للعملاء وضبط حجم الائتمان المقدم من المصارف التجارية.

وتعتبر نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي أداة ذات تأثير قوي على مقدار عرض النقد وحجم الائتمان الصيرفي وذلك من خلال تأثيرها على حجم الاحتياطات النقدية الفائضة لدى الجهاز المصرفي وكذلك على حجم مضاعف الائتمان، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما انخفضت حجم الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالعكس كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما ارتفعت حجم الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية.

فإذا شعر البنك المركزي بان النشاط الاقتصادي يعاني من حالة كساد فإنه يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي، وهذا يعني أنه أعطى بعض الحرية لأرصدة البنوك التجارية المعطلة لدى البنك

المركزي مما يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية، وبالتالي توسع قدرتها في منح الائتمان، وهذا من شأنه زيادة وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد وتنشيط المعاملات بين الأفراد، ومن ثم زيادة الطلب الكلي مما قد يؤدي إلى زيادة التشغيل والدخل القومي في المجتمع.

ويحدث العكس إذا شعر البنك المركزي بأن النشاط الاقتصادي يعاني من حالات تضخم، فإنه يعمل على رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي بشكل الذي يحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان، بسبب انخفاض احتياطياتها النقدية الفائضة. وفي بعض الأحيان قد تلجأ البنوك التجارية إلى بيع بعض الأوراق المالية التي تحتفظ بها إذا كانت الزيادة في نسبة الاحتياطي الإلزامي كبيرة، مما يؤدي إلى انخفاض وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد فيقل حجم الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تنخفض مستوى الأسعار.

### أوجه الاختلاف بين سياسة سعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة :

1. إن سعر إعادة الخصم يحدد رسمياً من قبل البنك المركزي باعتباره ممثلاً للسلطة النقدية، وهو سعر مستقر نسبياً مما يسمح للبنوك التجارية توقع تغيرات هذا السعر وتقدير كلفة حصولها على السيولة، أما سعر السوق المفتوحة فهو متغير بشكل دائم وفقاً لحالة عرض وطلب السيولة، وهنا تجد المصارف التجارية صعوبة في معرفة كلفة حصولها على السيولة.
2. في نطاق عمليات إعادة الخصم تكون البنوك التجارية هي المبادرة في طلب السيولة من البنك المركزي، بينما في إطار عمليات السوق المفتوحة البنك المركزي هو يأخذ زمام المبادرة في عرض أو طلب السيولة عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية.
3. إن عمليات إعادة الخصم تتضمن تجهيز البنوك التجارية بالسيولة اللازمة مقابل شراء البنك المركزي للأوراق التجارية والمالية من المصارف التجارية، بينما في السوق المفتوحة البنك المركزي لا يزود فقط السوق النقدية بالسيولة عن طريق شراء الموجودات المالية، وإنما يسحب جزءاً منها من خلال بيعه للأوراق المالية. أي البنك المركزي يمارس دور المقرض والمقترض مغدياً وممتصاً للسيولة.
4. إن سياسة السوق المفتوحة اشمل من سياسة إعادة الخصم لأنها تسري على جميع البنوك التجارية، بينما سياسة إعادة الخصم لا تمس إلا البنوك التي تعاني من نقص في سيولتها.

### 2. وسائل الرقابة النوعية (الوسائل المباشرة) (Qualitative Instruments):

وهي مجموعة من الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لغرض التأثير على نوعية الائتمان المصرفي وطريقة منحه لغرض تحقيق الأهداف النهائية للسلطة النقدية بصورة مباشرة وهي كالاتي:

**1. فرض أسعار تفضلية لإعادة الخصم :**

إن تغير سعر إعادة الخصم يؤثر على حجم الائتمان بصورة عامة، ألا أن تغير هذا السعر لأنشطة اقتصادية معينة، يمكن أن يقتصر تأثيره على هذه الأنشطة فقط دون غيرها من الأنشطة. ففي أوقات التضخم يعمل البنك المركزي على رفع سعر إعادة الخصم على الأوراق المالية المقدمة من قبل المؤسسات التجارية، ويخفضه على الأوراق المالية المقدمة من قبل المؤسسات الصناعية، وهو بذلك لا يؤثر على الطلب الكلي، ولكن يقتصر تأثيره على الطلب الاستهلاكي دون الطلب الاستثماري، أي يعمل على الحد من الاستهلاك ويشجع على زيادة الإنتاج، وترجع أهمية هذا الأسلوب إلى أن التضخم يحدث نتيجة زيادة في الطلب دون زيادة مناظرة في الإنتاج.

**2. الاقتراض بواسطة السندات مع تحديد هامش الضمان :**

حيث يتم تنظيم الائتمان من خلال السماح للأفراد وخاصة المضاربين بالاقتراض من المصارف بضمان السندات المشتراة في فترة زمنية سابقة بشرط التقيد بهامش الضمان والذي يمثل الفرق بين القيمة السوقية للسندات وقيمة القرض المقدم إلى المضاربين، حيث يعمل البنك المركزي بتحديد هامش الضمان بالشكل الذي يلائم الطرف الاقتصادي، فإذا وجد البنك المركزي أن المصارف التجارية قد غالت في إقراضها للمضاربين فإنه يلجأ إلى رفع هامش الضمان، وبذلك فإن تغير هامش الضمان يضع قيداً كمياً مباشراً على حجم القروض المقدمة من البنوك إلى عملائها وخاصة المضاربين في البورصات.

**3. الإقناع الأدبي :**

يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للحكومة والملجأ الأخير للإقراض، وفي هذا المجال يقوم البنك المركزي بممارسة سلطته النقدية في أنواع المصارف التجارية الأعضاء التابعة له من خلال إجراءات وإرشادات ينبغي مراعاتها بهدف تلافي الأخطاء التي تؤثر سلباً على نمو النشاط الاقتصادي. وتعتمد فكرة الإقناع الأدبي أساساً على محاولة البنك المركزي القيام بشرح الحالة الاقتصادية للبنوك التجارية، وإقناعها بالسياسة النقدية الملائمة مع ما تقتضيه الظروف الذي يمر به اقتصاد ذلك البلد.

**4. أسلوب العمل المباشر :**

في بعض الحالات تجد البنوك المركزية لابد من التدخل بصورة صريحة وحازمة للتأثير على حجم الائتمان والتحكم في اتجاهاته، وذلك عن طريق إصدار التعليمات والأوامر المباشرة للبنوك التجارية، ولا يمكن للبنوك التجارية أن تتجاهل هذه الأوامر وألا تعرضت لبعض أنواع العقوبات التي يفرضها عليها البنك المركزي، وتعد هذه الوسيلة ذات فعالية كبيرة في توجيه الائتمان لكن تطبيقها إلى حد التطرف قد يولد ردود فعل غير مرغوب فيها بالنسبة للعاملين في المصارف.

## (الفصل الحادي عشر)

## مفهوم التضخم وأنواعه وأسبابه وأثاره

## أولاً : مفهوم التضخم (The Concept of Inflation):

من الجدير بالذكر بان هناك وجهات نظر متعددة حول مفهوم التضخم، فليس من الغريب أن لا يجد المرء مفهوماً جامعاً في الأدب الاقتصادي للتضخم، وذلك أن نظريات التضخم كانت قد مرت بتطورات عديدة تبعاً لتطور مراحل الفكر الاقتصادي، لذلك فقد عرف التضخم بطرق مختلفة تبعاً لاختلاف نظرياته وتعددتها.

فبعض الاقتصاديين يعرف التضخم بأنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار. ويترتب على ذلك أن يرتبط التضخم بارتفاع مستمر في أسعار جميع (أو معظم) السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد وأن يكون هذا الارتفاع في صورة مستمرة ولفترة زمنية طويلة وليس ارتفاعاً مؤقتاً وكذلك يجب أن يكون هذا الارتفاع مؤثراً في ميزانية الأفراد بحيث يؤدي الارتفاع في مستوى العام للأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأفراد.

ويعرف (Ackley) التضخم على أنه اتجاه واضح ومستمر نحو الارتفاع للمستوى العام للأسعار، وهذا التعريف يؤكد كون التضخم هو عملية ارتفاع الأسعار وليس مجرد أسعار مرتفعة.

و فريق آخر يرى أن التضخم هو ارتفاع في المستوى العام للأسعار، الناتج عن عدم التوازن بين التيار النقدي والتيار السلعي، أي زيادة في الطلب الكلي غير المقرونة بزيادة موازية في العرض الكلي. ويشير (Keyns) بأن التضخم الصحيح هو الوضع الذي لا يؤدي فيه أي زيادة إضافية في مجموع الطلب إلى زيادة إضافية في الإنتاج.

ويعرف الاقتصادي الفرنسي (flamant) الذي يعرف التضخم بأنه حركة تصاعدية للأسعار تتصف بالشمول والتشعب والاستمرار الذاتي. وتنشأ عن عدم الكفاية النسبية في العرض بالنسبة للطلب.

وعليه على الرغم من هذه التعريفات والتفسيرات العديدة التي حددت مفهوم التضخم إلا أنها أغلبها تتفق على أن التضخم يمثل ارتفاعاً مستمراً في المستوى العام للأسعار، وانخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية، إذ تبدأ النقود مع انتشار حالة التضخم بفقدان قيمتها شيئاً فشيئاً، وفقدان وظائفها الرئيسية مع ارتفاع معدلات التضخم، وتكون على مرحلتين، ففي المرحلة الأولى تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة، ولا يفضل الأفراد الاحتفاظ بها، لذلك تزداد سرعة تداولها وتستمر وظيفتها كوسيط للمبادلة وكأداة لدفع، حتى المرحلة الثانية التي تبدأ فيها النقود بفقدان وظيفتها كأداة لدفع، ومن ثم تفقد النقود وظيفتها الأساسية كوسيط للمبادلة، مما يؤدي إلى انهيار النظام النقدي.

## ثانياً : أنواع التضخم (Types of Inflation):

يأخذ التضخم أشكالاً عديدة بغض النظر عن أسبابه ويمكن تمييز الأنواع الآتية منه :

أ. **التضخم الزاحف (Creeping inflation)**: يتمثل هذا النوع من التضخم في ارتفاع مستوى الأسعار بشكل بطيء وتدرجي وبمعدلات غير ملحوظة، وهنا تبقى ثقة الأفراد بالعملة لعدم تعرضها إلى انخفاض شديد في قوتها الشرائية، وهذا التضخم يكون متواصل حتى وأن لم يكن هناك زيادة في الطلب الكلي، بل يحدث غالباً في فترات تراخي الطلب. بسبب التوقعات التضخمية الناجمة عن قصور الجهاز الإنتاجي.

ب. **التضخم الجامح (أو المفرط) (Hyper inflation)** : ويحدث عندما ترتفع فيه الأسعار بسرعة فائقة وبمعدلات فلكية، وهنا يفقد الأفراد الثقة بالعملة المحلية ومن ثم اندفاع الأفراد إلى التخلص منها، ويفضلون شراء الأراضي والعقارات والسلع المعمرة بدلاً من الاحتفاظ بالنقود أو الادخار بها، مما يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود وتعطل وظيفة النقود كمخزن للقيمة وتستخدم وسيط للتبادل ذلك لأن النقود لم تعد لها قيمة تقريباً، وهذا النوع يعتبر من أخطر أنواع التضخم ويحدث كحالة استثنائية عند الحروب والفوضى السياسية التي تحدث نتيجة اندلاع الثورات وزوال الحكومات القائمة.

ج. **التضخم المكبوت (Repressed inflation)** : وهو تضخم مستتر، وفي ظلّه لا تستطيع الأسعار أن ترتفع أو تمتد نظراً لعدم السماح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية وذلك لوجود القيود الحكومية المباشرة التي توضع للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها مثل التسعير الجبري (Price control) ونظام البطاقات أو التقنين (Rationing system) وتخفيض المواد الأولية واستخدام نظام التراخيص الحكومية، إلا أن اختفاء هذه القيود سيدفع الأسعار إلى الارتفاع وبسرعة كبيرة.

د. **التضخم الظاهر (أو المفتوح) (Open Inflation)** : ويقصد به التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار والأجور والنفقات الأخرى بحرية دون تدخل الدولة في تحديد مستوى الأسعار، أي أن زيادة في الطلب والناجئة من زيادة في الدخل هي السبب الرئيسي في ارتفاع الأسعار وتمتاز الدول الرأسمالية بهذا النوع من التضخم.

**ثالثاً : آثار التضخم (Effects of Inflation) :**

إن التضخم حينما ينتشر بسرعة في جسد الاقتصاد القومي، يصبح من الصعوبة السيطرة عليه، حيث تبدأ تأثيراته تتغلغل في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية الكافة، كما يغدو من العوامل التي تتأثر بها سلوكية المستهلكين وقرارات المنتجين ورجال السياسة. ويمكن تحديد هذه الآثار من خلال ما يلي:

**أ. الآثار الاقتصادية (Economic Effects) :**

يمكن توضيح الآثار الاقتصادية للتضخم من خلال توضيح النقاط الآتية:

**1. آثار التضخم على إعادة توزيع الدخل :**

يعمل التضخم على إعادة توزيع الدخل، حيث يعاني أصحاب الدخل الثابتة (العمال والموظفين) الذين ترتفع دخولهم بنسبة أقل من ارتفاع الأسعار، فإن كمية السلع والخدمات التي يحصلون عليها بدخولهم النقدي تتناقص مع الاتجاه التصاعدي للأسعار، أي هبوط القوة الشرائية لدخولهم النقدي أو انخفاض دخلهم الحقيقي، أما أصحاب الدخل المتغيرة (رجال الأعمال) فإن دخولهم تتسم بالمرونة لتغيرات مستوى العام للأسعار، فإن دخولهم تتماشى طردياً مع ارتفاع أسعار منتجاتهم وبالتالي زيادة الإيرادات الكلية بنسبة تفوق الزيادة في تكاليف الإنتاج.

**2. آثار التضخم على إعادة توزيع الثروة :**

في أوقات التضخم يستفاد المدينون (المقترضون) على حساب الدائنين (المقرضين)، حيث يستفاد المدينون من التضخم نتيجة لحصولهم على الأموال في الوقت الذي كانت القوة الشرائية للنقود مرتفعة، وعند تسديدهم لها في أوقات تتسم بتدهور ملحوظ في قيمتها، وهذا يعني تحويل القوة الشرائية من الدائن إلى المدين. بعبارة أخرى أن المدينون يحصلون على القروض ذات قيمة مرتفعة ويسددونها بقيمة أقل، فالتضخم يعمل على تقليل التزاماتهم المالية، أي يقلل من عبء الدين، ويحصل مثل هذا الوضع عندما يكون سعر الفائدة ثابت، كما وان هناك وسيلة لحماية الأصول من التضخم وهي ربط القروض بالرقم القياسي للأسعار، وهذه الوسيلة منتشرة في الدول التي يكون فيها التضخم مرضاً متوطناً كالبرازيل والأرجنتين. أو استخدام سعر الفائدة المتغير على القروض كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

**3. آثار التضخم على الإنتاج :**

للتضخم العنيف نتائج سلبية على الإنتاج، وإحدى هذه النتائج هو أن المستثمر لا يستخدم أمواله في الإنتاج وإنما يستخدمها في المضاربة، حيث يجد الناس أن الاستثمار في أصول أخرى كالذهب والعقارات والتحف الفنية تحقق أرباحاً أفضل من الاستثمار في النشاطات الاقتصادية، كما يعمل التضخم في الحد من رغبة رجال الأعمال على الاستثمار طويل الأجل بسبب صعوبة التنبؤ بما سوف تكون عليه الأسعار في المستقبل.

## 4. آثار التضخم على الاستهلاك والادخار :

إن الاختلال النقدي المتمثل بارتفاع المستوى العام للأسعار يخلق مناخاً غير ملائم للادخار، فعندما تتجه الأسعار نحو الارتفاع يؤدي إلى هبوط في الدخل الحقيقي، مما يلجأ الأفراد إلى تقليص مدخراتهم النقدية بغية الحفاظ على مستوى استهلاكهم، فالتضخم وما ينجم عنه تدهور في قيمة النقود وفقدان إحدى وظائفها المتمثلة بمخزن للقيمة فإن الأفراد يفضلون الحصول على السلع والخدمات على الموجودات النقدية مما يؤدي إلى زيادة الميل الحدي للاستهلاك على حساب الادخار، وإن ضعف رغبة الأفراد على الادخار وزيادة رغبتهم على الاستهلاك سيؤثر سلباً على الاستثمار ونمو الناتج القومي مما يؤدي حالة ركود بسبب انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

## 5. تأثير التضخم على ميزان المدفوعات :

يمارس التضخم تأثيراً ضاراً على ميزان المدفوعات، إذ يسبب التضخم ارتفاع في مستوى العام للأسعار، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات بسبب أسعار السلع المرتفعة وبالتالي ستزداد الاستيرادات لتلبية حاجة الطلب المحلي مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، وتتنخفض قيمة العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية، وتختل بالتالي معدلات المبادلة بين السلع الوطنية والسلع الأجنبية، فترتفع مجدداً أسعار السلع الوطنية بالنسبة لسلع الأجنبية، ويقل الميل الحدي للتصدير. وهكذا يتفاقم العجز في ميزان المدفوعات، فتلجأ الدولة إلى استخدام احتياطاتها من الذهب والعملات الأجنبية في تسوية معاملات الدولية وإعادة التوازن لميزان المدفوعات.

## ب. الآثار الاجتماعية (The Social Effects):

إن التضخم لا تنتهي آثاره في التوزيع غير عادل لدخول وتشويه أنماط الاستثمار وزيادة النزعة الاستهلاكية، بل أن آثاره تمتد إلى أبعد من ذلك، حيث يعتبر التضخم أهم مصادر القلق والاضطراب الاجتماعي والسياسي، إذ يؤدي التضخم إلى نشوء الحزبات بين فئات المجتمع المختلفة بسبب إعادة التوزيع غير المتوازن للثروة والدخول، كما يؤدي التضخم إلى نشوء المنازعات بين العمال وأرباب العمل، ويساعد التضخم على انتشار الرشوة واستغلال النفوذ، ومخالفة القوانين الاقتصادية المتعلقة بالتجارة والاستيراد، كما أن التضخم يخلق محيطاً غير ملائم للإدارة ورفع كفاءة الأداء وذلك بسبب ما تخلقه ارتفاع الأسعار من تفاوت بين أصحاب الدخل الثابتة (العمال والموظفين) وبقيّة فئات المجتمع الذي تتصاعد دخولهم مع تصاعد الموجات التضخمية، كما يخلق التضخم شعور عدم رضا العاملين من موقع العمل بسبب عدم التناقص بين الأجور التي يتقاضونها وإنتاجية العمل، وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع حجم الإنتاج وثم تراجع معدل نمو الدخل القومي .

## (الفصل الثاني عشر)

## الائتمان المصرفي

أولاً: مفهوم الائتمان المصرفي :

تعددت وتتنوع مفاهيم الائتمان المصرفي شأنه في ذلك شأن بقية المفاهيم الاقتصادية الأخرى وذلك لعدم وجود اتفاق بين الكتاب على تعريف الائتمان المصرفي ويرجع ذلك إلى اختلاف الزاوية التي ينظر إليها كل منهم، فمنهم من يعرف الائتمان بشكل عام على أنه عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة. أي أن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة.

أما الائتمان المصرفي فمنهم يعرفه على أنه عملية بمقتضاها يرتضي البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح عميلاً تسهيلات بصورة أموال نقدية لأغراض استثمارية، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها في الوقت المحدد، ومنهم من يعرفه على أنه الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما سواء كان طبيعياً أو معنوياً بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد ما ووقت متفق عليه وبضمانات تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد.

ثانياً : وظائف الائتمان المصرفي :

يمكن أبراز أهم وظائف الائتمان المصرفي كما يلي :

1. زيادة الإنتاج، أن المشاريع الزراعية والصناعية والخدمية تحتاج إلى أموال تفوق إمكانياتها الذاتية، وكذلك القطاعات الاقتصادية التي تعاني من عجز في تمويل نشاطها الإنتاجي، وهنا يأتي دور مؤسسات الإقراض المتخصصة في توفير الائتمان المتعدد الأغراض الذي يساهم في زيادة الإنتاج وتوسيعه.
2. تنشيط الطلب على السلع والخدمات والذي بدوره يحفز الإنتاج، من خلال رفع القدرة الشرائية لذوي الدخل المنخفضة.
3. الإفادة من الموارد المالية العاطلة وغير المستغلة من خلال تشغيلها على شكل قروض ممنوحة للوحدات الإنتاجية، مما يؤدي إلى انتفاع مستخدم الائتمان وكذلك منح الائتمان بحصول على عائد نقدي.

**ثالثاً : أسس منح الائتمان المصرفي:**

- الائتمان المصرفي يجب أن يستند إلى قواعد وأسس مستقرة وقواعد متعارف عليها وهي:
1. توفير الأمان لأموال المصرف من خلال الحصول على الضمانات التي تمكن المصرف من استرداد قيمة القرض مع الفوائد المستحقة في مواعيدها.
  2. تحقيق الربح للمصرف من خلال حصوله على فوائد القروض التي تمكنه من سداد فوائد الودائع ومصاريفه الأخرى.
  3. السيولة، وتعني احتفاظ المصرف بقدر كافي من الأموال التي تمكنه من مواجهة سحبات عملائه على ودائعهم، من خلال الموازنة بين السيولة والربحية.

**رابعاً : أنواع الائتمان المصرفي :**

إن الغرض من الائتمان ودوره في الحياة الاقتصادية يختلف بحسب طبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي القائم في المجتمع ودرجة تطوره ونموه الاقتصادي، لهذا فإن أنواع الائتمان تختلف باختلاف الغرض أو الوظيفة المطلوبة من الائتمان. وسيتم تقسيم أنواع الائتمان حسب الغرض أو الوظيفة المطلوبة منه:

**أ. الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي:**

ويصنف الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي إلى ما يلي:

1. **الائتمان الاستثماري :** ونقصد به القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى المشاريع والمؤسسات الإنتاجية، لغرض توفير مستلزمات الإنتاج والاستثمار.
2. **الائتمان التجاري :** ويقصد به الائتمان الذي يقدم بصورة قروض وتسهيلات مصرفية إلى المتعاملين بعمليات السوق لتسهيل التبادل التجاري المحلي والخارجي، فهو يستخدم لتمويل النفقات الجارية للمؤسسات والمشاريع، وعادة يتم تمويل الائتمان التجاري من المصارف التجارية ويكون قصير الأجل.
3. **الائتمان الاستهلاكي :** ويقصد به الائتمان الذي يحصل عليه الأفراد بهدف تمويل أنفاقهم الاستهلاكي بهدف الحصول على بعض السلع والخدمات لاسيما السلع المعمرة ويتم تسديده من خلال دخولهم الجارية.

**ب. الائتمان المصرفي بحسب الفترة الزمنية :**

يمكن تصنيف الائتمان المصرفي الممنوح حسب الفترة الزمنية إلى ما يلي :

1. **الائتمان قصير الأجل :** ويقصد به الائتمان المصرفي الذي تكون فترته الزمنية سنة فأقل (0ثلاثة أو ستة أو تسعة أو اثني عشر شهراً) ويحصل عليه الأفراد والمشروعات المختلفة وهذا النوع من الائتمان تفضله المصارف التجارية وذلك لتدني حجم المخاطر به.

2. **الائتمان متوسط الأجل** : ويقصد به الائتمان الذي تكون فترته الزمنية أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات، وهذا النوع من الائتمان يقدم للمشروعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال لتحديث معداتها.

3. **الائتمان طويل الأجل** : ويقصد به الائتمان الذي تكون فترته الزمنية أكثر من خمس سنوات وحتى خمس وعشرين سنة ويتم تمويل هذا النوع من الائتمان من المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة الصناعية والزراعية والعقارية إلى المشروعات التي تحتاج إلى تمويل رؤوس أموالها الثابتة مثل المشروعات الصناعية والزراعية.

### ج. الائتمان المصرفي بحسب نوع الضمان :

ويمكن تصنيف هذا النوع من الائتمان حسب نوع الضمان الذي تقدمه الأطراف المختلفة إلى الجهة المانحة للائتمان إلى ما يلي :

1. **الائتمان الشخصي** : وهو الائتمان الذي يقدم للمقترضين بضمان تعهد المقترض بسداد مبلغ القرض وفوائده في مواعيد استحقاقها، وتعد المصارف هذا التعهد ضماناً كافياً لمنحها القروض استناداً لتقتها بالمقترضين من خلال معرفة المصارف بالمركز المالي في السوق للمقترضين.

2. **الائتمان العيني** : وهو الائتمان الذي تقدمه المصارف إلى المقترضين بموجب ضمانات عينية المتمثلة بالأموال المنقولة وغير منقولة، وذلك لكي تستطيع المصارف تحصيل ديونها عندما يحين موعد سداد القرض وفوائده ويتعذر المقترض على السداد، ففي هذه الحالة تكون المصارف قادرة على تحصيل ديونها من خلال التصرف القانوني بالضمانات العينية.

### د. الائتمان المصرفي بحسب الجهة الطالبة له :

ويصنف هذا النوع إلى ما يلي :

1. **الائتمان العام** : ويتمثل في الائتمان الممنوح إلى الدولة أو الحكومة أو المؤسسات الرسمية.  
2. **الائتمان الخاص** : ويتمثل في الائتمان الممنوح إلى الأفراد والهيئات والشركات الخاصة غير الحكومية.

على الرغم من هذا التصنيف للائتمان المصرفي إلا أن كل نوع من التصنيفات لا ينفصل عن الآخر، فهناك تداخل واضح وملحوظ بين هذه الأنواع وتقسيمنا هذا كان لغرض التبسيط وتحليل.

### خامساً : أسواق الائتمان المصرفي :

أن أسواق الائتمان المصرفي تقسم إلى قسمين:

1. **السوق المالي** : وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء أدوات الائتمان طويلة الأجل (الأسهم والسندات) التي تصدرها المشروعات المختلفة بهدف تغطية رؤوس الأموال التي تحتاجها في تسير نشاطها الاقتصادي. سواء كانت هذه المشروعات صناعية أو زراعية أو عقارية أو خدمية

لذلك يعتبر السوق المالي مجالاً طبيعياً لنشاط المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة في تمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2. **السوق النقدي** : وهو السوق الذي يتم التعامل فيه بالأدوات الائتمانية أو الأصول المالية قصيرة الأجل (حوالات الخزينة أو الأوراق التجارية) وغالباً ما يكون هذا السوق مجالاً مناسباً لنشاط المصارف التجارية المهتمة بتمويل القطاعات التي تصدر هذه الأدوات.

وبغية التعرف على النشاط الجاري في هذه السوقين وطبيعة التعامل بالأدوات الائتمانية قصيرة وطويلة الأجل سنتطرق إلى كيفية إصدار هذه الأدوات وكيفية تداولها وكما يلي:

1. **السوق الأولية** : وهو السوق التي تصدر وتباع فيه الورقة المالية لأول مرة (الطرح العام الأولي)، أي شهادة ميلاد الورقة المالية، عقب تأسيس الشركة وبيعها للمؤسسين أو لغيرهم من المستثمرين، أو عند إصدار أسهم أو سندات جديدة وبيعها في فترة لاحقة. ويسمى السعر الذي تباع فيه الورقة المالية بسعر الإصدار.

2. **السوق الثانوية** : وهو سوق التداول للورقة المالية التي تم إصدارها في السوق الأولي، ويتم تداول الأوراق المالية بيعاً وشراءً بين أطراف جديدة (مستثمرين) لم تكن موجودة في السوق الأولي. ويتم بيع الأوراق المالية بسعر يسمى سعر التداول أو سعر السوق ويتحدد حسب العرض والطلب للورقة المالية في البورصة.

سادساً : أدوات سوق الائتمان المصرفي :

أ. **الأدوات الائتمانية قصيرة الأجل** : ويتم التعامل بها في السوق النقدي، ويمكن تحديد أهم هذه الأدوات وكما يلي:

1. **الكمبيالات** : وهي بمثابة تعهد ورقي يلتزم به المدين (صاحب الكمبيالة) بدفع مبلغ الكمبيالة إلى الدائن (حاملها) في تاريخ معين أو عند الاطلاع عليها.

2. **السند الاذني** : وهو تعهد من قبل المدين (محرر السند) لأمر المستفيد (حامل السند) بدفع مبلغ المثبت في السند في تاريخ معين أو عند الاطلاع. وتختلف الكمبيالة عن السند في أنها تعد ورقة تجارية ناشئة عن نشاط داخلي أو خارجي ويمكن خصمها من مؤسسات المالية والمصرفية.

3. **الصك ( الشيك )** : وهو أمر من المدين (الساحب) محرر الصك إلى المسحوب عليه (المصرف) بأن يدفع مبلغاً معيناً مثبت فيه إلى الدائن (المستفيد) أو حامله ويكون لدى الاطلاع عليه.

4. **حوالات الخزينة (أذونات الخزينة)** : وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة، مدة استحقاقها ثلاثة أشهر، وتمنح عليها فائدة منخفضة نسبياً مقارنة بالسندات الأخرى بسبب شدة سيولتها النابعة من إمكانية خصمها لدى المصارف التجارية.

ب. الأدوات الائتمانية طويلة الأجل : ويتم التعامل بها في السوق المالي، ويمكن تحديد أهم هذه الأدوات وكما يلي:

1. الأسهم : وهو يمثل حصة لحائزه في ملكية المشروع أو الشركة التي أصدرته، وحامل السهم لا يحصل على فائدة و إنما يحصل على جزء من أرباح المشروع ويتحمل الخسارة في حال تعرض المشروع لها.

2. السندات : وهي نوع من الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة أو المشاريع، ويتقاضى صاحب السند فائدة نقدية محددة مسبقاً تستمر على طول المدة الزمنية للسند وتحملها الجهة التي أصدرته.